

مجلس الأمن

السنة السابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٨٩٧

الخميس، ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لوليشكي	(المغرب)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد تشوركن
	أذربيجان	السيد موساييف
	ألمانيا	السيد فيتيغ
	باكستان	السيد ترار
	البرتغال	السيد كابرال
	توغو	السيد مينون
	جنوب أفريقيا	السيد لاهر
	الصين	السيد لي باودونغ
	غواتيمالا	السيد روسينتال
	فرنسا	السيد بريانس
	كولومبيا	السيد أوسوريو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير مارك لايل غرانت
	الهند	السيد مانجيف سينغ بوري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو

جدول الأعمال

بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746)

1265915(A)





افتُتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء التراع

تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2012/746)

الرئيس: بموجب المادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثلي الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، البرازيل، بوتسوانا، البوسنة والهرسك، بيلاروس، تايلند، تركيا، جمهورية كوريا، الدانمرك، السنغال، السويد، سويسرا، كرواتيا، لكسمبرغ، ليبريا، ماليزيا، النرويج، نيجيريا، نيوزيلندا، هولندا، اليابان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام والممثل الدائم لبنغلاديش، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد إيوانيس فريلاس، نائب رئيس بعثة الاتحاد الأوروبي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وبموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو سعادة السيد تيتي أنتونيو، المراقب الدائم للاتحاد الأفريقي لدى الأمم المتحدة، إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2012/746، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع.

وأرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي - مون، وأدعوه إلى الإدلاء ببيانه.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): أثني على المغرب لمبادرته بعقد هذه المناقشة المفتوحة. فبناء السلام يمثل أحد الأهداف الرئيسية للأمم المتحدة. وهو يجمع بين جهات فاعلة على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك مبعوثي وممثلي، الذين تساعد جهودهم في مجال التفاوض والوساطة على التوصل إلى تسويات سياسية وعلى استدامتها؛ والبعثات السياسية وبعثات حفظ السلام، التي تساعد في تنفيذ اتفاقات السلام والانتقال وترسي الأسس لسلام مستدام؛ والوكالات والصناديق والبرامج التي تحقق جهودها الفوائد المرجوة من السلام وتدعم الانتعاش وتعطي دفعة البدء للتنمية.

في تقريري لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304)، حددت أول سنتين بعد انتهاء الصراع بوصفهما الفرصة الرئيسية للشروع في بناء السلام المستدام. كما وضعت خطة عمل لتحسين استجابة منظومة الأمم المتحدة خلال تلك الفترة.

وقد أحرزت الأمم المتحدة تقدما كبيرا في المضي قدما بجدول الأعمال هذا. وبعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية تعمل معا على نحو أوثق. كما أصبحت الأمم المتحدة أكثر نشاطا في نشر كبار الموظفين والخبراء المتخصصين والموظفين في الميدان. وقد عززنا ووسعنا شراكاتنا، بما في ذلك مع البنك الدولي والمنظمات الإقليمية. ومن خلال مبادرة القدرات المدنية، نعكف على توسيع وتعميق مجموعة خبرات بناء المؤسسات في المجالات الرئيسية للفجوات في القدرات.

ووفرت نتائج تلك الجهود المختلفة استجابة أكثر اتساقا، وفعالية وأنسب توقيتا لأولويات المرحلة التي تلي التراع مباشرة. وحمل التقدم الذي أحرزناه في دعم مشاركة المرأة في بناء السلام إشارات مختلطة بدرجة أكبر. وأحرزت إنجازات

ملحوظة في مجالات تسوية التراعات، وعملية التخطيط التي تراعي المنظور الجنساني والتمويل، وسيادة القانون. ولكن، أحرز تقدم أقل في مجال الحوكمة والانتعاش الاقتصادي. ولا يزال هناك الكثير الذي يتعين القيام به لتنفيذ خطة عمل النقاط السبع الواردة في تقريري لعام ٢٠١٠ عن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2012/466).

وبالرغم من الخطوات التي قطعناها، لا تزال التحديات الرئيسية في مجال بناء السلام قائمة. ولا تزال تعاني العديد من البلدان من عدم الاستقرار طيلة سنوات بعد انتهاء التراع المسلح، ومستويات عالية من الانتكاس والعودة إلى العنف. ونشبت تسعون في المائة من التراعات بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠٩ في البلدان التي شهدت في السابق حروبا أهلية. وتختلف أسباب العودة إلى التراع من بلد إلى آخر، ولكنّ هناك عاملا مشتركا – وهو عجز في الثقة في أعقاب التراع بين مختلف الأحزاب السياسية والجماعات الاجتماعية، وبين الدولة والمجتمع، وبين الدولة وشركائها الدوليين. وقد كشفت التجربة عن ثلاثة عناصر حاسمة للحيلولة دون الانزلاق إلى التراع وإنتاج دول ومجتمعات أكثر قدرة على الصمود: الشمولية، وبناء المؤسسات، واستدامة الدعم الدولي.

ويبدأ تطبيق النهج الشاملة تجاه بناء السلام بالتسويات السياسية وإقناع جميع الأطراف في التراع بأنه لا سبيل لتسوية أهدافها الأساسية إلا من خلال الحوار والتفاوض، بدلا من اللجوء إلى العنف. كما أدت العمليات الشاملة المرتكزة على سيادة القانون إلى خفض معدلات الفساد وجعل الإدارة العامة أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ، وتقديم الخدمات الاجتماعية أكثر فعالية.

ويبين دعمنا لعملية الانتقال في اليمن كيفية توخي الأمم المتحدة لنهج شامل. وشارك مستشاري الخاص مع مجموعة من جماعات المعارضة والشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني، مما يمهد الطريق لمشاركتهم في مؤتمر الحوار الوطني، ويضع الأسس لمراحل لاحقة من عملية الانتقال.

وتعد المؤسسات القادرة على مزاولة عملها ضرورية لبناء الثقة الشعبية بالدولة ومنع نشوب التراعات العنيفة. وبالنسبة للمجتمع الدولي، يتمثل أحد التحديات الرئيسية في تحقيق التوازن في الدعم المقدم على المدى الطويل لبناء المؤسسات مع الحاجة إلى إثبات نشوء نتائج ملموسة ومبكرة يستفيد منها السكان. وتقوم حاجة حيوية إلى التركيز المبكر على إستعادة المنظومات الإدارية والمالية الأساسية للإدارة العامة، وعلى تقديم الخدمات الاجتماعية.

وتعزيز المؤسسات يعني تعزيز سيادة القانون. وقد أدركت الدول الأعضاء، في إعلان الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي (القرار ٦٧/١)، الذي اتخذته الجمعية العامة في أيلول/ سبتمبر، أهمية مؤسسات سيادة القانون التي يمكن الوصول إليها وسريعة الاستجابة لاحتياجات وحقوق جميع الأفراد، والتي تعزز الثقة والتماسك الاجتماعي والازدهار الاقتصادي. ويجب أن تشمل الجهود المبذولة في هذا المجال كفالة الوصول الكامل والمتكافئ إلى المؤسسات غير الرسمية، فضلا عن تعزيز التفاعل بين المؤسسات الرسمية وغير الرسمية.

ويكتسي الحكم الرشيد وسيادة القانون، وكذلك المؤسسات التي تتسم بالفعالية والشفافية، والديمقراطية وتخضع للمساءلة، أهمية حاسمة في مجال التنمية المستدامة. وأدركت الدول الأعضاء أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة هذا العام والمناقشات الجارية بشأن جدول الأعمال الإنمائي في مرحلة ما بعد ٢٠١٥ فرصة للاستفادة من هذا الإدراك.

ويمكن أن يستغرق بناء المؤسسات ومهام بناء السلام الأخرى جيلا. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى الدعم الدولي السياسي والمالي المستدام. كما يؤكد على أهمية المساءلة

المتبادلة على المدى الطويل، مما يسهم في إقامة شراكة أكثر توازنا بين الجهات المانحة والحكومات المتلقية. وينعكس هذا النهج في أدوات لجنة بناء السلام للمشاركة وصدقت عليه مجموعة الدول الهشة السبع وشركائها في التنمية.

ويمكن للاتفاقات الانتقالية أن توفر أساسا لتحسين الثقة وتعميق الشراكات بين البلدان الخارجة من التراع والمجتمع الدولي الأوسع. وأشجع الدول الأعضاء على دعم تنميتها واستخدامها. ولشركاء التنمية، ينطوي هذا على قدر أكبر من الاستعداد لاستخدام الرقابة الوطنية والنظم المالية، ولتحمل المخاطر. ويمكن أن يساعد استخدام الأموال المشتركة، مثل صندوق بناء السلام، على الحد من تلك المخاطر.

وللبلدان الخارجة من نزاعات، وشركاء التنمية والأمم المتحدة دورها الذي ينبغي أن تضطلع به في ترجمة هذه الأفكار إلى واقع ملموس. وأنا على استعداد لأقدم تقارير أخرى عن هذا المسعي حتى نتمكن جميعا من الحصول على حق بناء السلام.

الرئيس: أشكر الأمين العام على مشاركته في هذه الجلسة وعلى البيان الذي ألقاه. وأنتهز هذه الفرصة لأجدد له تقديرنا وتثميننا لريادته الرصينة للمنظمة ولمجهوداته الحثيثة في خدمة أهداف الأمم المتحدة وتثبيت المبادئ الأساسية التي تقوم عليها. متمنين له المزيد من التوفيق.

أعطي الكلمة الآن للسيد مؤمن.

السيد مؤمن (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على دعوتي للمشاركة في هذه المناقشة بصفتي رئيسا للجنة بناء السلام. ويسر اللجنة الإسهام في نظر المجلس في تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2012/746).

وقدمت للجنة إحاطة في ٢٠ تموز/يوليه عن النتائج الناشئة والتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، كما تبادلت الآراء بشأن المجالات التي يمكن التأكيد عليها. ثم اجتمعت اللجنة في ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر لمناقشة التقرير النهائي. ونثني على الأمينة العامة المساعدة لدعم بناء السلام، السيدة جودي تشنغ هوبكتر، على جهودها وجهود فريقها.

وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بتقرير الأمين العام. ويمنح تقديم الأمين العام لتقارير دورية إلى مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع فرصة لتقييم كيفية اضطلاع الكيانات التنفيذية التابعة للأمم المتحدة بدور في دعم البلدان الخارجة من نزاعات في معالجة الأسباب الجذرية للتراع والحيلولة دون الانزلاق فيه. وتحقيق النتائج في الميدان، مع التركيز على تنمية القدرات الوطنية، وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من التراع كلها عناصر رئيسية لذلك.

وفي ذلك الصدد، لاحظت اللجنة أهمية الموضوعات الرئيسية الواردة في تقرير هذا العام: الشمولية، وبناء المؤسسات، والدعم الدولي المستدام والمساءلة المتبادلة. ومن خلال إعلان اللجنة السياسي الذي اعتمد في الاجتماع الرفيع المستوى بشأن "بناء السلام: السبيل نحو السلام والأمن المستدامين" الذي عقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر، وجهت اللجنة الانتباه إلى هذه المواضيع فيما بين أعضاء الأمم المتحدة على أعلى مستوى سياسي، وسعت إلى تنشيط الالتزام السياسي بأهداف بناء السلام الشاملة في البلدان الخارجة من نزاعات.

ولاحظت اللجنة التحليل والتوصيات الواردة في تقرير هذا العام فيما يتعلق بمشاركة المرأة في بناء السلام. وفي تفاعل اللجنة مع الأمانة العامة قبل صدور التقرير، أكدت على ضرورة أن تصمم برامج بهدف تعزيز إدماج المرأة والشباب بوصفهم عوامل للتعافي وإعادة الإعمار الشاملين بعد انتهاء التراع.

واللجنة تدرك أنه على الرغم من إحراز تقدُّم في ترشيد بُعْد جنساني في بناء السلام، هناك حاجة إلى جهود إضافية وتركيز على الاستثمار في التمكين الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للمرأة في مجتمعات ما بعد النزاع. وتَشاطُر الخبرات، ولا سيّما من خلال التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات مواضيعية محددة، يمكن أن يُسهم في تحقيق هدف تمكين المرأة.

إنّ تقرير الأمين العام يتضمن ثلاث توصيات محددة موجَّهة إلى لجنة بناء السلام، حيث كانت موضع ترحيب. ونحن ندرك أنّ تلك التوصيات منسجمة أيضا مع توصيات استعراض هيكلية بناء السلام عام ٢٠١٠، التي ما انفكَّت اللجنة تعالجها عبْر خريطة طريق سنوية من الإجراءات. وفي هذا الصدد، أودّ طرح بعض الملاحظات المحددة الموجزة بشأن كل توصية.

أولا، لقد اتخذنا خطوات لدعم نهجنا لتعزيز وتحسين تعاون الشركاء واتّساقهم وتكاتفهم وراء الاستراتيجيات الوطنية لبناء السلام في البلدان المدرَجة على جدول أعمال اللجنة. وقد انصبّ تركيزنا على دعم الشراكة مع الحكومات الوطنية والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي. كما استأنفنا المشاورات مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وإننا نحرز تقدّما في تحديد مجالات معيَّنة، حيث يمكن للَّجنة أن تسهم في تحسين المواءمة مع تلك المؤسسات. ونعتقد أن مثل هذه المواءمة، وبخاصة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، دعما للاستراتيجيات الوطنية المُعدّة حديثا للحدّ من الفقر، ستُسهم في توجيه الموارد الملحّة لأولويات بناء السلام غير المموَّلة بشكل كافٍ، وتسترعي الاهتمام بتحديات قُطرية محددة. ويمكن لمثل هذه الجهود أن تُسهم في تعزيز المُلكية القُطرية وتدعيم الالتزامات المتبادلة.

ومع مواصلة اللجنة دعم وتعميق الشراكة مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، فإنها تعطي الأولوية أيضا للتواصل مع المؤسسات والجمعيات الخاصة. وسيكون هدفنا الفوري تحديد المسالك العملية التي يمكن أن تسهم في تشجيع تلك الأطراف الفعّالة على دعم أهداف بناء السلام في البلدان المدرَجة على جدول أعمال اللجنة.

ثانيا، إنّ اللجنة تحرز تقدُّما أيضا في تحديد الخيارات لأشكال مختلفة ومرِنة من الترابط مع البلدان المدرجة على جدول أعمالها، بهدف تعزيز تأثيرها ميدانيا. وفي هذا الصدد، نتخذ خطوات عملية لتوثيق الروابط مع الأطراف والآليات على المستوى القُطري، بما يشمل الممثلين الخاصين والتنفيذيين للأمين العام، ودعم التنسيق بين جميع الأطراف. ونحن نركِّز بشكل متزايد على تحديد مجالات التكاملية والتعاون والاتساق. ولا تزال جهودنا جارية، لكننا ملتزمون بمواصلة شحذ أدواتنا في هذا المجال.

ثالثا، وأخيرا، لقد شجَّع الأمين العام مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على الاستفادة من المناقشة المتميزة وعظيمة الفائدة ومن الحوار التفاعلي اللذين جريا في ظلّ الرئاسة الكولومبية في تموز/يوليه الماضي (انظر S/PV.6805). وإنني أعرب عن الشكر الخاص للسفير نيستور أوسوريو، الممثل الدائم لكولومبيا، على جهوده. وفي رسالة وجَّهتُها إلى رئيس مجلس الأمن، أوجزت النتيجة العملية لتفاعُل تموز/يوليه تمهيدا لحوار متابعة مع المجلس. ونحن ممتنّون لأن المجلس استجاب بطلب مشورة محددة من تشكيلات ليبريا وسيراليون قبل مداولاتهما في أيلول/سبتمبر بشأن تجديد ولاية كل من بعثة الأمم المتحدة في ليبريا ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وفي هذا الصدد، تمضي اللجنة قدُما في إعداد وصياغة مشورتها بالتعاون مع الأطراف الرئيسية التابعة للأمم المتحدة وسواها في كلا البلدين.

وفي تشرين الثاني/نوفمبر، أجرى الفريق العامل التابع للّجنة والمعني بالدروس المستفادة مناقشات مع الأطراف التنفيذية الرئيسية، ليرى أين يمكن للّجنة أن تُضيف قيمة إلى مناقشات مجلس الأمن بشأن بعثات الأمم المتحدة في مراحلها الانتقالية. وهناك استنتاجات أولية وهامة يتعيَّن وضعها موضع التطبيق، في أعقاب المزيد من المناقشات بين الجهازين.

إنّ برنامج الأمم المتحدة لبناء السلام في مرحلة معيارية. ومع أنّ جهودنا ليست مثالية، فإنها تُحدِث تغييرا وتستحق التزامنا واستثمارنا الجماعيَين. ولجنة بناء السلام ملتزمة من جانبها بتعزيز تأثيرها في الميدان، وبدعم جهود الأمم المتحدة والجهود العالمية لمواكبة البلدان الخارجة من النزاع في مسار لا عودة عنه نحو السلام والتنمية.

وإذ تتطلَّع اللجنة إلى الأمام، فإنها تؤكد ضرورة البناء على الدروس المستفادة من الخبرات القُطرية المحددة، على صعيد الممارسات الناجعة والتحديات والفرص. ونحن ندعو الأمين العام إلى إيلاء تركيز خاص في تقاريره المقبلة على قابلية توصياته للتطبيق في ما يتعلق بالتأثيرات الميدانية والفعالية التنفيذية للأمم المتحدة في بلدان ما بعد النزاع. فهذا سيتيح لنا أيضا أن نضع أهدافا واضحة لبناء السلام، وينبغي أن يستثير كذلك تقييما جدّيا لسياسات المنظمة وأدواتها في دعم تلك الأهداف.

وستواصل اللجنة من جهتها التطلُّع إلى العمل بالتعاون الوثيق مع شركائها في الأمم المتحدة وخارجها، مثل المؤسسات المالية الدولية، دعما لاستجابة أكثر تنسيقا واتساقا لتلك المجالات ذات الأولوية في البلدان المدرجة على جدول أعمالها بحسب الاقتضاء.

الرئيس: أشكر السيد مؤمن على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد فيتيغ (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): بما أنه من المرجّح أن تكون هذه الجلسة هي الجلسة العامّة الأخيرة لمجلس الأمن، التي يشرّفني أن أتكلم فيها بصفتي ممثل ألمانيا في سياق عضويتنا الحالية في المجلس، فإنني أود أن أعرب عن امتنان وفد بلدي لكم، سيدي الرئيس، ولجميع أعضاء المجلس على التعاون المتميز الذي حظينا به خلال السنتين الماضيتين. إنّ العمل معكم كان تجربة عظيمة وممتعة حقا. كما أودّ أن أعرب عن التقدير الصادق والشكر الجزيل من وفد بلدي لأمانة مجلس الأمن، وللفريق بقيادة موفسيس أبيليان وجميع موظفي الأمم المتحدة الآخرين، دون أن أنسى شكر المترجمين الشفويين، الذين عملوا خلف الكواليس، على كفاءتهم المهنية ودعمهم الثابت خلال تلك الفترة. وإننا إذ نغادر المجلس، سنواصل العمل في خدمة أسرة الأمم المتحدة بأفضل ما نستطيع، استنادا إلى جوهر المبادئ ذاتها التي وجَّهتنا في السنتين الماضيتين. وإننا نعرب عن أفضل تمنياتنا للأعضاء الخمسة الجُدد القادمين.

وفي ما يتعلق ببناء السلام، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة وإعداد مشروع البيان الرئاسي، الذي ندعمه دعما كاملا. وأود أيضاً أن أشكر الأمين العام على البيان الهام، ورئيس لجنة بناء السلام، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، على إحاطته الإعلامية صباح اليوم.

إنّ ألمانيا تؤيد البيان الذي سيُلقى لاحقا في هذه المناقشة باسم الاتحاد الأوروبي.

وإننا نتشاطر التحليل الوارد في تقرير الأمين العام (S/2012/746)، بأنّ تقدُّما قد أحرِز – في تدعيم وتوسيع شراكات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، بما يشمل الشراكة مع المؤسسات المالية الدولية؛ وفي إطلاق مبادرة الأمم المتحدة بشأن القدرات المدنية؛ وفي تحسين التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة والأفرقة القطرية في الميدان؛ وفي تقديم الدعم في الوقت المناسب أثناء المراحل الدقيقة من العملية الانتقالية

عبْر صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، على سبيل التمثيل لا الحصر. لكنه يبقى الكثير مما يجب عمله للوفاء بالالتزامات وللمزيد من تعزيز التأثير ميدانيا. ويتعيَّن علينا أن نواصل تكييف مشاركتنا في بناء السلام للظروف المتغيرة والمتطورة في البلدان الخارجة من النزاع. وهذا يستدعي أيضا تقييما منتظما للتأثير والفعالية الحقيقيَين اللذين تتركهما مشاركتنا على قدرة بلد ما بعد النزاع على تحقيق أهداف بناء سلامه الوطني. وفي هذا السياق، أود أن أسلِّط الضوء بإيجاز على أربع نقاط تبدو لنا ذات أهمية خاصة.

أولا، على صعيد بناء المؤسسات والقدرات، علينا أن نفهم عبارة بناء المؤسسات بمعنىً واسع جدا.

هذا هو النهج الذي اتخذه بلدي في تعاونه الإنمائي الثنائي. فبناء المؤسسات أو بالأحرى بناء الدولة لا يقتصر على بناء المؤسسات الحكومية وبناء قدرة الدولة. بل أنه يتعلق بكامل اللُحمة الاجتماعية لأي مجتمع، إنه يدور حول الكيفية التي تتفاعل بها دولة ما مع مجتمعها. وهكذا، فإن ضمان مشاركة فعالة للمرأة ودعم إقامة مجتمع مدني نشط أو دمج الجنود الأطفال السابقين في مجتمعاتهم المحلية ربما يصبح ذلك كله جزءا من بناء المؤسسات بنفس القدر.

كذلك، علينا أن نفكر في المنظورين المتوسط والطويل الأجل. ونعرف جميعا أن بناء الدول من الصفر يستغرق عقودا وليس سنوات. لذلك، نؤيد بقوة نداء الأمين العام للحكومات وشركائها الدوليين بأن تضع بعناية برامج الإصلاح المؤسسي وتتابعها وتعدلها، وإقامة توازن في الدعم الطويل الأجل لبناء المؤسسات مع ضرورة تحقيق نتائج ملموسة وفي وقت مبكر من خلال استعادة المهام الجوهرية للحكومة أو تقديم الخدمات. وفي ذلك السياق، فإن مبادرة الأمم المتحدة لبناء القدرات المدنية أداة حيوية لضمان نقل المعرفة عن كيفية بناء المؤسسات وكيفية تدريب الناس الذين سوف يديرون تلك المؤسسات.

ونرحب بإنشاء المنتدى عبر الانترنت ''CAPMATCH'' الذي يوصل الذين يلتمسون الخبرة الفنية مع المزودين المحتملين، مما يعزز بصورة خاصة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

ثانيا، فيما يتعلق بمشاركة المرأة في بناء السلام، فكل نزاع فريد في نوعه. وما من نهج يناسب الجميع. ولكن في جميع مراحل عملية بناء السلام، بما في ذلك التفاوض على اتفاقات السلام وعرض البرامج الإنمائية، نحن بحاجة إلى دور أقوى تقوم به المرأة. ونحيط علما بالتقدم المتواضع الذي أُحرز حتى الآن بشأن تنفيذ خطة العمل ذات النقاط السبع التي وضعها الأمين العام بشأن الاستجابة الجنسانية في بناء السلام، مع الأخذ في الحسبان أن ضمان مشاركة المرأة في بناء السلام أولا وأخيرا، مسؤولية الجهات الفاعلة الوطنية. ويقتضي الأمر التزاما مخلصا وطويل الأجل لشمول المرأة بالكامل في السياسة الدولية. ونؤيد الأمين العام في دعوته إلى كيانات الأمم المتحدة والدول الأعضاء بالقيام بعمل أكثر منهجية لضمان مشاركة المرأة في عمليات السلام وتقديم تقارير إلى مجلس الأمن عن النتائج المحددة للجهود لضمان أن النصوص المتعلقة بنوع الجنس متضمنة في وقف إطلاق النار واتفاقات السلام.

أود أن أتشاطر معكم أن الحكومة الألمانية اعتمدت بالأمس أول خطة عمل وطنية ألمانية لتنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن. وينبغي تكثيف جهودنا الوطنية وتنسيقها على نحو أفضل لتعزيز دور المرأة في بناء السلام.

ثالثا، فيما يتعلق بدور لجنة بناء السلام، أود أن أكرر أنه يجب على لجنة بناء السلام أن تستخدم استخداما أفضل النفوذ السياسي لفرادى الأعضاء فيها. إذ أعضاء اللجنة التنظيمية وأعضاء التشكيلات القُطرية التابعين للجنة بناء السلام مساعدة لجنة بناء السلام حتى يكون لها تأثير حقيقي في الميدان. لقد صُممت لجنة بناء السلام لتشمل أعضاء من

مختلف هيئات الأمم المتحدة، بما في ذلك أعضاء سبعة أعضاء في مجلس الأمن، وذلك بالضبط لأن هؤلاء الأعضاء يحضرون معهم وزنهم السياسي وخبرتهم من الهيئات الأخرى إلى أنشطة لجنة بناء السلام. ويتعين استخدام الطبيعة الحكومية الدولية للجنة بناء السلام ها على نحو أفضل لدعم البلدان المدرجة في جدول أعمالها في تحقيق أولوياتها في بناء السلام.

وعلاوة على ذلك، بوسع اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام أن تستفيد على نحو أفضل من هيكلها الحكومي الدولي الفريد. لذلك لديها إمكانية العمل بوصفها منبرا مثاليا أو أنسجة توصيل لإقامة صلات أقوى بين التطورات التي تحدثت خارج الأمم المتحدة، مثل أنشطة البنك الدولي، ومبادرات من قبيل الاتفاق الجديد للتعامل مع الدول الهشة، وهو اتفاق أُبرم في بوسان في عام ٢٠١١ بالاقتران مع خطة الأمم المتحدة لبناء السلام.

رابعا وأخيرا، فيما يتعلق ببناء السلام وعملية ما بعد عام ٢٠١٥، فإن التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية يسير سيرا بطيئا في البلدان الضعيفة أو البلدان التي تستبد بها الصراعات. تلاحظ الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة (القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق) أن البلدان التي في حالات الصراع بحاجة إلى اهتمام خاص لكي تحقق التنمية المستدامة وهذا يتطلب الحكم الصالح، بما في ذلك سيادة القانون ومؤسسات فعالة وشفافة ومساءلة وديمقراطية. وأي عملية بعد عام ٢٠١٥ يتعين عليها أيضا أن تعالج الأسباب الجذرية للصراع. لذلك ترحب ألمانيا بنداء الأمين العام الموجه للدول الأعضاء لدعم دمج اعتبارات السلام والأمن في خطة التنمية بعد ٢٠١٥. ويمكن للجنة بناء السلام أن تيسر لحوار بناء في ذلك الصدد.

وفي حين أن عدة بلدان على وشك الخروج من دائرة الضعف، هناك مجال لمضاعفة أثر جهود بناء السلام إلى الحد الأقصى بزيادة تطوير نُهجنا الاستراتيجية وتجسير الفجوة بين السياسات المتصورة في نيويورك والتنفيذ الفعال لها في الميدان.

لقد دعمت ألمانيا صندوق بناء السلام بمساهمة جديدة قدرها ٦,٥ مليون دولار في عام ٢٠١٢ مما جعل مجموع يصل إلى ٢٥ مليون دولار. وبلدي مستعد للعمل نحو تحقيق تلك الغاية مع البلدان الخارجة من صراعات والأمم المتحدة وجميع ذوي المصالح المعنيين.

السيد كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئاسة المغربية على مبادرتها للترويج لهذه المناقشة بشأن بناء السلام وهي مسألة لها أهميتها كونها متجسدة في قائمة المتكلمين المعروضة علينا. كذلك أشكر الأمين العام بان كي – مون على تقديمه المستنير وتقريره (S/2012/746)، وأشكر السفير أبو الكلام عبد المؤمن على مساهمته الهامة. ومن الطبيعي أن البرتغال تتشاطر أيضا المواقف التي سيعرضها فيما بعد المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

إن مناقشتنا اليوم وسائر المناقشات الأخرى بشأن بناء السلام التي شاركنا فيها بفعالية في السنتين الماضيتين، تشكل الدليل القوي على أهمية توطيد دعائم السلام بعد انتهاء الصراع في سائر مجالات عمل الأمم المتحدة. وبالتأكيد يوجد الكثير الذي يمكننا تحسينه، بيد أنه يوجد أيضا توافق آراء عريض في الأمم المتحدة بشأن الحاجة إلى دعم مرحلة الانتقال الحيوية هذه لبناء السلام التي تقع بين حفظ السلام الذي يلي فورا انتهاء الصراع والمساعدة الإنمائية الطويلة الأجل.

عندما نتكلم عن دعم عمليات بناء السلام، من الواضح أنه لا يوجد صيغة تناسب الجميع ويمكن تطبيقها، بغض النظر عن السياق. فالخيارات الأساسية وتحديد الأولويات يجب أن تقوم بها البلدان أنفسها، بينما يتمثل دور المجتمع الدولي من الناحية الجوهرية في الدعم لا أن يحل محل الدولة للقيام بمهامها.

وفي النهاية فإن الانتقال الناجح من الصراع إلى السلام عمل تقوم به كل دولة ومجتمعها.

أما وقد قلت ذلك فإن تجربتنا في دعم سائر عمليات بناء السلام تمكننا من استخلاص بعض العبر وتحديد بعض المجالات الهامة جدا لضمان استدامة مكاسب السلام التي تحققت وألا تنجرف المجتمعات إلى الصراع. وفي ذلك الصدد، نتشاطر بدرجة كبيرة التشديد الوارد في تقرير الأمين العام على بناء المؤسسات والشمولية. فمن دون مؤسسات قوية قادرة على تقديم الخدمات الأساسية وضمان احترام سيادة القانون، سيكون دائما من الصعب تهيئة بيئة مستدامة للجهات الفاعلة الوطنية والدولية تسودها الثقة والمساءلة. وذلك أيضا عنصر حيوي في تعزيز الاستثمار واستحداث فرص العمل.

لذلك من الضروري تنسيق الجهود الدولية مع الأخذ في الحسبان أن بناء المؤسسات التزام طويل الأجل. وبالتأكيد فإن الأمم المتحدة تقوم بدور مركزي لضمان استدامة الدعم الدولي في ذلك المجال والعمل بصورة وثيقة مع الجهات الفاعلة الأخرى لبناء السلام وذوي المصالح على الصعيد الوطني بينما تأخذ في الحسبان الديناميات الاجتماعية والسياسية المحددة. ومن المهم بنفس القدر تعزيز الشمولية في عمليات بناء السلام، أي كفالة تمثيل مختلف قطاعات المجتمع في العملية، وليس فقط في المؤسسات السياسية، بل أيضا في تحديد الأهداف الجوهرية في البلد، وهو تدبير جوهري من تدابير بناء الثقة يزيد من شرعية الانتقال السياسي.

وأود أن أبرز على وجه الخصوص دور المرأة والشباب في استراتيجيات بناء السلام من المراحل الأولى لتلك العمليات. من المؤكد فعلا انه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به لزيادة الوعي وتمكين المرأة بوصفها عاملا في منع نشوب النزاعات وتسويتها وأيضا في بلوغ الأهداف الإنمائية. ويتحقق ذلك الهدف بالتشجيع الفعال لمشاركة المرأة في اتخاذ القرار والإدارة والتعليم وحصولها على الموارد الاقتصادية.

وفي ما يتعلق بالشباب، من الضروري تشجيع وضع سياسات عملية لتعزيز توظيف الشباب، واتخاذ تدابير وبرامج تهدف إلى تيسير وصول الشباب إلى سوق العمل، لا سيما في أوضاع بعد انتهاء النزاع، باعتبارها وسيلة لتحصين توطيد السلام والأمن بالاستثمار في التنمية المستدامة.

وأيضا في ما يتعلق بمسألة المجالات ذات الأولوية، نرى أن مناقشات مجلس الأمن الأخيرة بشأن المسائل الوطنية، مثل المناقشات بشأن الجريمة العابرة للحدود الوطنية في غرب أفريقيا (S/PV.6717) أو بشأن منطقة الساحل (S/PV.6882)، مبشرة للغاية وتمثل محاولة لإضفاء بعد إقليمي على أعمالنا. ومن الأهمية بمكان أيضا أن تتخذ الأطراف الفاعلة في مجال بناء السلام، بما في ذلك لجنة بناء السلام، مثل ذلك النهج الإقليمي في أعمالها وان تستخدم بصورة جيدة الأدوات الإقليمية القائمة. وبوسع مكاتب الأمم المتحدة الإقليمية، مثل مكتب الأمم المتحدة الإقليمي لغرب أفريقيا ومكتب الأمم المتحدة الإقليمي لوسط أفريقيا، أن تضطلع بدور هام في تلك العملية.

وتعقد مناقشة اليوم في السياق الواسع لعملية التأمل في العلاقة بين مجلس بناء السلام وأجهزة الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما مجلس الأمن. وكانت مناقشاتنا بشأن أحدث تقرير لمجلس بناء السلام والحوار التفاعلي بين مجلس الأمن ورؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لكل بلد بعينه في تموز/يوليه الماضي إسهامات قيمة في ذلك التأمل. وتسلم التقارير الأخيرة عن بناء السلام بإحراز بعض التقدم في التفاعل بين الجهازين وتقدم توصيات بشأن كيفية التمكن من تعزيز علاقاتهما. وينبغي أن نعمل بصورة جماعية لتحسين أساليب عملنا من أجل تمكننا من الاستفادة بصورة منتظمة من المشورة التي يقدمها رؤساء التشكيلات القطرية المخصصة لبلدان محددة.

ومن المؤكد أن هناك مجالا لسعي المجلس للحصول على مشورة مجلس بناء السلام وللاستفادة منها بصورة أفضل، لا سيما لدى مناقشته تجديد الولايات، ولكن أيضا باعتبارها إنذارا مبكرا من الانتكاسات المحتملة في توطيد السلام في بلدان بعينها.

وكما هو الحال دائما، فان البرتغال على استعداد للانخراط في مناقشة مفتوحة وخلاقة بشأن سبل تعزيز جدول أعمال بناء السلام باعتباره جزءا من العمل الأكثر فعالية والمتكامل للمجتمع الدولي طوال المراحل المختلفة لما بعد انتهاء النزاع ومراحل توطيد السلام في البلدان المعنية. والواقع، يمثل نجاح جهود بناء السلام نجاحنا الجماعي في ما يتعلق بتحقيق السلام المستدام والاستقرار والتنمية.

وبذلك اختتم ملاحظاتي بشأن المسألة المعروضة علينا. ولكن بما أن من المحتمل أن تكون هذه المداخلة الأخيرة للبرتغال في جلسة مفتوحة للمجلس باعتبارها أحد أعضائه المنتخبين، أود أن أدلي ببضع كلمات نهائية لكنها صادقة للغاية.

أولا، أعرب، بالنيابة عن وفد بلدي وباسمي شخصيا، عن مدى شعورنا بالتميز والشرف للفرصة الفريدة التي أتيحت لنا طوال العامين الماضيين للمشاركة والإسهام في مداولات مجلس الأمن وجميع أجهزته الفرعية وأفرقته العاملة. كما أود أن أوجه كلمة شكر إلى جميع الزملاء – الممثلين الدائمين والزملاء نواب الممثلين الدائمين والمنسقين السياسيين والخبراء في جميع الوفود التي شاركتنا الجلوس على هذه الطاولة – على تعاونهم وتفهمهم ومهنيتهم وصداقتهم. وفي هذا الصدد، اشمل أيضا وفود البرازيل والبوسنة والهرسك وغابون ولبنان ونيجيريا، التي انتهت ولاياتها العام الماضي.

كما اشكر الأمين العام على قيادته والتزامه وتواجده ومشورته. واشكر جميع أعضاء الأمانة العامة، وبخاصة السيد موزز أبليان وفريقه، وجميع العاملين من وراء الستار والأساسيين لعمل المجلس – المترجمين الشفويين والمترجمين وموظفي المؤتمرات وأفراد الأمن والفنيين وممثلي وسائط الإعلام وجميع الموظفين الذين بدونهم سيكون عمل المجلس مستحيلا.

وأخيرا، أوجه كلمة ترحيب وتشجيع إلى أعضاء المجلس الجدد الذين سيباشرون هذا المسعى الشاق – الأرجنتين وأستراليا وجمهورية كوريا ورواندا ولكسمبرغ. وأتمنى لهم كل النجاح في أعمالهم من أجل صون السلام والأمن الدوليين.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أعرب عن تقديرنا الصادق لتعاون أعضاء مجلس الأمن المنتهية ولايتهم وهم: ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند. وهم جميعا قدموا إسهاما كبيرا في أعمال المجلس خلال العامين الماضيين، وكان من دواعي السرور العمل معهم.

كما أود أن اشكر الأمين العام على التعليقات التي أدلى بها اليوم وعلى جميع جهوده لتحسين دعم الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من التراع. واشكر أيضا السفير مؤمن على إحاطته الإعلامية الزاخرة بالأفكار وجهوده القيمة بصفته رئيس لجنة بناء السلام. ونقدر الأعمال الهامة للجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام، ونشعر بالامتنان على التقدم المستمر التي أحرزته في دعم البلدان التي تمر بمراحل انتقالية.

لقد ناقشنا بناء السلام في كثير من الأحيان في هذه القاعة، بصفة عامة وبتناول البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس على السواء. واتفقنا بشأن المسائل الأساسية – حتمية الملكية الوطنية وأولوية بناء مؤسسات فعالة وذات مصداقية وضرورة أن تكون الجهود الدولية متسمة بالمرونة وملائمة للسياق والحاجة إلى إدماج المرأة والشباب في استراتيجياتنا لبناء السلام. فالمخاطر جسيمة. وبدون وضع استراتيجيات فعالة لتوطيد السلام واستدامته، سيتكون التسويات الهشة معرضة

لخطر الرجعة فيها وتجدد أعمال العنف. ومن السهل إثقال كاهل قدرات الحوكمة، ولا يمكن إعادة إطلاق الاقتصادات ولا يمكن إعادة بناء المجتمعات.

واليوم، أود أن أتطرق لثلاث مسائل تستحق المزيد من الاهتمام والتحسين في جهودنا الجماعية ألا وهي: بناء المؤسسات وبناء السلام المراعي للمساواة بين الجنسين وتقسيم العمل استنادا إلى الاختصاصات الأساسية.

ومع أن كل مرحلة انتقالية فريدة، فان جميع سلطات ما بعد انتهاء التراع تكافح لبناء أو إعادة بناء المؤسسات الديمقراطية الفعالة التي يمكن أن تلبي الاحتياجات الأساسية، سواء كانت تأمين الشوارع أو توفير إمكانية الحصول على العدالة أو تقديم الخدمات العامة أو التمكين من النشاط الاقتصادي. وذلك يتطلب ايلاء اهتمام كبير لقدرات القطاع العام في جميع مستويات الحكومة وللقواعد المؤسسية لإنشاء مجتمع مدني يتسم بالحيوية وقطاع عام صحي. وأحرز المجتمع الدولي تقدما ملموسا في المساعدة على تطوير المؤسسات، ولكن بوسعنا أن نعمل بصورة أفضل.

وتقدر الولايات المتحدة دعوة الأمين العام إلى اتخاذ نهج أكثر استجابة نحو إقامة التوازن بين تقديم الدعم الطويل الأجل لبناء السلام وضرورة إحراز نتائج عاجلة وملموسة – استعادة الوظائف الأساسية للحكومة وإيصال الخدمات. ونؤمن إيمانا جازما بان البلدان التي لها تجاربها الخاصة للانتقال من التراع أو الأزمة لديها خبرة قيمة ومنظورات يمكن أن تساعد الآخرين. كما نرحب بجهود الأمين العام لاستكشاف سبل لإدراج تلك المسألة البالغة الأهمية في تحديد الولايات والإشراف عليها.

وتكتسي مشاركة المرأة الشاملة في بناء السلام أهمية بالغة. ونشيد بصراحة الأمين العام بشأن عدم إحراز تقدم واف بشأن خطة العمل ذات النقاط السبع لبناء السلام المراعي للمساواة بين الجنسين، لا سيما في مجالي الحوكمة والانتعاش الاقتصادي. ولا بد من ايلاء المزيد من الاهتمام لاحتياجات المرأة وشواغلها في الإدارة الحكومية، لا سيما على المستوى دون الوطني وبخاصة في تنظيم الخدمات العامة والوصول إليها.

كما يجدر المزيد من التركيز على الدور المحوري للمرأة في الانتعاش الاقتصادي – وبخاصة أدوارها المحتملة في سلسلة الإمداد الزراعي وفي الأعمال التجارية الصغيرة. ومن هايتي إلى بورما، تحظى الأمم المتحدة بسجل انجاز متزايد في مساعدة المرأة في حالات بعد انتهاء التراع، سواء من خلال جهود نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو برامج التدريب والتوظيف. ونناشد الأمم المتحدة، بالترافق مع الشركاء الآخرين، زيادة تلك الجهود والممارسات الجيدة بصورة أكثر منهجية.

وما فتئت مسألة الأدوار والمسؤوليات الدولية موضوعا ثابتا منذ تقديم تقرير الأمين العام عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع (S/2009/304). وناشدنا منظومة الأمم المتحدة، بالترافق مع الشركاء الخارجيين، إجراء تقسيم للعمل في دعم بلدان بعد انتهاء التراع التي تجسد المزايا النسبية. ونقدر تكليف الأمين العام لبعثات حفظ السلام وأفرقة الأمم المتحدة القطرية بإقامة شراكات على ذلك الأساس.

ونشعر بالسرور من الإنشاء مؤخرا لمراكز الاتصال بشأن سيادة القانون التي ستجعل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام أكثر تواؤما، ونتطلع إلى الاستعراض المقبل للجهود الدولية بشأن الإدارة العامة.

إننا نشيد بالنجاحات التي حققتها لجنة بناء السلام مؤخرا فيما يخص تعزيز الشراكات مع البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، ونشجع لجنة بناء السلام على مواصلة استكشاف سبل إجراء المزيد من التعاون مع القطاع الخاص والمنظمات الخيرية وباقي المنظمات الحكومية. كما نرحب بالحوار المستمر مع لجنة بناء السلام وباقي الأطراف الفاعلة فيما يخص تدعيم

الشراكات الخاصة ببناء السلام ومفهوم تقسيم أعباء العمل حسب الميزات النسبية.

وأخيرا، فإن الولايات المتحدة تشكر أيضا بنغلاديش على قيادتها فيما يخص عقد الاجتماع الرفيع المستوى بشأن بناء السلام على هامش المناقشة العامة التي عقدتها الجمعية العامة خلال شهر أيلول/سبتمبر. وزاد هذا الاجتماع من وضوح مصلحتنا المشتركة في بناء السلام على نحو فعال، وعكس الإعلان الصادر عنه أولوياتنا المشتركة مستقبلا.

إن تضميد جراح الحرب وبناء السلام في أعقاب الصراع يشكلان أكثر المهام تعقيدا وإلحاحا التي نواجهها في المجلس، ولا يمكننا تجاهلهما. والبديل هو مزيد من العنف فقط، والمزيد من المعاناة والمزيد من عدم الاستقرار. ورغم أن التحديات هائلة، ثمة أمور كثيرة على المحك، بالنسبة للشعوب المتضررة من الصراعات، وجيرانها والمجتمع الدولي تجعلهم لا يتخلون عن عمليات بناء السلام. ويجب علينا بذل كل جهد ممكن لتسريع التقدم.

السيد مينان (توغو) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على التأكيد على إدراج بند بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع، في جدول أعمال مجلس الأمن. كما أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية، ورئيس لجنة بناء السلام، السفير مؤمن، على عمله فيما يخص رئاسة اللجنة، وعلى إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

وعزز مجلس الأمن دائما بناء السلام في أعقاب النزاع، كما تجلى ذلك في مبادراته في سيراليون وليبريا، ومؤخرا في تيمور - ليشتي. وتصف المناقشات العامة التي عقدت مؤخرا، والقرارات والبيانات الرئاسية التي اعتمدت في وقت لاحق، هذا الاتجاه الجديد في عمل المجلس، وصفا جيدا.

ورغم أن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، هو عملية طويلة الأجل، لا تسفر عادة عن نتائج قابلة للقياس على الفور، يظل من الصحيح أن الجهود المبذولة في هذا الإطار، حيوية لضمان السلام والأمن الدائمين وتوفير فرص للتنمية المستدامة. ومن هنا، احتلت مسألة بناء السلام منذ انعقاد مؤتمر القمة العالمي في عام ٢٠٠٥، مركز الصدارة في أعمال الأمم المتحدة في البلدان الخارجة من النزاع.

ويجري بناء السلام، بعد إعادة إحلال السلام من أجل جعل وجود الأمم المتحدة أكثر وضوحا وفعالية. وفي ذلك السياق، يجب على الأمم المتحدة أن تنظر بطريقة متكاملة ومتسقة في كل المشاكل التي تنشأ بفعل الصراع أو تتفاقم من جرائه. وبالتنسيق مع حكومة البلد المعني، يجب أن تقترح سبل بناء دولة قابلة للاستمرار، تحترم الحريات الأساسية، وتسعى جاهدة لضمان الوصول إلى حوكمة ديمقراطية وسياسية واقتصادية رشيدة.

و صحيح أن مبادرات المجتمع الدولي الذي اتخذها في الآونة الأخيرة فيما يخص بناء السلام بعد انتهاء حالات النزاع، قد عرفت نجاحا متفاوتا. ويرجع ذلك إلى اختلاف النهج المعتمدة في كثير من الأحيان، وفقا لتأثير البلد المعني وقبل كل شيء قيمته المتصورة. ولأن البلدان الخارجة من الصراع غالبا ما تكون غير مستقرة، وأحيانا لسنوات، بل ويسقط بعضها مجددا في دوامة العنف، يتعين أن يمثل نهج بناء السلام إصرار المجتمع الدولي على ضمان عدم عودة البلد الخارج من الصراع مجددا إلى العنف، بسبب غياب الدعم والوسائل الملائمة.

لذلك ترحب توغو بالتقدم المحرز منذ عام ٢٠١٠ فيما يتعلق بضمان إحلال سلام دائم في البلدان الخارجة من النزاع، حتى لو لم تتم الاستجابة لتوقعات المجتمع الدولي في بعض البلدان، مثل غينيا - بيساو، بالنظر إلى التدخل

المتكرر للجيش في الحياة السياسية. وجرى تحقيق تلك النتائج جزئيا بفضل لجنة بناء السلام، التي تضطلع بفضل هيكلها وولايتها بدور هام للغاية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية وفي مجال حقوق الإنسان. لكن إذا ما أريد استدامة إجراءات لجنة بناء السلام، يتعين على الدول المعنية ممارسة الملكية الوطنية عليها. والملكية الوطنية ضرورية، لأنها تتيح التنفيذ المتسق للمشاريع الذي تم الشروع في تنفيذها فعليا، وتغني عن المنافسة بين وكالات منظومة الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين في الميدان.

وفي بلد يعيد البناء في فترة ما بعد الصراع، يتعين أن يحظى الجانب السياسي بالأولوية وينبغي أن يساعد وينشئ مؤسسات جديدة، ويحضر لعقد انتخابات ديمقراطية حرة وشفافة وينظمها. وبعبارة أخرى، يجب أن يضع ويرسي برنامج حوكمة جيدة. إننا نرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة تستثمر على نحو متزايد، في إعداد وتنظيم الانتخابات، حيث يؤدي الفشل في تنظيم الانتخابات بشكل جيد أو عدم وجود الشفافية في الغالب إلى اندلاع العنف الذي يمكن أن يؤدي إلى نشوب صراع آخر.

ويتطلب بناء السلام في بلد خارج من الصراع المسلح مراعاة الأسباب الجذرية للصراع. ويمكن أن تكون تلك الأسباب داخلية أو خارجية. لذلك، يجب إشراك جميع المعنيين بالصراع فيما يتعلق بالسعي إلى بناء السلام، بحيث يمكن أن يسهموا في إعادة بناء البلد، الذي دمره الصراع. وفي ذلك الصدد، يرحب بلدي بإدراك المجتمع الدولي المتزايد لأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة فيما يخص السعي إلى تحقيق السلم والأمن الدائمين. ولكن إذا كان يتعين فتح العملية أمام الجميع، يتعين تعزيز الأحزاب السياسية أو المنظمات التي تنتمي إليها تلك الأحزاب، طبقا للمبادئ الأساسية لبناء السلام، بما في ذلك الملكية الوطنية والشراكة والمسؤولية المتبادلة. ويتطلب بناء القدرات هذا، دعما متواصلا من جانب المجتمع الدولي.

ونلاحظ في كثير من الأحيان بأنه لا يجري تقديم المساعدة التي يتوقعها بلد خارج من الصراع، بسبب عوامل مختلفة، بما في ذلك انعدام الثقة، وما إذا كان البلد جديرا بالاهتمام، إلى جانب عدم تحمس المستثمرين للاستثمار في ذلك البلد. لذلك تعتقد توغو أنه يتعين على البلد المعني والشركاء الإنمائيين، أن يبرموا من البداية عقد التزام متبادل، على أساس تفاهمات بين الأطراف، بغية تعيين وتحديد المسؤولية، في حال عدم الوفاء بالالتزامات.

وفي الختام، تود توغو أن تشكر المجتمع الدولي على جهوده الرامية لتوفير المساعدات المستدامة للبلدان الخارجة من الصراع، خصوصا في أفريقيا. ونحثه على بذل المزيد من الجهود للتأكد من عدم وقوع هذه البلدان مرة أخرى في دوامة العنف. وتحقيقا لتلك الغاية، يدعم بلدي مشروع البيان الرئاسي الذي سيجري اعتماده في وقت لاحق خلال المناقشة.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلّم بالروسية): إننا نشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية المتعلقة بناء السلام في أعقاب انتهاء التزاع. وقد نظرنا بعناية في التقرير ذي الصلة (S/2012/746). كما نود أن نشكر بشكل خاص الممثل الدائم لبنغلاديش السيد مؤمن، على ترؤسه المثمر للجنة بناء السلام خلال عام ٢٠١٢.

وليس ثمة شك، في أنه حتى يكون دعم بناء السلام فعالا، يتعين توفيره بشكل ملائم وحسن التوقيت، وينبغي أن يركز على معالجة المهام المرتبطة مباشرة بالقضاء على الأسباب الجذرية للتزاع. ويكتسي أولوية مطلقة في هذا الصدد، الامتثال لمبادئ احترام سيادة البلدان الخارجة من الصراع وسلامتها الإقليمية، وكذلك تحديد مسؤوليات وأولويات بناء السلام

على الصعيد الوطني. كما يجب على حكومة البلد المعني، الاضطلاع بدور ريادي فيما يخص القيام بتلك المسؤوليات.

وتتمثل الأولوية الهامة فيما يخص بناء السلام في المساعدة على استعادة الأمن في البلدان التي لا تستطيع فيها الجيوش الوطنية أو الشرطة القيام بمهامها بالكامل.

وفي هذه الحالة، فإن المساعدة في إصلاح القطاع الأمني وبرامج تسريح المقاتلين السابقين وإعادة الإدماج ونزع السلاح إلى جانب نزع الألغام، تعتبر أساسية. ويرتبط بذلك ارتباطا وثيقا ضرورة استعادة سيادة القانون في بلدان ما بعد النزاع. والمسؤوليات الأساسية عن معالجة تلك المهام تقع على عاتق الآليات القضائية الوطنية. ومع ذلك، يمكن أن تقدم الأمم المتحدة الدعم في بناء القدرات المطلوبة.

إن انتهاء الفترة الحرجة في أي أزمة ترجع جذورها إلى صراع بين قوى سياسية أو مجموعات وطنية أو طائفية لا يعني أن عملية المصالحة الوطنية تمضي على الطريق. وتوطيد النتائج المحرزة قد يستغرق عدة سنوات ويتطلب من المجتمع الدولي بذل جهود إضافية من خلال تقديم خدمات الوساطة أو المساعدة في العمليات الانتخابية. وفي فترة ما بعد الصراع، من المهم ألا يقتصر الأمر على مراعاة الجوانب السياسية، بل هناك أيضا المساعدة في التنمية الاقتصادية ومعالجة التحديات الاجتماعية الملحة وإيجاد فرص العمل، فكل هذه عوامل ذات أهمية حاسمة في التخفيف من حدة التناحر السياسي. وهنا، يبرز دور خاص يجب أن تؤديه صناديق الأمم المتحدة وبرامجها. والعديد من عوامل النزاع لها أبعاد إقليمية. وهذه تشمل الجريمة المنظمة والاحتكاكات بين الإثنيات والقبائل والاتجار بالمخدرات وانتشار الأسلحة عبر الحدود، الأمر الذي يستدعي ردودا ملائمة من قبل المجتمع الدولي.

والمساعدة في بناء السلام لا تقتصر على الأنشطة التي ذكرتها. فطبيعة الصراع متنوعة، وكذلك، المساعدة في القضاء على الأسباب، ولكي تكون التدابير أكثر فعالية، لا بد من تصميمها بحسب كل بلد، مع مراعاة الطابع الفريد لكل بلد.

وفي إطار الأمم المتحدة، ومن خلال عمليات حفظ السلام ومكاتب لجنة بناء السلام والتشكيلات القطرية التابعة للجنة، يبذل جهد كبير في بناء السلام. وتقترن تلك الأنشطة بتحديات وتعقيدات جمة، وتتطلب جهودا منسقة من الدول وصناديق الأمم المتحدة وبرامجها والمنظمات الإقليمية والأمانة العامة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية. واليوم، مع ذلك، فإن المساعدة الدولية أصبحت مجزأة في الجانب الأكبر منها. ومن الواضح أن ثمة حاجة إلى تحسين التنسيق وتقسيم العمل بين المشاركين في تلك العمليات وإلى تنظيم عمليات بناء السلام، بما في ذلك تعزيز جهود هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

وتجميع خبرات الأمم المتحدة وتحليلها أمر فائق الأهمية بالنسبة لاعتماد القرارات في مجال بناء السلام وتعزيز فعاليته. ونحن مقتنعون بأن تحديد أولويات أو مجالات جديدة لبناء السلام ينبغي أن يستند إلى نتائج محددة في الميدان. وثمة محاولات من أجل الاتفاق على نُهُج عامة أو مشتركة في مجال بناء السلام. وعلى سبيل المثال، فقد أنشئ في أيلول/سبتمبر فريق اتصال بشأن سيادة القانون بين إدارة عمليات حفظ السلام وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ونأمل أن تحيطنا الأمانة العامة علما بأنشطة تلك الآلية. كما أن فكرة مواثيق التحول تحتاج إلى تحليل تمهيدي.

وهناك دور خاص للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام في تنسيق دعم بناء السلام في بلدان ما بعد الصراع. واللجنة لديها خبرة كبيرة في إقامة الحوار المباشر مع الحكومات الوطنية، تدعمها أدوات الإشراف المتبادل على تنفيذ الالتزامات وتنسيق جهود الأطراف الفاعلة الدولية لتحقيق الأولويات التي تحددها بلدان ما بعد الصراع. وهنا، أيضا، فإننا على يقين من أنه، علاوة على أنشطة التشكيلات القطرية، يمكن

للجنة بناء السلام أن تشارك على نحو أكثر فعالية في مناقشة المسائل على مستوى المنظومة، مثل الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام وتعزيز القدرات المدنية الوطنية والدولية في فترات ما بعد الصراع. وإيفاد خبراء مدنيين حاذقين إلى مناطق ما بعد الصراع أداة مهمة في أنشطة بناء السلام. ومع ذلك، فإن إنشاء آلية جديدة في الأمم المتحدة للاستفادة من هؤلاء الخبراء أو تغيير الآليات القائمة ينبغي أن يحدث بإشراف الدول الأعضاء وبناء على اتفاق معها. وينبغي إعداد الولايات بشكل واضح وأن يكون هناك وضوح في قواعد الاختيار لضمان تمتع هؤلاء الخبراء بمؤهلات عالية. وبدورنا، سنكون مستعدين للقيام بدور فعال في أنشطة بناء السلام في الأمم المتحدة وفي المناقشات الإيجابية بشأن مسائل المساعدة الدولية في استعادة بلدان ومناطق ما بعد الصراع المتأثرة بالصراع المسلح.

السيد لي باودونغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المغرب على المبادرة بعقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن بناء السلام بعد الصراع. أود أيضا أن أعرب عن تقديري للأمين العام بان كي - مون والسفير مؤمن، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانيهما.

لبناء السلام بعد الصراع دور فعال في القضاء على الأسباب الدفينة للتراع. وله أيضا أثره الهام في تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. وعلى مر السنين، كانت الأمم المتحدة شريكا نشطا في بناء السلام بعد الصراع في البلدان التي آثرت العمل فيها والتي اكتسبت خلالها خبرات ثرية وحققت نتائج ملموسة. ومع ذلك، فإن المنظمات المعنية تواجه هي الأخرى عددا من التحديات. وهنا، أود أن أتناول أربع نقاط.

أولا، من الأهمية بمكان احترام ملكية البلدان المعنية ببناء السلام بعد الصراع. فهذه البلدان تتحمل المسؤولية الأولى عن بناء سلامها. ومن خلال المساعدة في جهود بناء السلام، ينبغي للأمم المتحدة والوكالات المعنية أن تعزز الشراكات مع البلدان المعنية، وأن تحترم الأولويات التي تحددها تلك البلدان، وتساعدها في وضع استراتيجية متكاملة لبناء السلام في ضوء ظروفها الخاصة. وفي إطار تنفيذ استراتيجيات بناء السلام، من المهم التركيز على بناء القدرات وتدريب الموظفين في تلك البلدان، مع الاستخدام الكامل لمواردها البشرية ومعارفها، وتعزيز مستوى إدارتها.

ثانيا، من الأهمية إيلاء الأولوية لمعالجة الأسباب الجذرية للتراع في إطار بناء السلام بعد الصراع، وخاصة تلك المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي بلدان ومناطق ما بعد الصراع، ينبغي أن تكون إعادة بناء الاقتصاد الموضوع الثابت والأساسي. وينبغي أن تمضي جهود تعزيز الأمن الاقتصادي والتنمية بالترادف. والعدالة وسيادة القانون عنصران هامان في حد ذاتهما، ولكن ينبغي أن تكون التنمية موضع الاهتمام الأول. ولن يتهيأ موقف عام يمكّن من النهوض بالمصالحة السياسية وتحقيق الاستقرار الأمني وإرساء أساس سياسي لعملية السلام إلا بتحقيق إعادة بناء الاقتصاد والانتعاش الاقتصادي، وحين يتمكن السكان من التمتع بعوائد السلام.

ثالثا، ينبغي توفير موارد كافية ومضمونة لبناء السلام بعد الصراع. والدعم السريع والحسن التوقيت في شكل المساعدة من المجتمع الدولي مهم لتحقيق أهداف بناء السلام. وينبغي للأمم المتحدة أيضا أن تواصل إيلاء الاهتمام بالمتطلبات المالية لبرامج إعادة البناء في البلدان المعنية. كما ينبغي للمنظمة أن تحث المجتمع الدولي على الاستمرار في تقديم المساعدة لأنشطة بناء السلام في تلك البلدان والعمل معا من أجل توسيع قنوات التمويل. وفي هذا السياق، تثني الصين على صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام لدوره الفعال، وتدعم جهوده من أجل تحسين عمله في تعزيز تقييم المشاريع التي ينفذها وزيادة كفاءة استخدام الموارد.

رابعا، من المهم تعزيز التنسيق والتعاون في بناء السلام بعد الصراع. وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل القيام بدور ريادي في جهود بناء السلام بعد الصراع وأن تسعى إلى إرساء علاقة مستقرة، أو التنسيق، مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والشركاء الدوليين الآخرين. وفي نفس الوقت، من المهم الاستفادة من المزايا الفريدة للمنظمات الإقليمية، ومنها الاتحاد الأفريقي، والمنظمات دون الإقليمية في هذا الشأن. وينبغي أن يكون هناك تقسيم واضح للعمل بين الوكالات ذات الصلة داخل منظومة الأمم المتحدة، وأن تعمل معا بفعالية أكبر. ويمكن أن يكون للجنة الأمم المتحدة لبناء السلام دور أكبر في مساعدة بلدان ما بعد الصراع في أنشطتها لبناء السلام.

والصين داعم قوي لجهود بناء السلام في بلدان ما بعد الصراع، وهي مستعدة للقيام بدورها الواجب في مساعدة تلك البلدان على تحقيق السلام الدائم والتنمية المستدامة. والوفد الصيني يؤيد مشروع البيان الرئاسي الذي سيعتمد في نهاية جلسة اليوم، ويود أن يشكر البعثة الدائمة للمغرب لدى الأمم المتحدة على جهودها في هذا الصدد.

السيد لاهر (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تثني جنوب أفريقيا على وفد المغرب لتنظيمه هذه المناقشة المفتوحة المهمة بشأن بناء السلام بعد الصراع. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام والممثل الدائم لبنغلاديش، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانيهما. وجنوب أفريقيا تؤيد البيان الذي سيدلي به في وقت لاحق اليوم الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

وترى جنوب أفريقيا أن لجنة بناء السلام لا تزال تمثل أداة هامة بالنسبة للمجتمع الدولي في مجال منع نشوب الصراعات وتوطيد السلام على نطاق أوسع. ويشكل التقدم المحرز من قبل الدول المدرجة في جدول أعمالها دليلا واضحا على العمل القيّم الذي أضافته اللجنة إلى جهود بناء السلام المبذولة على الصعيد الوطني.

وفي حين حققت لجنة بناء السلام بعض المكاسب في عدد من المجالات، فإن الانتكاسات في مرحلة توطيد السلام التي شهدناها مؤخرا في غينيا - بيساو وجمهورية أفريقيا الوسطى تعكس التحديات التي لا تزال اللجنة تواجهها. وعليه، يرى وفد بلدي أن اللجنة لا تزال في طور النمو وأنها لم تحقق بعد إمكاناتها بصورة كاملة. والتفكير اليوم فيما يتعلق بإنجازات اللجنة والتحديات التي تزال تواجهها يتسم لذلك بأهمية بالغة إذ لا نزال نواصل تقييم فعالية عمل اللجنة والدروس المستفادة حتى الآن.

وقد تشجعنا بالتقدم الذي أحرزته لجنة بناء السلام وتشكيلاتها القطرية المحددة في البلدان المدرجة في جدول أعمالها، ونرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746). فقد تكيفت اللجنة لمتطلبات بناء السلام المتنوعة في البلدان الخارجة من الصراعات، وأصبحت أكثر خفة في الاستجابة لها. وقد حققت ذلك بوضع أطر استراتيجية متكاملة وتحديد أهداف مشتركة وجداول زمنية في بيئات البعثات ذات الصلة، إلى جانب توسيع نطاق شراكاتها مع البنك الدولي والمنظمات الإقليمية، ومواصلة بناء المؤسسات من خلال نشر القدرات المدنية، وعبر الدعم المالي من صندوق بناء السلام أثناء المراحل الانتقالية الحرجة.

وإذ نمضي قدما نحو زيادة فعالية لجنة بناء السلام، فنحن نتفق مع الاتجاهات الثلاثة ذات الأولوية لبناء السلام التي حددها الأمين العام: الشمولية، وبناء المؤسسات، واستمرار الدعم الدولي.

وغالبا ما تعاني البلدان في حالات ما بعد الصراع من الضعف في القدرات البشرية والمؤسسية. من المهم بناء القدرات

المؤسسية والبشرية المحلية، وتوفير التدريب من أجل خلق قدرات جديدة وتعزيز القائم منها بالفعل. ونرحب بالعملية التي قادها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال تعزيز نهج منظومة الأمم المتحدة فيتنمية القدرات اللازمة لبناء السلام. وليس بوسع وفد بلدي أن يغالي في التأكيد على أهمية إنشاء شراكات على الصعد المحلي والإقليمي ودون الإقليمي – في إطار تطوير القدرات – من أجل استغلال المزايا الفريدة الكامنة في القدرات البشرية في تلك المستويات.

وفي ذلك الصدد، عقدت مفوضية الاتحاد الأفريقي وإدارة الشؤون السياسية التابعة للأمم المتحدة حلقة عمل على نطاق القارة في بوجمبورا في ١٥ كانون الأول/ديسمبر بشأن وضع استراتيجية وإطار عمل الاتحاد الأفريقي لإعادة هيكلة الخدمة العامة والإدارة في البلدان الخارجة من الصراعات. وسعت حلقة العمل إلى معالجة المسائل الرئيسية المتعلقة بالخدمة العامة والإدارة في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع، بما في ذلك استعادة قدرة الموارد البشرية وشرعيتها والثقة العامة بها، فضلا عن استعادة فعاليتها وكفاءتها وشمولها والتوزيع العادل فيها. وسعت حلقة العمل أيضا إلى تشاطر الدروس المستفادة والخبرات وأفضل الممارسات بشأن كيفية تعزيز القطاع العام والإدارة فيما بعد الصراع، سعيا إلى تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ومن المهم – أثناء تطوير تلك القدرات – التأكيد على الملكية الوطنية في جميع مراحل عملية بناء السلام.

وتكتسي زيادة التنسيق أهمية بالغة لضمان فعالية الجهود والتدخلات الدولية في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وغالبا ما تكون جهود الأمم المتحدة مجزأةً في حين تكافح المنظمة من أجل تعبئة مواردها الحرجة فضلا عن تحقيق أقصى قدر ممكن لقوة الجهد الجماعي. وفي ذلك الصدد، تدعم جنوب أفريقيا بقوة الدعوة إلى مزيد من التماسك والتنسيق والتفاعل بين مختلف أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها، وخاصة في الميدان. فمن شأن المزيد من التنسيق أن يساعد على تفادي ازدواجية الجهود وزيادة الناتج منها إلى أقصى حد ممكن في وقت تتقلص فيه الموارد المحدودة على نحو مستمر.

وقد ناقشنا العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في كثير من الأحيان. ولعلها العلاقة الأكثر أهمية على الإطلاق، بالنظر إلى ولايتي كلتا الهيئتين.و يسر وفد بلدي أن يلاحظ أن علاقة لجنة بناء السلام بالمجلس قد حققت نموا مطردا خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ويتجلى ذلك التطور الإيجابي، في جملة أمور، من خلال إدخال التفاعلات غير الرسمية بين المجلس ورؤساء التشكيلات القطرية.

ونود أن نؤكد مرة أخرى على ضرورة أن ينظر المجلس في أساليب عمل مرنة من شأنها أن تمكّن لجنة بناء السلام من أداء دورها بشكل فعال في تقديم المشورة إلى المجلس في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ومع أن المجلس قد أدرجَ مهام بناء السلام في معظم ولايات حفظ السلام، فإننا نؤكد على أنه ينبغي التماس المشورة من لجنة بناء السلام في جميع الأوقات حسبما تقتضي الضرورة. ونكرر التأكيد على أنه ينبغي أن يعزز حفظ السلام وبناء السلام بعضهما بعضا في إطار السعي إلى تحقيق سلام دائم في بلدان في مرحلة ما بعد الصراع.

ويتطلب بناء السلام في البلدان في مرحلة ما بعد الصراع توفير موارد كبيرة لها. ومن رأينا أن توفير التمويل في الوقت المناسب وعلى نحو مستدام ويمكن التنبؤ به لا يزال يشكل عنصرا حاسما في تحقيق أهداف بناء السلام. وعليه، فإننا نؤكد على ضرورة أن تنظر الأمم المتحدة في استخدام آليات مستدامة بوصفها وسيلة لإطلاق أنشطة بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع، بما في ذلك الاشتراكات المقررة، وخاصة فيما يتعلق بالمشاريع ذات الأثر السريع. وتتسم هذه المشاريع بأهمية حاسمة لتوطيد عائدات السلام لتفادي الانتكاس الكامل إلى

مرحلة الصراع. وينبغي للمجتمع الدولي أن يوفر آليات تمويل مرنة وأكثر تحملا للمخاطر للبلدان الخارجة من الصراع.

ويتطلب بناء السلام المستدام إشراك الذين همشوا في السابق، على المستويات السياسي والاجتماعي والاقتصادي، في عمليات حفظ السلام وبناء السلام. وفي ذلك الصدد، فإنه لا يمكن تجاهل دور المرأة في سياق ما بعد انتهاء الصراع. وعليه، فإن من الضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب الصراعات وحلها، فضلا عن بناء السلام، بما في ذلك حماية وتعزيز حقوق المرأة.

وفيما يتعلق بمسألة بناء السلام، تكرر جنوب أفريقيا التزامها بعمل لجنة بناء السلام، لأن من رأينا أنها تضطلع بدور حاسم في منع نشوب الصراعات، بما في ذلك الكشف المبكر عن الأسباب الجذرية للصراعات وتحديد مسبباتها المحتملة. وليس ثمة طريق قصير يؤدي إلى بناء السلام المستدام. ويجب إنشاء شراكات مستدامة وفي الأجل الطويل، إلى جانب توفير الموارد والاستثمارات المالية إن أردنا تجنب الانتكاسات إلى مرحلة الصراع.

وقبل أن أختتم كلمتي، نود التنويه إ بأن هذا البيان سيكون على الأرجح البيان العام الأخير الذي تدلي به جنوب أفريقيا في هذه القاعة بصفتها عضوا منتخبا في مجلس الأمن في دورته الحالية. ونود أن نعرب عن تقديرنا لأعضاء الجمعية العامة على إعطائنا هذه الفرصة لخدمة مصالح السلام والأمن الدوليين. ونشكر جميع الوفود التي عملنا معها على ما أبدته من روح تعاون وطيب معشر على مدى العامين الماضيين. ونشكر الأمانة العامة على مساعدتها الثابتة، ونتمنى لجميع أعضاء مجلس الأمن الخمسة القادمين كل التوفيق أثناء فترة ولايتهم.

السيد أوسوريو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود بدايةً، سيدي الرئيس، أن أشكركم على دعوتكم إلى عقد هذه المناقشة بشأن مسألة ذات أهمية بالغة بالنسبة لكولومبيا. ويبيّن بوضوح البيانان اللذان أدلى بهما الأمين العام، ورئيس لجنة بناء السلام، السفير أبو الكلام عبد المؤمن، ممثل بنغلاديش، التقدم المحرز في بناء السلام بدعم من الأمم المتحدة، في ذات الوقت الذي وجّها فيه الانتباه إلى المهام المتبقية.

فقد حُدّدت خمسة مجالات ذات أولوية في عام ٢٠٠٩ باعتبارها مجالات تتطلب توفير الدعم فيها: العمليات السياسية، وأمن وحماية المدنيين، وتوفير الخدمات الأساسية، واستعادة الصلاحيات الحكومية الأساسية، والإنعاش الاقتصادي، بما في ذلك خلق فرص العمل. ويتسم الدعم في هذه المجالات الخمسة بأهمية أساسية لنجاح أي عملية تتعلق ببناء السلام. وبالتالي، فإننا إذ نرحب بالتقدم المحرز على نحو ما ورد في تقرير الأمين العام (S/2012/746)، فإننا نعتقد أنه يجب أن نعزز أنشطة المنظمة، وأن نوفر لها التمويل في مستوى مناسب إن أردنا تحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا.

ويذكر التقرير التقدم المحرز فيما يتعلق بتقديم المساعدة إلى كل بلد من البلدان التي تمر حاليا بعملية بناء السلام، وفيما يتعلق أيضا بالجهود المشتركة والمنسقة التي تبذلها البعثات والأفرقة القطرية، ووضع الأطر الاستراتيجية المتكاملة، إلى جانب زيادة الروابط مع المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية. وفي حين نتفق على أن جميع هذه العناصر تعتبر ذات أهمية حاسمة لبناء السلام والتنمية المستدامين، فإنه ينبغي أن تقدم التقارير المقبلة توصيات بشأن أثر الإجراءات التي تتخذها الأمم المتحدة في الميدان، وفيما يتعلق بوضع السياسات وإنشاء الأدوات التي تستخدمها الأمم المتحدة في مجال دعم بناء السلام.

ونكرر أن المسؤولية الرئيسية عن مبادرات بناء السلام تقع على عاتق فرادى الدول، وأنه ينبغي أن تشارك مختلف الجهات الفاعلة – في إطار مبدأ الملكية الوطنية – على أساس التوافق المستمر والاتفاق على خطط عمل واضحة، ,وشاملة، ومتماسكة.

تغلِّب الاتفاقات السياسية الشاملة التفاوض على العنف، وتعزز الثقة والتماسك الاجتماعي، وتحسّن الشفافية، فتضفي بذلك على نفسها شرعيةً على شرعية. يجب أن يكون بناء القدرات المؤسسية الوطنية وتعزيزها عمادَ عملية إعادة الإدارة العامة إلى سيرها السلِس، وتعزيز دور الدولة بوصفها الجهة الفاعلة الرئيسية في توفير خدمات عامة عالية الجودة.

يجب دعم الأنشطة الوطنية الهادفة إلى إحلال وبناء السلام في أعقاب الصراع بالقدرات المدنية الفعالة في التوقيت المناسب، والاستفادة من القدرات الوطنية القائمة، من أجل ضمان الانتقال إلى الاستقرار والتنمية الطويلة الأجل، والمساهمة في تقليص الاعتماد، تدريجيا، على المجتمع الدولي.

يجب أن يكون المجتمع الدولي، لا سيما الأمم المتحدة، على استعداد لتوفير القدرات المدنية المتخصصة والخبرات اللازمة بقدر أكبر من السرعة والفعالية، بهدف دعم الجهات الفاعلة الوطنية التي تعمل على إعادة إرساء سيادة القانون، وتنشيط الاقتصاد، واستئناف توفير الخدمات الأساسية للسكان، وتطوير القدرات اللازمة لضمان المحافظة على هذا التقدم.

تحقيقا لتلك الغاية، يجب أن نعزز استدامة الدعم الدولي السياسي والمالي لعمليات بناء السلام. من المهم تقوية العلاقات مع المؤسسات المالية الدولية، ومصارف التنمية الإقليمية، والجهات الفاعلة غير التقليدية، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات الخيرية، وذلك لتعزيز الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية على المدى الطويل.

تقدر كولومبيا الدور الذي تقوم به المرأة في منع نشوب الصراعات وبناء السلام. يجب أن تعزز الأمم المتحدة مشاركة المرأة في مجالات تسوية النزاعات، والتخطيط الذي يتضمن الجانب الجنساني، والتعافي الاقتصادي، وسيادة القانون.

ونؤكد مجددا على أهمية الشروع في أنشطة بناء السلام والاضطلاع بها في المراحل الأولى من التخطيط لعمليات حفظ السلام وتنفيذها، لا سيما من خلال ولايات واضحة. ونشيد بمساهمة أفراد وبعثات حفظ السلام في بناء السلام المبكر هذا.

ونود أن نعرب عن تقديرنا الخاص لما تقوم به حاليا لجنة بناء السلام من عمل مخلص، ما جعل من الممكن إحراز تقدم نحو بلوغ الأهداف الأساسية، بما في ذلك دعم تحديد الأولويات في البلدان الخارجة من الصراع، وتعزيز التعاون والتنسيق فيما بين الجهات الفاعلة الرئيسية، وحشد الدعم الدولي. فمن الضرورة بمكان مواصلة التصدي لما جرى تحديده من مشاكل خلال المناقشة والحوار التفاعلي التي عقدت في تموز/يوليو الماضي، وبالتالي تعزيز تنسيق عمل لجنة بناء السلام ومجلس الأمن وتكثيفه.

تتطلب الاستراتيجيات الرامية إلى إحلال السلام المستقر والدائم التكييف مع خصوصيات كل حالة. يجب أن يوجه هذا الاعتراف مناقشات المجلس وقراراته من أجل ضمان أن تتوافق التدابير المعتمدة مع الخصائص السياسية والاقتصادية والثقافية لكل حالة.

من شأن تنفيذ استراتيجيات فعالة لبناء السلام أن يكفل السلام الدائم والتنمية. لذلك يجب على الأمم المتحدة أن تدأب على ضمان أن تكون البلدان التي تجري فيها عمليات بناء السلام قادرة على التغلب على أسباب عدم الاستقرار والصراع، فتتجنب بالتالي أي تجدد لأعمال العنف، وتبني سلاما دائما.

في تموز/يوليو الماضي، حين كان لكولومبيا شرف رئاسة المجلس، نظمنا مناقشة تفاعلية وحوارا (انظر S/PV.6805) نعتقد أنها أسهمت في تعميق الحوار على هيكل الأمم المتحدة لدعم عمليات السلام، وتوضيح التوقعات المتعلقة بالأدوار والمسؤوليات، وتعزيز التعاون بين مختلف وكالات الأمم

المتحدة في نيويورك وفي الميدان. في ذلك الحوار، يجب أن تكون الأولوية لتعزيز القدرات الوطنية وخلق الظروف المؤاتية التي تسمح للبلدان باستعادة كامل استقلالها وسيادتها، وتحقيق التنمية والرفاه لشعوبها.

واضعين نصب أعيننا ذلك الهدف، سنظل، من المنتدى الدائم الذي تمثله الجمعية العامة، نحث على تبادل خبرات البلدان التي كانت في حالات صراع وحالات ما بعد الصراع، فضلا عن التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي فيما يتعلق بالمبادرات المتصلة بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وإصلاح قطاع الأمن، واستعادة سيادة القانون، وإعادة بناء المؤسسات الوطنية، بما في ذلك ضمان العدالة وبلورة استراتيجيات إنعاش الاقتصاد والحد من الفقر.

ونحن نختتم سنتي دورتنا بمجلس الأمن، أود أن أنقل إليكم، سيدي الرئيس، وإلى جميع زملائي وجميع الوفود، خالص امتناننا لهذا الشرف، ولامتياز أن نكون جزءا من المهمة النبيلة المتمثلة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. لقد كان ذلك شرفا نقدره تقديرا عاليا، وسيظل بلدي مستعدا تحدوه الرغبة في أن يسهم بأي شكل أشكال المساهمة تحتاج إليه الأمم المتحدة لجعل السلام والأمن الدوليين حقيقة واقعة.

السير مارك لايل غرانت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة. بما أن هذه الجلسة قد تكون آخر جلسة رسمية يعقدها مجلس الأمن في عام ٢٠١٢، فإني أود أغتنم هذه الفرصة لأشكر الأعضاء المنتهية ولايتهم - ألمانيا، والبرتغال، وجنوب أفريقيا، وكولومبيا، والهند - على كل ما أبدوه من تعاون وما بذلوه من جهد في إطار مجلس الأمن على مدى العامين الماضيين.

أود أن أشكر أيضا الأمين العام على تعليقاته، ورئيس لجنة بناء السلام، السفير مؤمن، على الإحاطة التي قدمها هذا الصباح.

في شهر أيار/مايو من هذا العام، سافرت وزملائي في المجلس إلى كوت ديفوار، وسيراليون، وليبيريا. في سيراليون وليبيريا، رأينا كيف تعمل منظومة الأمم المتحدة عن كثب مع الشركاء الدوليين والإقليميين لتكون اليد الداعمة للبلدان التي تتعافى من الحروب الأهلية العنيفة. خلال زيارتنا، رأينا كيف خططت الأمم المتحدة لدعم الانتخابات الناجحة والسلمية التي جرت للتو الشهر الماضي في سيراليون، ما شكل نقطة تحول حقيقية لذلك البلد. وفي ليبريا، رأينا كيف تساعد الأمم المتحدة على إعادة إرساء سيادة القانون من خلال بناء شرطة وعدالة ومؤسسات إصلاحية عاملة.

تعترف المملكة المتحدة بالدور المهم للأمم المتحدة في مساعدة الحكومات الوطنية والمجتمعات على التعافي من ويلات الحرب. هذا هو السبب في أننا أكبر المتبرعين في صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام، إذ نقدم نحو ٢٠ مليون دولار في السنة. ونحن ملتزمون بإنفاق أكثر من ثلث ميزانيتنا المتنامية المخصصة للمعونة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات.

ترحب المملكة المتحدة بتقرير الأمين العام الأخير عن بناء السلام في أعقاب الصراع (S/2012/746). من المهم أن يستعرض المجلس وعموم العضوية بانتظام التقدم الذي تحرزه الأمم المتحدة في مجال بناء السلام. يظهر التقرير أن الأمم المتحدة تمضي قدما في عدد من المسائل الرئيسية لبناء السلام. فقد أحرز تقدم في مجال الشمول، وبناء المؤسسات، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل.

وثمة حاجة إلى المزيد من الاهتمام في ثلاثة مجالات رئيسية على وجه الخصوص. أولا، يجب على الأمم المتحدة أن تكيف السياق الدولي المتطور ليخدم بناء السلام، وأن تعتمد المبادئ الواردة في الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة. فهذه المبادئ، التي أقرتها مجموعة الدول الهشة السبع، تبين كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحسن دعمه للبلدان الخارجة

من الصراع. فشفافية الدعم، والقدرة على التنبؤ بالأعمال، وبناء النظم الوطنية، جميعها عناصر أساسية في تحسين الطريقة التي يدعم بها المجتمع الدولي البلدان المتأثرة بالصراعات.

وندعو منظومة الأمم المتحدة كلها إلى ضمان أن يتقيد الدعم الذي تقدمه للبلدان الخارجة من الصراع بمبادئ الاتفاق الجديد هذه. إلى ذلك أود أن أضيف أنه يجب أن ننظر أيضا كيف يمكن إدراج مسألة الصراع والهشاشة في المناقشة الأوسع بشأن إطار عمل التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ثانيا، يجب أن تحسن الأمم المتحدة الطريقة التي تدعم بها بلدانا توجد بها بعثات تمر بمرحلة انتقالية. الدعم الدولي المتواصل والقابل للتكيف أمر حيوي. إننا نشهد نجاح هذا الدعم في بلدان مثل تيمور ليشتي، حيث يوجد انتقال ناجح من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى فريق قطري، أو سيراليون، حيث ينبغي أن نشهد في عام ٢٠١٣ تخفيض مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون وانتقال البلد إلى طريق التنمية.

لتحقيق عمليات انتقال ناجحة مثل هذه، نحن بحاجة إلى تتحلى منظومة الأمم المتحدة بقدر عالٍ من التنسيق وأن تخطط تخطيطا استراتيجيا منذ بداية نشر البعثة.

ولا بد أيضا من أن تخطط الجهات الفاعلة الإنمائية التابعة للأمم المتحدة للمستقبل وأن تكون جاهزة بالبرامج الملائمة والموارد المناسبة.

ثالثا، على الأمم المتحدة أن تبذل المزيد لتشجيع مشاركة النساء في تفادي الصراعات ومعالجتها. يبين تقرير الأمين العام بوضوح أن التقدم المحرز بشأن دور المرأة في بناء السلام لم يكن كافيا، وعلينا أن نفعل المزيد في هذا الصدد.

ويسرنا أن البيان الرئاسي يشير إلى العنف الجنسي في حالات الصراع. لا يمكن بناء السلام دون إنهاء استخدام هذا السلاح الرهيب من أسلحة الحرب. في أيار/مايو، أطلق وزير الخارجية البريطاني مبادرته لمنع العنف الجنسي. وتعمل المبادرة بصورة وثيقة مع الأمم المتحدة والشركاء الدوليين والمجتمع المدني بشأن حملة مستدامة لبناء شراكة عالمية لمنع العنف الجنسي في حالات الصراع. علينا أن نكفل أن الأمم المتحدة لديها القدرات لتحقيق هذه الخطة الطموحة.

منذ عام ٢٠٠٩، ما فتئ الأمين العام يؤكد ضرورة قيام الأمم المتحدة بتوسيع وتعميق مجمع الخبرات المدنية لمهام بناء السلام في الحالات الحرجة، ولا سيما الاستفادة من قدرات بلدان الجنوب.

تبين الأرقام الأخيرة أن أكثر من ٢٠ في المائة من وظائف سيادة القانون المدنية في بعثات الأمم المتحدة لا تزال شاغرة. هذا غير مقبول. إذا كنا نريد حقا أن تؤدي الأمم المتحدة أداء جيدا في مجال بناء السلام، علينا معالجة أوجه القصور. ونرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام لمعالجة المسألة ونتطلع إلى المناقشات في الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية حول المقترحات التي طرحها.

إن بناء السلام مشروع طويل الأجل. إنه يتطلب الصبر والمثابرة. ونادرا ما يسير في خط مستقيم ودائما ما يكون معقدا. لكننا نعرف أن بناء السلام لا غنى عنه البتة لصون السلم والأمن الدوليين، وفي هذا المجال، تضطلع الأمم المتحدة بدور فريد ومحوري.

السيد بريانس (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود، في البداية، أن أغتنم الفرصة لأشيد بأعضاء مجلس الأمن الخمسة الذي سيتركون المجلس في نهاية العام – ألمانيا وكولومبيا والهند والبرتغال وجنوب أفريقيا – وأشكرهم على مساهماتهم وتعاونهم طيلة فترة السنتين. كما أشكر الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام على إحاطتيهما الإعلاميتين.

أؤيد البيان الذي سيدلى به باسم الاتحاد الأوروبي.

بعد ٢٠ عاما من نشر تقرير الأمين العام السابق، بطرس بطرس غالي، المعنون ''خطة للسلام'' (S/24111)، زودت الأمم المتحدة نفسها بوسائل عديدة من أجل مواجهة تحديات بناء السلام. واليوم، لدينا فرصة لتقييم المبادرات المتوخاة في هذا المجال.

يشكل بناء السلام بالفعل تحديا للأمم المتحدة. من الضروري أن يكون لدى المجتمع الدولي الأدوات الفعالة لتفادي تكرار وقوع أعمال العنف أو تجددها في الدول التي أضعفها العنف. توفر الأحداث الجارية أمثلة عديدة على المخاطر المستمرة في حالات ما بعد انتهاء الصراع. ولذلك لا بد من أن تستخدم الأمم المتحدة الوسائل المتاحة لها على أفضل وجه لمواجهة تحديات بناء السلام.

أود أن أتناول ثلاث مسائل عرضت في تقرير الأمين العام (S/2012/746) باعتبارها أولويات.

أولا، يجب أن تكون عملية بناء السلام شاملة. إن جهود التعمير مستحيلة دون ملكية وطنية حقيقية لأهداف بناء السلام. ولكي يتسنى ضمان استدامة هذا التعمير، لا بد من أن يستند إلى عملية شاملة. بالأمس، رأى المجلس مرة أخرى، في ما يتعلق بالحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، أن من الضروري أن يقبل جميع أصحاب المصلحة شروط عملية بناء السلام وأن يشاركوا فيها مشاركة كاملة. يجب أن يستتبع العمليات حوار سياسي موسع تأخذ فيه المعارضة، في إطار ديمقراطي، مكانها الأوفى.

وينبغي أيضا أخذ مختلف شرائح المجتمع بعين الاعتبار. ويجب أن يشمل بناء السلام بعد انتهاء الصراع تعزيز مساهمة المرأة. ينبغي أن يتاح للمرأة، بصورة أكثر انتظاما، وعلى قدم المساواة مع الرجل، المشاركة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا تاما توصية الأمين العام بكفالة المشاركة الفاعلة للمرأة في جميع جوانب بناء السلام. وينبغي تنفيذ أهداف خطة عمله ذات السبع نقاط.

ثانيا، لا بد من تعزيز جهود بناء المؤسسات. يشكل بناء المؤسسات عنصرا رئيسيا من عناصر نجاح بناء السلام. لكن إلى جانب المؤسسات، بالمعنى الصارم للكلمة، ينبغي تهيئة بيئة واسعة مواتية لبناء السلام. ويشمل هذا تنفيذ عمليات إصلاح القطاع الأمني ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتتطلب أيضا توفير الدعم للمصالحة الوطنية وإرساء الاحترام لسيادة القانون وإعادة تكامل النسيج الاقتصادي.

ويستلزم إرساء جميع تلك العناصر التنسيق الممتاز بين جميع الأطراف الفاعلة المعنية على المدى الطويل حتى تتسنى معالجة عملية الانتقال بصورة مناسبة. يكتسي التنسيق بين جميع الأطراف الفاعلة على جميع المستويات أهمية حاسمة، باعتباره أولوية. ويمكن أن تضطلع لجنة بناء السلام – التي أشيد هنا بعملها – بدور همزة الوصل بين مختلف أعضاء المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول والمنظمات الدولية والمؤسسات المالية. ونشجع لجنة بناء السلام على تعزيز جهودها في تلك المجالات.

الجانب الثاني من جوانب عملية الانتقال هو أنها يجب أن توضع مع التفكير في الأجل الطويل. تشمل عملية الانتقال عددا من الحقائق، على سبيل المثال، الانتقال من عملية لحفظ السلام إلى بعثة سياسية، أو من بعثة سياسية إلى سحب وجود الأمم المتحدة. إن وضع التسلسل المناسب يستتبع تحديد المعايير. لكنه ينطوي أيضا على التوقعات. على سبيل المثال، وضعت الخطة الانتقالية في إطار بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على المدى الطويل وبالتنسيق الوثيق مع

السلطات المحلية. إنها مثال على الإصلاحات المؤسسية التي تعدل بعناية استعدادا للانسحاب.

ثالثا، يجب أن يكون الدعم الدولي دائما ويستند إلى مبدأ المسؤوليات المتبادلة. نحن نعرف أن بناء السلام يشمل بذل الجهود الطويلة الأجل. أود أن أبرز مبادرتين تبعثان على الأمل في بناء السلام المستدام، ألا وهما، الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة واستعراض مبادرة القدرات المدنية.

بداية، إن دور المجتمع الدولي هو تهيئة الظروف لتحقيق الانتعاش في بلد ما. لا ينبغي أن تستمر الدول التي تتلقى المساعدة في الحصول عليها إلى أجل غير مسمى. وللتعامل مع هذا، ينبغي إيلاء الأولوية لإبرام عقود، من قبيل ميثاق الاتفاق الجديد، الذي وضع أثناء المنتدى الرفيع المستوى الرابع المعني بفعالية المعونة، المعقود في بوسان. سيحدد هذا العقد التزامات الدولة وبالتالي إتاحة مشاركتها الكاملة في العملية. وبذلك، ينبغي بصفة خاصة تشجيع المبادرات الرامية إلى استعادة النسيج الاقتصادي القابل للدوام. إن الحدث المشترك الذي عقده في حزيران/يونيه المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام بشأن الشراكات من أجل استحداث فرص العمل للشباب كان مفيدا. لكن، من الجلي، أن المهم هو التنفيذ المحدد لتلك الجهود في الميدان.

ثانيا، جرى تناول بعض الاعتبارات، مثل استعراض القدرات المدنية، من أجل كفالة استمرارية التزام المجتمع الدولي. ونشجع الأمين العام على مواصلة توسيع وتعزيز نطاق استخدام الخبراء المدنيين لتلبية الاحتياجات الفورية للدول الخارجة من الصراع في مجال بناء القدرات.

تشكل مسألة تطوير الشراكات عنصرا رئيسيا من عناصر الاستعراض. ونعتقد أن الالتزام الطويل الأمد لجميع الشركاء يمثل أفضل أمل. ونلاحظ مع الاهتمام إطلاق مبادرة كاب ماتش.

وفي الختام، أبرز أن الحشد النشط للعديد من الأطراف الفاعلة بشأن هذه المسائل الحاسمة الأهمية مكن من إنشاء العديد من الأدوات المثيرة للإعجاب. علينا الآن أن نستخدمها بفعالية، والتعويل قدر الإمكان على أوجه التآزر بين مختلف الأدوات المتاحة. وبذلك، يمكن أن نكفل تماسك العمل الدولي والوضوح في أنشطة الأمم المتحدة في مجال بناء السلام.

السيد موساييف (أذربيجان) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن امتناني للرئاسة المغربية على عقد هذه المناقشة المفتوحة. إننا نرحب باعتماد مشروع البيان الرئاسي كنتيجة للجلسة المعقودة اليوم.

وأشكر أيضا الأمين العام والسفير عبد المؤمن ممثل بنغلاديش، بصفته رئيسا للجنة بناء السلام، على إحاطتيهما الاعلاميتين وما طرحاه من افكار. وتؤيد أذربيجان بشدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام المستدام في البلدان التي مزقتها الحروب.

بعد استخلاص النتائج من التقرير المفصل للأمين العام (S/2012/746)، أود أن اركز على الجوانب التالية لبناء السلام بعد انتهاء الصراع.

أولا، يبيّن التقرير التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل لعام ٢٠٠٩، ويذكر ضرورة اتخاذ المزيد من الإجراءات، لا سيما في المجالات الحاسمة لتفادي الانزلاق إلى العنف ولبناء السلام المستدام. ونعتقد أن التقدم الكبير المحرز في بعض المجالات ينبغي ألاّ يلغي الحاجة الى المزيد من التركيز على المجالات الاخرى، بما في ذلك الحكم، والانتعاش الاقتصادي، والدعم المالي المعزز، والمساعدة في بناء القدرات.

ثانيا، إن الشعور بالملكية الوطنية في بناء السلام أمر بالغ الأهمية. وحكومات البلدان الخارجة من الصراع تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام، بما في ذلك تحديد احتياجاتها

ووضع خطط التنمية الوطنية. وفي بعض الحالات، عندما تكون بعض أجزاء من الأراضي الوطنية متضررة من الصراعات، يصبح التخطيط الاستراتيجي والإعداد لأجل طويل مطلوبَين من أجل الشروع في عملية الانعاش الفوري والسلس حالما يتحقق السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحترم تماما سيادة الدول واستقلالها وخياراتها في التنمية الوطنية.

ثالثا، إن الجهود التي تبذل من اجل المساعدات الدولية لا يمكن أن تسفر عن نتائج حقيقية إلا إذا كانت تسعى إلى بناء وتطوير القدرات المؤسسية الوطنية للبلدان في فترة ما بعد الصراع. والقدرات الوطنية الراسخة والمستدامة ذاتيا هي شروط أساسية ترتكز عليها فعالية بناء السلام. وإعادة بنائها تتطلب دعما ماليا ثابتا ويمكن التنبؤ به بما يتناسب مع الآمال المعقودة على الأمم المتحدة والحكومات المتلقية.

إن هذا النهج يقودنا إلى مفهوم المساءلة المتبادلة المستخدم على نطاق واسع، الذي يهدف إلى كفالة اتساق المساعدة الدولية مع الخطط والأولويات الوطنية بناء على شراكة متوازنة بين الجهات المانحة والبلدان المتلقية. ونظرا لمختلف التحديات التي تشكلها حالات ما بعد الصراع، فإن هذا المفهوم قد لا ينطبق على جميع الحالات ولا يكون قابلا للتنفيذ فيها. ونحن نتفق مع الأمين العام على التسليم بالحاجة إلى وضع تقييمات وتحليلات للمخاطر القائمة في بيئات ما بعد انتهاء الصراع، وتوظيف نُهُج التصدي لهذه المخاطر.

رابعا، إن بناء السلام نظام متكامل وشبكة من مختلف العناصر المكملة التي يعزز بعضها بعضا. إنه عملية معقدة مع وجود عدد من الأطراف الفاعلة ومجالات العمل. لذلك، يتطلب بناء السلام الفعال والمتسم بالكفاءة إجراءات أكثر تنسيقا وتماسكا بين جميع المنظمات والجهات المانحة. وفي هذا الصدد، نود أن نشدد على الدور الخاص للجنة بناء السلام في تنسيق أنشطة جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وينبغي زيادة تعزيز استراتيجيتها الرامية الى توطيد التماسك بين الجهات المانحة ومواءمتها مع الأولويات الوطنية لبناء السلام.

ويرتبط بناء السلام بعد انتهاء الصراع ارتباطا لا ينفصم بعملية السلام السابقة ونتائجها. ولا يمكن لعملية الإنتعاش وإعادة البناء والتنمية في أعقاب الصراع أن تترسخ وتنجح إلاّ في حالة تحقيق السلام الحقيقي على الارض، الذي يستند إلى المعايير المقبولة عموما، ومبادئ القانون الدولي، وبخاصة تلك التي تتعلق باحترام السلامة الإقليمية للدول وسيادتها. وشرعية الإجراءات المتخذة وأخلاقياتها لتحقيق السلام تحددان مدى نجاح برامج بناء السلام.

ويجب ألاّ يتجه بناء السلام نحو إدامة الوضع القائم وإضفاء الشرعية عليه، نتيجة انتهاكات للقانون الدولي، وبخاصة قواعده الآمرة كتلك التي تحظر التهديد بالقوة أو باستخدامها، والإبادة الجماعية، والتمييز العنصري. كما ينبغي عدم استخدامه كأداة لترسيخ حلول مسبقة غير مشروعة، وعلى أساس الأمر الواقع. وفرض الحلول التي تتنافى مع القانون الدولي ومع مبادئ ومقاصد الأمم المتحدة لن يوفر الأسس اللازمة لدوام السلام وتحقيق الاستقرار لأجل طويل، مثل تلك التي تهدف إلى إقامة بيئة آمنة في مرحلة ما بعد الصراع، والشمولية، والوحدة الوطنية، والتماسك المجتمعي، والملكية والمسؤولية الوطنيتين.

وختاما، سيدي، أود أن أهنئ الأعضاء الخمسة المنتهية ولايتهم في مجلس الأمن – سفراء ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند وأفرقتهم – على إنجاز ولايتهم التي امتدت عامين بنجاح. واشكرهم على مساهمتهم الهامة في أعمال المجلس خلال تلك الفترة، وكذلك على دورهم القيادي في إدارة أنشطة الهيئات الفرعية ذات الصلة، وعلى

عملهم الفعال في المسائل الأخرى. وأتمنى لزملائي واصدقائي كل النجاح في مساعيهم المستقبلية.

السيد بشير ضرار (باكستان) (تكلم بالإنكليزية): نحن ممتنون لكم، سيدي، على تنظيم المناقشة الجارية اليوم، ونشيد بالوفد المغربي لاقتداره في تيسير المفاوضات بشأن البيان الرئاسي الذي نؤيده. ونشكر أيضا الأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام، السفير عبد المؤمن، على احاطتيهما الإعلاميتين الثاقبتين. ونشارك الآخرين في الإشادة بأعضاء المجلس المنتخبين المنتهية ولايتهم كولومبيا، الهند، البرتغال، ألمانيا وجنوب أفريقيا. لقد كان العمل معهم تجربة مثرية حقا.

إن تقرير الأمين العام (S/2012/746) عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع إضافة موضوعية إلى مجموعة التقارير عن هذا الموضوع. فلقد حدد الأمين العام في تقاريره السابقة خطة الاستجابات المتسقة والفعالة التي يمكن التنبؤ بها لاحتياجات بناء السلام في البلدان الخارجة من الصراع. ويذكر التقرير الحالي التقدم المحرز في تنفيذ جدول أعمال بناء السلام، ويبيّن التوجهات ذات الأولوية للعمل في المستقبل.

وفي سياق تحديث المعلومات عن التقدم المحرز، نرحب بتعزيز فعالية الوجود الميداني، مع التشديد على تعزيز الاتصالات وأعمال التنسيق. والتركيز على التقييم والتخطيط يساعد على التوصل إلى توافق في الآراء بين أصحاب المصلحة بشأن الأولويات والموارد. وفي هذا الصدد، ما يبعث على الارتياح هو أن إطارا استراتيجيا متكاملا قد تم انجازه في جميع البعثات تقريبا. والاستعراض الحالي لعملية التخطيط المتكامل للبعثات ينبغي أن يزيد من تبسيط متطلبات التخطيط. ويؤكد التقرير بحق، في ما يتعلق بالتوجهات المستقبلية، على أهمية الشمولية، وبناء المؤسسات، والدعم الدولي المطرد لبناء السلام. ونحن نؤيد قيام تفاعل أوثق بين الأمم المتحدة والحكومات بغية تعزيز الملكية الوطنية.

ونرى أنه كان من المفيد لو أن التقرير ركز أيضا على المهام التي تهدف إلى منع معاودة الصراع، فضلا عن خطط الإنعاش الطويلة الأجل، وعلى دور الأطراف الفاعلة الخارجية. بالإضافة إلى ذلك، كان من المفيد لو أنه أتى على ذكر إشارات إلى أنشطة بناء السلام في قطاعي الأمن والدفاع، ونظامي القضاء والمؤسسات الإصلاحية، ووظيفة الحكومة الأساسية، ودعم العمليات السياسية. وفي هذا الصدد، إن الانجازات الجديرة بالثناء لبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في ليبريا، وسيراليون، وهايتي، وتيمور ليشتي تستحق الذكر، وكذلك الانجازات في الصومال ودارفور، حيث اضطلعت الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا بمهمات هامة تتعلق ببناء السلام من خلال عمليات حفظ السلام.

ويجب أن يسترشد عملنا في المستقبل بشأن بناء السلام بالمفاهيم الرئيسية الأربعة. أولا، حتمية الملكية الوطنية. ثانيا، الحاجة إلى تحديد أولويات صارمة في المناطق المستهدفة لبناء السلام على أساس الاحتياجات المحددة والمنصوص عليها بموافقة السلطات الوطنية. ثالثا، الحاجة إلى تركيز اكبر على الجانب المتعلق بالتنمية لبناء السلام. وأخيرا، الحاجة الى صقل العلاقة بين عمليات حفظ السلام وبناء السلام.

إن لجنة بناء السلام هي المنتدى المناسب لمناقشة تلك المفاهيم وتنفيذها.

وحققت لجنة بناء السلام تقدما كبيرا في السنوات السبع الأولى من إنشائها. وستتحسن أعمال اللجنة بصقل الخطاب العالمي بشأن بناء السلام وزيادة الموارد من أجل بناء السلام. ويكتسي أهمية تعزيز دوري لجنة بناء السلام في الدعوة وتعبئة الموارد.

ويعد خطر الانزلاق إلى النزاع تحديا مستمرا لبناء السلام. وفي وسع حفظة السلام العمل إذ يضطلعون بعمل بناة السلام في مرحلة مبكرة المساعدة على تخفيف هذا الخطر. ونولي

أهمية كبيرة لتعميم المنظور الجنساني في المساعي لبناء السلام. ونعتقد أن السلام الدائم سيظل بعيد المنال ما لم تتحسن حالة النساء والفئات الضعيفة الأخرى. وعلى المدى الطويل يعد الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي، وحصول المرأة على الرعاية الصحية والتعليم وفرص إنشاء المشاريع أمورا ضرورية. وستعزز مشاركة المرأة في مجالي الوساطة وصياغة السياسات فعالية جهود بناء السلام.

ويتوقف نجاح جهود الأمم المتحدة في مجال بناء السلام على الموارد المالية الكافية. وفي هذا السياق، يضطلع صندوق بناء السلام بدور حفاز في جذب مصادر التمويل الأخرى. ولذلك، نقدر العمل الجاري في حشد الموارد الذي يضطلع به مكتب دعم بناء السلام والفريق العامل المعني بالدروس المستفادة التابع للجنة بناء السلام. وللمؤسسات المالية الدولية والجهات الفاعلة الإنمائية أيضا دور تضطلع به في توفير الموارد اللازمة لبناء السلام.

وإلى جانب التمويل، تتطلب مبادرات بناء السلام الموارد البشرية الكافية. وتعد مبادرة الأمين العام للقدرات المدنية أمرا هاما في تحديد الخبرة التي يتعين أن توائم الاحتياجات المحددة في مرحلة ما بعد التراع. وينبغي أن تخضع العملية للتدقيق الحكومي الدولي، وتتجنب ازدواجية الأدوار، وأن تمتثل لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها.

وفي الختام، نؤكد من جديد التزامنا القوي بمساعي الأمم المتحدة في مجال بناء السلام ودعمنا القوي لها. ونشاطر الأمل في أن تعود جهودنا الجماعية في مجال بناء السلام بالفائدة على جميع الشعوب المتضررة من التراع في العالم.

السيد روسنتال (غواتيمالا) (تكلم بالإسبانية): بداية، أود أن أشكر وفد المملكة المغربية على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما نعرب عن تقديرنا للسيدة جودي تشنغ هوبكتر والسفير مؤمن على تقديم بيانيهما، وكذلك الأمانة العامة على التقرير المعروض علينا (S/2012/746)، بشأن التقدم المحرز في تحسين الاتساق والكفاءة والمساءلة الداخلية في أنشطة بناء السلام.

وبعد مرور سبع سنوات على إنشاء لجنة بناء السلام، لم تصل اللجنة بعد إلى كامل إمكاناتها أو تف تماما بالغرض الذي أنشئت من أجل تحقيقه أصلا. ومع ذلك، فمن الواضح أنها حققت انجازات كبيرة، ويزداد تقديم اللجنة للإسهام إلى الدول تحت رعايتها بمرور الوقت. والدليل على ذلك هو توسيع نطاق التشكيلات القطرية من خلال الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، التي تعمل على تأمين أسس السلام الدائم والمصالحة الوطنية.

واستفادة من مناقشة مجلس الأمن في تموز/يوليه (انظر S/PV.6805) حينما اجتمعنا للنظر في التقرير الخامس للجنة بناء السلام (S/2012/70)، ستركز ملاحظاتي على النقاط الست التالية.

أولا، ينبغي للجنة بناء السلام أن تساعد على كفالة اتساق دعم المانحين مع خطط بناء السلام الوطنية، ومراعاة الأولويات الوطنية التي تعالج الأسباب الجذرية للتراع والإجراءات اللازمة للتغلب عليها. ونتفق مع تقرير الأمين العام، والممارسة المتبعة للجنة ذاتها، على أن البلدان المعنية مباشرة يجب أن تحدد المسار وتضطلع بالقيادة في تنفيذ تلك الخطط.

ثانيا، ينبغي للجنة أن تساعد على كفالة أن تسفر الجهود الجماعية عن اتخاذ جميع أصحاب المصلحة إجراء منسقا ومتسقا في الميدان، بما في ذلك عن طريق استكشاف البدائل مثل التعاون المبسط والمرن مع الجهات الشريكة الأخرى، ومن بينها المؤسسات والقطاع الخاص. يجب أن تعمل هذه المعاونة في جميع الأوقات على استكمال ودعم الجهود والمبادرات التي تتخذها الجهات الفاعلة الوطنية، وينبغي الشروع في العملية برمتها بناء على طلب البلد قيد النظر وموافقته.

ثالثا، من أجل تعزيز دور اللجنة في بناء الشراكات داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة ومع السلطات المختصة في البلد المتضرر، ينبغي للجنة أن تكون، بالنسبة للأمم المتحدة، الجهة التي تمد الجسور بين مختلف الهيئات الحكومية الدولية للمنظمة، مثل مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وفي ذلك السياق، وكما أشرنا في تموز/يوليه في هذه القاعة، تمثل اللجنة صلة بين مجلس الأمن، الذي تقتصر ولايته على صون السلم والأمن الدوليين، والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وتناط بالهيئتين الأخيرتين ولايات تشمل مجالي التنمية والحوكمة الديمقراطية.

ولهذا السبب، فإن الحدود بين صنع السلام وبناء السلام غير واضحة، ولهذا سيعزز التفاهم الجيد بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام الامتثال لولايتي الهيئتين، وخاصة في الميدان. ومن الأهمية بمكان تشكيل تحالفات بين الهيئتين، وبين الأمم المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف.

رابعا، يتناول تقرير الأمين العام بشكل بارز مسألة مشاركة المرأة في عمليات بناء السلام. ونؤيد فكرة أن النساء عوامل رئيسية لتحقيق السلام الدائم. وخلال رئاستنا للمجلس في تشرين الأول/أكتوبر شجعنا على إصدار بيان رئاسي بشأن المسألة (S/PRST/2012/23). وفي ذلك الصدد، نشيد بجميع الجهود التي اضطلع بها الأمين العام لكفالة مشاركة المرأة، وتوافر الخبراء في مجال المسائل الجنسانية في عمليات السلام، وخاصة عمليات بناء السلام.

خامسا، فمن الأهمية البالغة أن تدرج قطاعات واسعة من المجتمع ومجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الوطنية ذات الصلة في المراحل الأولى من أي عملية السلام من أجل معالجة أفضل للأسباب الجذرية للنزاع ومنح المزيد من المشروعية لتوطيد السلام وعلى كل ما يترتب على ذلك. وتدعم المشاركة النشطة للجهات الفاعلة الوطنية المسؤولية الوطنية في تحقيق أهداف بناء السلام وتكفل تطوير سياسات وطنية بطريقة تفيد الصالح العام. وفي هذا الشأن، يمكن للمرأة أيضا أن تضطلع بدور توفيقي.

سادسا، ستذهب جميع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والشركاء في الميدان هباء إذا لم تبن القدرات الوطنية و لم تنشأ المؤسسات الديمقراطية التي يحظى دورها باعتراف السكان واحترامهم.

وفي هذا الصدد، نرى من الملائم الإشارة إلى القدرات المدنية وتوافُر الخبراء في البلدان النامية، الذين يمكن أن يُسهموا في تنمية القدرات الوطنية وإنشاء مؤسسات بناء السلام. وهذا ما يستلزم فكرة المُلكية الوطنية والعمليات التشاركية والتعاون الدولي المركَّز معا، والذي يحبِّذ التعاون بين بلدان الجنوب أيضا.

وختاما، لقد أحطنا عِلما بالاقتراحات والتوصيات التي يقدِّمها الأمين العام في تقريره. ونرحب بأغلبيتها الساحقة بدون تردد.

إنّ هذه هي الجلسة الرسمية الأخيرة للمجلس، التي سنشارك فيها مع زملاء عمِلنا وإيّاهم بشكل مكثَّف في السنة الماضية - بمن فيهم الجالسان إلى كلا جانبَي، السفير هارديب سينغ بوري والسفير بيتر فيتيغ، فضلا عن السفير نيستور أوسوريو، السفير باسو سانغكو والسفير خوسيه فيليبي موريايس كابرال. ونحن سنشتاق إليهم حقا. فكل واحد منهم، مع أفرقته الداعمة ومساهماته المتفرِّدة في أعمال المجلس وشخصيته المتميزة، ترك فينا تأثيرا عميقا. لقد كان العمل معهم تجربة لا تُنسى. ونحن نتمنّى لهم كل النجاح في مساعيهم المستقبلية، التي تُثبت لنا، بقية أعضاء مجلس الأمن المنتخَبين، أنّ الحياة تستمر حتما بعد فترة العضوية في المجلس.

السيد هارديب سينغ بوري (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة بشأن موضوع ذات أهمية حيوية لأعمال مجلس الأمن. كما أودّ أن أشكر الأمين العام على بيانه وتقريره المتعلق ببناء السلام في أعقاب النزاع (S/2012/746). وشكرنا مستحَقٌّ بصفة خاصة للسفير أبو الكلام عبد المؤمن، ممثل بنغلاديش، على بيانه اليوم، وعلى قيادته المقتدرة للجنة بناء السلام هذا العام. كما أودّ أن أشكر فريق الأمانة العامة الذي تقوده السيدة جودي تشينغ – هوبكنز باقتدار.

إنّ تشكيل لجنة بناء السلام، الذي وُصِف يوما أنه صلة الوصل المفقودة بين بناء السلام والسلام الدائم، جاء استجابة لشعور المجتمع الدولي على نطاق واسع بضرورة مساعدة المجتمعات بعد النزاع على بلوغ السلام المستدام. وقد قامت لجنة بناء السلام ولجنتها التنظيمية وتشكيلاتها القُطرية المخصصة بعمل جدير بالثناء في ترشيد بناء السلام في بلدان ما بعد النزاع.

وضلوع المجلس المستمر في بناء السلام في الفترات الأخيرة أسهم أيضا في تأكيد الدور الأساسي لبناء السلام. وفي هذا الصدد، نرحب بالتقدم المحرَز في تنفيذ برنامج عمل الأمين العام. فالشمولية وبناء المؤسسات والمشاركة الدولية المطَّردة والمجدية، وهي الأولويات التي يحددها الأمين العام، أدلّة مفيدة لمشاريع بناء السلام في المستقبل.

ويبقى الكيان السياسي الشامل والحوكمة، بما يشمل تقديم الخدمات الأساسية والسلام والأمن ونظاما اجتماعيا مستقرا، مهمّات رئيسية لبناء السلام. والنجاح في تنفيذها سيؤثر على الجهود اللاحقة في التنشيط الاقتصادي والاجتماعي. وهذا النجاح بدوره سيستند إلى قدرة المجتمع الدولي على توفير الموارد اللازمة وإيجاد اتساق أوسع بين الكيانات والبرامج والنشطاء الميدانيين، بهدف تعزيز نهج متكامل نحو بناء السلام المستدام.

ونعتقد أنه ينبغي لأنشطة بناء السلام أن تستفيد من الإنجازات الميدانية: بما أنّ لجنة بناء السلام هيئة استشارية، فالتوقعات هي أن تقوم تشكيلاتها القُطرية المخصصة بالمهمات الجوهرية لبناء السلام برشاقة وحنكة. ومع استثمار الكثير من الجهد في آلياتها في المقرّ، حان الوقت لاختبار قدرتنا على إحداث فرْق للناس والمجتمعات في حالات ما بعد النزاع.

إنّ شمول الجميع دليل على المجتمعات السليمة. وينبغي إشراك النساء والشباب في أنشطة بناء السلام بشكل كامل. لكنّ الجهود في هذا الصد متطلّبة ومستلزمة لموارد كثيفة. كما أنّه يتعيّن ردم الهوّة المتسعة بين الطموحات والبرامج الميدانية بوساطة برامج ملائمة والتزامات معززة بتوفير الموارد. ووفد بلادي يشجّع لجنة بناء السلام على العمل في هذا الصدد مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، بحيث يمكن توفير مكاسب السلام الملموسة للسكان في مجتمعات ما بعد النزاع. ومن الضروري أيضا تفادي الإفراط في الاعتماد على جانب الإمداد من المعادلة بإحالة برامج بناء السلام إلى مرحلة ثانوية.

والنزاعات اليوم مختلفة اختلافا كبيرا عن نزاعات الماضي. فالطابع الدولي الذي تتسم به، وبُعد مواردها الطبيعية، وجانب الجريمة عبْر الوطنية فيها، ومكوِّن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة وبُعدها الإقليمي تتطلب نهجا متكاملا. وإنشاء مؤسسات الإدارة، التنمية الاجتماعية الاقتصادية، عمالة الشباب، العدالة الانتقالية، المصالحة الوطنية، الدعم الانتخابي وبناء الدستور مهمات تستدعي مساعدة متسقة ومطردة من المجتمع الدولي. وهذا بدوره يستلزم إرادة سياسية، وموارد كافية واستعدادا للمشاركة الطويلة الأجل، مع أخذ الظروف المحلية في الحسبان. لذا، من المهم للجنة بناء السلام أن توائم أهدافها مع الأولويات الوطنية وأن تضمن تنفيذ جميع المخططات والبرامج بقيادة ومُلكية وطنيتين، ومن خلال مؤسسات وطنية، بحيث تكون المكتسبات مستدامة ولو ببطء.

ومن المهم أيضا أن ينطلق بناء السلام من أساس ثابت لحفظ السلام الناجع. وبصفة الهند مواطنة عالمية مسؤولة ذات خبرة واسعة في بناء الدول، هي الأكثر ملاءمة للبلدان المدرَجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام، فقد بقيت مساهما منتظما في صندوق بناء السلام. وبمعزل عن مشاركتنا في بعثات حفظ السلام، فقد شاركنا أيضا بكثافة مع السلطات الوطنية في بلدان ما بعد النزاع، ولا سيّما في أفريقيا، بهدف دعم جهودها الوطنية لبناء السلام، بما يشمل قطاعات مثل تنمية الموارد البشرية، بناء القدرات المؤسسية وتكنولوجيا المعلومات وسواها. وسنواصل شراكتنا مع بلدان ما بعد النزاع ثنائيا ومن خلال الأمم المتحدة في التصدي لتحديات حفظ السلام وبناء السلام.

وبما أنّ هذه الجلسة هي الأخيرة للمجلس في هذا العام، فأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشكركم جميعا، وأشكر أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع والأمانة العامة على تعاونهم خلال السنتين الماضيتين، حيث قدّمنا مساهمتنا المتواضعة في صون السلام والأمن الدوليين. وأودّ أيضا أن أرحب ترحيبا حارا جدا بالأعضاء الخمسة المنتخَبين حديثا وهم: الأرجنتين، أستراليا، جمهورية كوريا، رواندا ولكسمبرغ. وإنني أتمنّى لهم نجاحا عظيما خلال السنتين المقبلتين.

الرئيس: أشكر ممثل الهند على بيانه. وأودّ الآن أن أُدلي ببياني بصفتي ممثلا للمغرب.

وأبدأ بالشكر للسيد الأمين العام على البيان الذي ألقاه وعلى تقريره المتعلق ببناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746)، بما في ذلك التوصيات الهامة التي تضمنّها. كما أشكر السيد رئيس لجنة بناء السلام على إحاطته الإعلامية. وإننا نؤيد طبعا البيان الذي سيلقيه لاحقا ممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

إنّ بلادي، بحكم شراكتها مع الأمم المتحدة في جهود حفظ السلام وتعزيزه منذ نصف قرن، حرصت على أن تُسخِّر آخر مناقشة مفتوحة لهذا المجلس برئاسة المغرب لبناء السلام بعد إنهاء النزاع، نظرا لما يرتبط بهذه الحقبة من تحديات أمنية وإنمائية وحقوقية تفرض التنسيق والترشيد في الجهود.

إن تحقيق السلام الدائم غالبا ما يتصل بإدارة المرحلة الدقيقة المتمثلة في الانتقال من حفظ السلام إلى بناء السلام. وهذا ما يعطي أهمية قصوى للتنسيق بين الأطراف المعنية المحلية منها والدولية من أجل تحقيق الاستقرار في البلدان الخارجة من نزاع. ويستوجب هذا التنسيق تحديد أولويات استراتيجية بناء السلام بشكل يضمن ملائمتها وانسجامها مع السياسات الوطنية، وإشراك جميع الجهات الفاعلة المعنية. إذ يشكل انخراط جميع الجهات الفاعلة للبلدان المعنية في إطار مبدأ التملك الوطني شرطا أساسيا في إطار عملية بناء السلام.

ومن هنا، فإن السلطات الوطنية هي المسؤولة في المقام الأول عن تحديد أولوياتها واستراتيجيتها لبناء السلام بعد انتهاء النزاع. كما أنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن نجاح بناء السلام في بلدانها. غير أن نجاح وفعالية هذه الاستراتيجيات يرتهنان ببلورة شراكات متوازنة ومستدامة بين كل الأطراف المعنية على أساس تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة. ذلك أن المحاور الرئيسية الثلاثة لبناء السلام والمتمثلة في تحديد الحاجيات والدعم المستدام، وتنسيق عمل الفاعلين في الميدان على المدى الطويل، تشكل منهجا ناجعا في عملية بناء السلام. كما أنه من الضروري استخدام أدوات حفظ وبناء السلام بشكل شامل لتفادي ازدواجية الجهود وتعزيز المكتسبات في إطار مقاربة تدريجية أو تدرجية تأخذ بعين الاعتبار أولويات كل حالة على حدة بقصد ضمان الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

ويمكن في هذا المجال أن تؤدي لجنة بناء السلام دورا أساسيا، ذلك أن إنشاءها شكل بداية اعتماد منظمة الأمم

المتحدة لنهج جديد فيما يخص قضايا تسوية ومعالجة حالات ما بعد النزاع في إطار مقاربة تعتمد الرفد بين حفظ السلام والأمن. والآن وبعد مرور قرابة سبع سنوات على تأسيس هذه اللجنة، يحق لنا القول أنها أثبتت فعاليتها بالنظر إلى الإنجازات المتعددة التي استفادت منها الدول المدرجة في جدول أعمال هذه اللجنة. كما أنها أصبحت في وضع يستدعي استفادة مجلس الأمن أكثر من خبرتها ومشورتها.

ويعتبر المغرب أن كل مجهود خاص ببناء السلام رهين بمدى شموليته، وانسجامه وفعاليته، وديمومته مع الاهتمام بالتنمية البشرية سواء الاجتماعية منها أو الاقتصادية. ويستدعي بلوغ هذه الأهداف توفير تمويل بالحجم الضروري والتوقيت المناسب، تمويل يمكن التنبؤ به. وفي هذا الصدد، ينبغي التأكيد أيضا على ضرورة تعزيز التعاون مع المؤسسات المالية التابعة للأمم المتحدة وبنوك التنمية الدولية والإقليمية فضلا على مساهمة المؤسسات الدولية الأخرى من خلال التعاون الثلاثي والتعاون بين بلدان الجنوب.

وفي نفس السياق، يجدر إيلاء عناية بالغة للتعاون على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي، وفيما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الثلاثي بقصد تعزيز التعاون لمواجهة التحديات التي تؤثر سلبا على توطيد السلام. خلال المرحلة الحرجة التي تعقب مباشرة نهاية النزاعات أظهرت التجارب أهمية بناء وتعزيز القدرات المؤسسية، وإرساء سيادة القانون، وإصلاح قطاع الأمن والعدالة بشكل خاص. وهذا يستدعي توسيع نطاق وتعميق الخبرات المدنية في مجال بناء السلام، بما في ذلك تعبئة قدرات البلدان النامية وقدرات المرأة والشباب بشكل خاص.

إن المغرب التزاما منه بالدفع بهذا البعد الهام وتشجيعا لتبادل الخبرات، نظم في مدينة الرباط يوم ١٠ و ١١ نوفمبر ٢٠١٢ بتعاون مع منظمة الأمم المتحدة ودولة قطر والنرويج حلقة عمل حول تعزيز القدرات المدنية في العالم العربي.

وقد شكلت هذه الورشة مناسبة لإبراز أهمية بناء القدرات الوطنية في فترة ما بعد النزاع كما وضعت اللبنات الأساسية للتعاون وتبادل الخبرات بين الدول العربية ولشراكة واعدة بين جامعة الدول العربية ومنظومة الأمم المتحدة. ويلتزم المغرب بالاستمرار في الإسهام مع الأمم المتحدة في مجهودات حفظ السلام في العالم، لا سيما في محيطنا العربي ومحيطنا الإفريقي.

(تكلم بالإنكليزية)

أما الآن وحيث أن خمسة من زملائنا سيغادرون مجلس الأمن، فأود أن أقول أنه من دواعي الشرف والسعادة الحقيقيين للمغرب أنها عملت لمدة عام مع هؤلاء الزملاء الخمسة المحترمين. أود أن أهنئهم على أدائهم الرائع خلال عامي ٢٠١١ و ٢٠١٢.

(تكلم بالإسبانية)

وسوف نفتقد قدرتهم على تدبر المسائل الحساسة بتصميم وكياسة وحيادية وإيمان راسخ في الالتزام بأهداف الأمم المتحدة.

(تكلم بالعربية)

أستأنف الآن مهامي بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.

عقب المشاورات التي جرت بين أعضاء المجلس، أُذن لي بأن أدلي بالبيان التالي باسم المجلس.

”يشير مجلس الأمن إلى قراراته والبيانات الصادرة عن رئيسه بشأن بناء السلام بعد انتهاء النزاع، وبخاصة البيانات S/PRST/2010/20 و S/PRST/2009/23 و S/PRST/2011/2 و S/PRST/2011/4، ويؤكد من جديد الأهمية الحاسمة لبناء السلام بوصفه أساسا لدوام السلام والتنمية في أعقاب النزاعات.

”ويحيط مجلس الأمن علما مع التقدير بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع (S/2012/746).

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد أن تولي زمام الأمور وتحمل المسؤولية على الصعيد الوطني عنصران أساسيان لإحلال سلام مستدام، ويؤكد مجددا أيضا أن السلطات الوطنية مسؤولة في المقام الأول عن تحديد أولوياتها واستراتيجياتها لبناء السلام بعد انتهاء التراع.

”ويؤكد مجلس الأمن أهمية مبدأ الشمول في النهوض بالعمليات والأهداف الوطنية لبناء السلام بهدف ضمان تلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع. ويهيب المجلس بالأمم المتحدة أن تدعم الجهود الوطنية لإشراك الجهات الفاعلة الوطنية المعنية في أنشطة وعمليات بناء السلام.

”ويرحب مجلس الأمن بالمبادرات التي اتخذتها البلدان التي دخلت مرحلة ما بعد التراع للحد من الفقر ودرء نشوب التراعات وتهيئة ظروف أفضل لسكانها، ويشدد على أن المسؤولية عن نجاح بناء السلام في البلدان الخارجة من التراع تقع في المقام الأول على عاتق الحكومات والجهات الفاعلة الوطنية المعنية، بما فيها المجتمع المدني، ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دورا بالغ الأهمية في دعم المصالحة الوطنية، وإصلاح قطاع الأمن، وتسريح المقاتلين ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، واستعادة سيادة القانون والمؤسسات الوطنية، وتنشيط الاقتصاد، وتوفير الخدمات الأساسية وغيرها من الجهود الأساسية لبناء السلام في البلدان الخارجة من نزاعات.

”ويؤكد مجلس الأمن مجددا على أن تحقيق السلام الدائم يستلزم إتباع نهج متكامل يقوم على الاتساق بين الأنشطة السياسية والأمنية والأنشطة المتعلقة بالتنمية وحقوق الإنسان، بما يشمل المساواة بين الجنسين وسيادة القانون والعدالة. ويشدد المجلس في هذا الصدد، على أهمية سيادة القانون بوصفها أحد العناصر الرئيسية لبناء السلام. ويؤكد أن على المحاكم أن تقيم العدل وتوفر المساواة في الحماية بموجب القانون لجميع المواطنين. ويسلم بالحاجة إلى تعزيز الجهود الرامية إلى بناء القدرات في المؤسسات القضائية والأمنية، خصوصا في قطاعات الشرطة والنيابة العامة والقضاء والمؤسسات الإصلاحية.

”ويشدد مجلس الأمن على الحاجة إلى زيادة تنسيق الجهود المبذولة لبناء السلام واتساقها وتكاملها ويؤكد أن تحسين التنسيق بين بعثات الأمم المتحدة وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات الفاعلة الإقليمية والإنمائية الأخرى، بما في ذلك المنظمات الإقليمية، أمر بالغ الأهمية لضمان قدر أكبر من الكفاءة والفعالية في القيام بمهام بناء السلام الحيوية. ويؤكد المجلس كذلك الحاجة إلى مزيد من الوضوح بشأن أدوار ومسؤوليات كل من هذه الجهات في القيام بمهام بناء السلام الحيوية،استنادا إلى مزاياها النسبة.

”ويذكر مجلس الأمن بقراره ١٦٤٥ (٢٠٠٥) ويسلم بالدور الهام الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تعزيز ودعم إتباع نهج متكامل ومتسق لبناء السلام، بما في ذلك التشجيع على تحسين الاتساق والتواؤم بين سياسة الشركاء بشأن الاستراتيجيات والأولويات الوطنية في مجال بناء السلام. ويكرر المجلس تأكيد دعمه لعمل لجنة بناء السلام ويعرب عن استعداده المستمر للاستفادة من الدور الاستشاري الذي تضطلع به اللجنة ومن دورها في مجال الدعوة وحشد الموارد،

بعدة سبل منها الاستعانة بمشورة محددة الهدف بشأن الالتزام الدولي والوطني بأهداف بناء السلام على المدى الطويل في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. ويؤكد المجلس كذلك أهمية دور لجنة بناء السلام في دعم الانتقال السلس للبعثات التي صدر بها تكليف في البلدان المدرجة في جدول أعماله، ولا سيما من خلال تعبئة الدعم الدولي المستدام للاحتياجات من القدرات ذات الأهمية الحيوية على الصعيد الوطني.

”ويلاحظ مجلس الأمن مع التقدير المساهمة التي يقدمها حفظة السلام وبعثات حفظ السلام في بناء السلام في المراحل المبكرة ويؤكد أن مهام بناء السلام التي صدر بها تكليف يجب أن تسهم أيضا في تحقيق أهداف بناء السلام في الأجل الطويل، ضمانا لإحراز تقدم مستدام يفضي إلى تحقيق أهداف بناء السلام وتيسير الخفض التدريجي لحجم بعثات حفظ السلام وانتقالها. ويسلم المجلس بضرورة إدماج خبرة البعثات وتجاربها في عملية إعداد استراتيجية بناء السلام.

”ويشدد مجلس الأمن كذلك على أهمية الدعم الموجه والمحدد جيدا والمتوازن والمستدام للشراكات المبرمة مع البلدان الخارجة من التراعات، على أساس الالتزامات المتبادلة، من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية الرامية إلى بناء السلام بفعالية، بما في ذلك التعمير وبناء المؤسسات الضرورية للتعافي من التراع والمبنية على أساس تحقيق النتائج والمساءلة المتبادلة. ويحث المجلس الدول الأعضاء والشركاء الآخرين على زيادة الجهود الرامية إلى تحقيق الهدف المتمثل في كفالة إيجاد تمويل مستدام يمكن التنبؤ بتوافره لأغراض بناء السلام بطرق من بينها صندوق بناء السلام والصناديق الاستئمانية المتعددة المانحين.

”ويشدد المجلس على أهمية التعاون الفعال مع المؤسسات المالية الدولية ومصارف التنمية الإقليمية والقطاع الخاص في تأمين الدعم لجهود توفير فرص العمل واحتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الأجل الطويل في البلدان التي تمر بمرحلة ما بعد التراع.

”ويشجع مجلس الأمن الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على توسيع نطاق الخبرات المدنية في مجال بناء السلام في أعقاب التراعات مباشرة وتعميقها، بما في ذلك الخبرة المكتسبة في البلدان التي لها تجربة في مجال بناء السلام أو التحول الديمقراطي في فترة ما بعد انتهاء التراع، مع ايلاء اهتمام خاص لتعبئة قدرات البلدان النامية وقدرات المرأة لما يتسم به ذلك من أهمية بالغة لنجاح الأمم المتحدة في مساعيها في مجال بناء السلام. ويشجع المجلس أيضا الحكومات الوطنية والأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على الاستعانة بالخبرات المدنية الموجودة ومواصلة تنميتها، واضعة في اعتبارها ضرورة التقليل من احتمالات ازدواجية الجهود وضمان اتساقها وتكاملها. ويؤكد المجلس كذلك على أهمية أن تمضي المداولات الحكومية الدولية قدما بهذه العمليات وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٥٥/٦٦ وضرورة تكليف ونشر الخبرات المدنية امتثالا لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها المعتمدة في هذا الصدد.

”ويشدد المجلس على فائدة الاضطلاع على تجارب البلدان التي مرت بحالة التراع وبمرحلة ما بعد التراع وبمراحل انتقالية مشابهة ويشدد على أهمية التعاون الفعال على كل من الصعيد الإقليمي وفي ما بين بلدان الجنوب وعلى الصعيد الثلاثي.

”ويسلم مجلس الأمن بأهمية الدور الذي تضطلع به المرأة في منع نشوب التراعات وتسويتها وفي بناء السلام ويشدد على الدور الأساسي لحكومات البلدان المتضررة من التراعات المسلحة لتعزيز مشاركة المرأة في منع نشوب التراعات وتسويتها وفي بناء السلام في إطار برنامج المرأة والسلام والأمن، بما في ذلك عن طريق استشارة المنظمات النسائية المعنية منذ المراحل المبكرة لأعمال التخطيط وتحديد الأولويات. ويرحب المجلس بدعوة الأمين العام إلى تعزيز مشاركة المرأة وتمثيلها وانخراطها في أنشطة منع نشوب التراعات المسلحة وتسويتها وفي بناء السلام والى التعهد بالتزام أقوى بالتصدي للتحديات التي تواجه مشاركة المرأة على جميع المستويات.

”ويكرر مجلس الأمن أهمية معالجة الجرائم المرتكبة ضد المرأة في خضم التراعات المسلحة، بما في ذلك القتل والتشويه وقضايا العنف الجنسي منذ بداية عمليات إحلال السلام وجهود الوساطة واتفاقات وقف إطلاق النار واتفاقات السلام، ولا سيما في الأحكام المتعلقة بالترتيبات الأمنية والعدالة الانتقالية والتعويضات وكذلك في سياق إصلاح قطاع الأمن.

”ويشدد مجلس الأمن على أهمية الاستثمار في القدرات الاقتصادية للمرأة والشباب لتحقيق الانتعاش المتسم بالاستقرار في مرحلة ما بعد انتهاء التراع ويشجع الدول الأعضاء على دعم هذا الاستثمار.

”ويؤكد مجلس الأمن من جديد ما جاء في الفقرة ١٤ من قراره ١٩٩٨ (٢٠١١) القاضي بمواصلة إدراج أحكام محددة لحماية الطفل في ولايات جميع بعثات الأمم المتحدة ذات الصلة. ويقر مجلس الأمن بان الجريمة المنظمة عبر الوطنية، بما في ذلك الأنشطة غير المشروعة مثل الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة، تؤثر سلبا على توطيد السلام في البلدان الخارجة من التراع، ويشدد على أهمية زيادة التعاون الدولي والإقليمي على أساس المسؤولية العامة والمشتركة من أجل التصدي لها بفعالية وبناء القدرات الوطنية في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية.

”ويؤكد المجلس في هذا الصدد على أهمية تعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجال بناء السلام في المنطقة نفسها، لمواجهة هذه التحديات بطريقة منسقة وبالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية ومكاتب الأمم المتحدة الإقليمية وبموافقة منها.

”ويطلب مجلس الأمن إلى الأمين العام أن يقدم إحاطة إلى المجلس والجمعية العامة بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، وأن يقدم في موعد أقصاه كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤ تقريرا عن أي تقدم آخر يحرز في جهود الأمم المتحدة لبناء السلام في أعقاب التراع، بما في ذلك مشاركة المرأة في جهود بناء السلام، مع التركيز بوجه خاص على آثار تلك الجهود في الميدان، بما في ذلك الدروس المستخلصة من أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في السياق الخاص بكل بلد، وعن التقدم المحرز في تنفيذ العناصر الواردة في هذا البيان، مع أخذ وجهات نظر لجنة بناء السلام في الاعتبار“.

سيصدر هذا البيان بوصفه وثيقة لمجلس الأمن تحت الرمز S/PRST/2012/29.

وأود أن أذكر جميع المتكلمين بألا تتجاوز مدة بياناهم أربع دقائق ليتسنى للمجلس إنجاز عمله على وجه السرعة. ويُرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة تعميم النصوص المكتوبة والإدلاء بنسخة موجزة عند التكلم في القاعة.

أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة ريبيرو فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة حول بناء السلام في مرحلة ما بعد انتهاء التراع. ونأمل أن تساعد مناقشات اليوم على زيادة تعزيز الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للبلدان الخارجة من الصراع. ونشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/746) وعلى الإحاطة الإعلامية التي قدمها صباح اليوم. كما نعرب عن تقديرنا لمكتب دعم بناء السلام لقيامه بعمله باقتدار. والبرازيل تعرب عن امتنانها للسفير أبو الكلام عبد المؤمن تقديرا لبيانه ولقيادته بصفته رئيس لجنة بناء السلام.

تدعم البرازيل هيكل بناء السلام التابع للأمم المتحدة بنشاط منذ وقت مبكر. وبصفتنا رئيس التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا - بيساو وعضوا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، فإننا نسعى جاهدين للترويج لفكرة أن حالات ما بعد الصراع تتطلب اتباع نهج شامل يأخذ في الاعتبار الروابط بين الأمن والتنمية بوصفها من العناصر الأساسية لتحقيق السلام المستدام. ونحن نؤمن إيمانا راسخا بأن بناء السلام أداة أساسية لسد الفجوات القائمة بين هذين البعدين وللمعالجة الفعالة للأسباب الجذرية للصراع.

ونتفق تماما مع الأمين العام على أن الملكية الوطنية يجب أن تكون حجر الزاوية في عمليات بناء السلام. وينبغي تصميم أنشطة بناء السلام وفقا للاستراتيجيات والأولويات الوطنية ويتعين أن تعزز المؤسسات المحلية. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تكون رعاية القدرات الوطنية واستعادة وظائف الحكومة الأساسية، بما في ذلك في مجال الخدمات الأساسية، عنصرا أساسيا في جهودنا. وكما يبرز التقرير، فإن من الضروري أن تضع كيانات الأمم المتحدة نهجا شاملا لبناء المؤسسات وأن تنشئ البعثات والأفرقة القطرية شراكات فعالة في هذا المجال.

ويجب أيضا التشديد باستمرار على إسهام المرأة في جهود بناء السلام. فالنساء هن غالبا الجهات الفاعلة الرئيسية في تشكيل المصالحة ومنع نشوب الصراعات وتعزيز الانتعاش الاقتصادي. ونحن نتفق مع الأمين العام في تقييمه بأن ثمة حاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة دورهن في مجالات الحكم والانتعاش الاقتصادي.

ونثني على التشديد الوراد في التقرير على ضرورة تعميق التفاعل بين لجنة بناء السلام والهيئات الأخرى في الأمم المتحدة، مثل مجلس الأمن. ويحدونا الأمل أن يبني المجلس على المناقشات التي جرت أثناء الحوار التفاعلي في تموز/يوليه الماضي. فتعزيز العلاقة بين المجلس ولجنة بناء السلام أمر ضروري. والحوار بين المجلس والتشكيلات القطرية المخصصة على أساس منتظم وفي سياق تجديد الولايات يمكن أن يكون أداة مفيدة لهذا الغرض.

وعلاوة على ذلك، يجب أن تستمر جهات بناء السلام الفاعلة في الأمم المتحدة في التواصل مع المؤسسات الأخرى خارج منظومة الأمم المتحدة والعمل لضمان أن يكون الدعم المقدم من جميع الأطراف الفاعلة منسقا ومتماسكا ومتماشيا مع الأولويات الوطنية. ويسر البرازيل على وجه الخصوص أن تلاحظ تزايد التفاعل مع المؤسسات المالية الدولية والجهود التي تبذلها لجنة بناء السلام لتعزيز الحوار مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

وفكرة المساءلة المتبادلة، على النحو المبين في التقرير، ينبغي النظر إليها باعتبارها عملية مشتركة بين البلدان الخارجة من الصراع والمجتمع الدولي لتحديد الأهداف الاستراتيجية والإجراءات ذات الأولوية. وإلى جانب ذلك، فإن من المهم للغاية أن يفهم المجتمع الدولي واقع البلدان المتضررة وأن يبلور، بالتالي، وعلى النحو الموصى به في التقرير، منظورا أقدر على تحمل المخاطر

أود أن أكرر مرة أخرى أن البرازيل ستواصل المشاركة في تقديم المساعدة للبلدان الخارجة من الصراع والعمل مع الدول الأخرى الأعضاء لزيادة فعالية هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة لكسمبرغ.

السيدة لوكاس (لكسمبرغ) (تكلمت بالفرنسية): أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة حول بناء السلام وأشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وتقريره (S/2012/746)، الذي يقيم التقدم المحرز منذ التقرير السابق لعام ٢٠٠٩ (S/2009/304) ويحدد المجالات التي يلزم بذل جهود جديدة فيها. وأرحب بالإحاطة الإعلامية التي قدمها رئيس اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام وأود أن أسلط الضوء على جودة البيان الرئاسي المعتمد للتو (S/PRST/2012/29).

وأعرب عن تأييدي التام للبيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

أود أن أثير النقاط التالية بصفتي الوطنية، وذلك بالتركيز على المجالات الثلاثة ذات الأولوية التي أبرزها التقرير: الشمول وبناء المؤسسات وتحسين الشراكات. وقد برهنت لي تجربتي، بصفتي رئيسة التشكيلة القطرية المخصصة لغينيا في لجنة بناء السلام، على أهمية هذه المجالات في سياق الجهود المبذولة لدعم البلدان الخارجة من الصراع في مسيرتها نحو تحقيق السلام المستدام.

بشأن الشمول، من الضروري أن تتوفر لجميع أصحاب المصلحة في بناء السلام في أي مجتمع الوسائل لجعل صوتهم مسموعا. ويجب بذل جهود أكبر لضمان المشاركة الكاملة للنساء والفتيات في عمليات بناء السلام وبناء الدولة، سواء كان ذلك في مفاوضات السلام أو في جهود تحقيق المصالحة الوطنية أو في ما يتعلق بالتمثيل المتساوي على جميع المستويات، التشريعية والتنفيذية والقضائية، في مؤسسات الدولة. ويتعين علينا إيلاء اهتمام خاص للظروف المادية التي تسمح للمرأة بأداء دور أكثر اكتمالا في المجتمع. ونحن بحاجة أيضا إلى الدخول في معركة لا هوادة فيها ضد جميع أشكال العنف التي تستهدف النساء والفتيات. وإشراك جميع شرائح المجتمع، لا سيما المجموعات الأضعف، في عمليات بناء السلام يمثل في رأينا أفضل وسيلة، في الأجلين القصير والطويل، لمنع تأجيج مشاعر الإحباط والذي قد يؤدي إلى السقوط مجددا في براثن الصراع والعنف.

وفي السياق نفسه، ندعو إلى مضاعفة الجهود الرامية إلى إنشاء مؤسسات للدولة تتصف بالعدالة والاستدامة. وهذه ليست مجرد مسألة بناء للقدرات في مجال الإدارة العامة، ولكنها تتعلق أيضا بالمواءمة بين مسؤوليات الدولة – ولا سيما وظائفها السيادية – ووسائل ممارستها بطريقة مسؤولة وشاملة. ويجب أن نعالج مسألة إصلاح الدولة بطريقة شاملة، مع احترام مبدأ الفصل بين السلطات.

ولا وجود لحكومة فعالة من دون مشرعين تكون مساءلة أمامهم، أو من دون محاكم يمكن للمواطنين التوجه إليها من أجل الحصول على حقوقهم. ولدى لجنة بناء السلام قيمة مضافة حقيقية في هذا المجال، لأن نهجها المتعلق بالسلام شامل، ولأنها تعترف بالروابط الحقيقية بين تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة وصون السلم والأمن الدوليين، واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

وفيما يخص تحسين الشراكات، فإننا نعتبر الخطة الجديدة للانخراط في مساعدة الدول الهشة مثالا جيدا على الملكية والقيادة من قبل الجنوب، حيث أعدتها مجموعة الدول الهشة السبع. وترحب لكسمبرغ على وجه الخصوص بتصديق جمهورية غينيا على الخطة الجديدة، فضلا عن باقي الدول

الأعضاء الخمس، المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. ولتلك الدول الشجاعة على التصدي للمسائل الصعبة المتعلقة ببناء الدولة، مما يتضمن إعادة النظر في العقد الاجتماعي بغية جعل الدولة في خدمة مواطنيها.

ويعتقد وفد بلدي أنه بما أننا سنصبح قريبا أحد الأعضاء المنتخبين في المجلس، من الملائم زيادة تعزيز العلاقة بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. ويعطي دور لجنة بناء السلام، فيما يخص استمرار توجيه انتباهها للبلدان المدرجة على جدول أعمالها، قدرة فريدة من نوعها لها في منظومة الأمم المتحدة، إلى جانب قدرتها على ربط المواضيع التي تهم هذا المجلس، من جهة، والهيئات الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، من جهة أخرى. ويبدو أن من المفيد للغاية الاستفادة من معارف رؤساء التشكيلات القطرية المحددة وتحليلاتهم، خلال المشاورات التي يعقدها المجلس، وكذلك خلال دورات ولايات بعثات الأمم المتحدة. وبينما يطلع الممثلون الخاصون للأمين العام المجلس على أنشطة منظومة الأمم المتحدة، يمكن لرؤساء التشكيلات المحددة قطريا، إبلاغه بأنشطة بناء السلام التي يقوم بها جزء كبير من أصحاب المصلحة، بمن في ذلك الشركاء الثنائيون والمتعددو الأطراف والإقليميون، فضلا عن المنتمين إلى المجتمع المدني والقطاع الخاص.

ويمكن لمجلس الأمن التعويل على التزام لكسمبرغ المتواصل بتعميق وتحسين الشراكات من أجل بناء السلام، سواء كان ذلك في تشكيلة غينيا في لجنة بناء السلام، أو في مجلس الأمن أو في المحافل الأخرى ذات الصلة بمنظمتنا.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): نشكركم سيدي الرئيس على تنظيم هذه المناقشة. ونود أيضا أن نشكر الأمين العام على تقريره الموجز والمركز الذي يستحق الثناء (S/2012/746) وعلى توصياته، والسفير المؤمن، رئيس لجنة بناء السلام، على إحاطته الإعلامية.

لكن، بعد الاطلاع على تقرير الأمين العام، لا يمكننا عدم الاستنتاج بأن المناقشة الجارية في الأمم المتحدة بشأن بناء السلام، لا تزال تعاني من استمرار تركيزها بشكل رئيسي على بيئات ما بعد الصراع. ومن الحيوي بطبيعة الحال أن تضطلع الأمم المتحدة بمجرد انتهاء الصراع، بدور رئيسي فيما يخص المساعدة على منع الانتكاس، وقد أشار الأمين العام إلى أن الأمم المتحدة تقوم بتطوير بعض الطرق المفيدة للغاية في ذلك الصدد. ولكن لا يقل أهمية القيام ببناء سلام فعال منذ البدايات الأولى لعمليات بناء السلام، مما يثير مسائل لم تحظ بعد بما يكفي من العناية من جانب هذا المجلس، ونحثه على العودة إلى هذا العمل الذي لم يكتمل بعد في عام ٢٠١٣.

وثمة نقطة أخرى حول بناء السلام كانت ضمنية فقط في تقرير الأمين العام، ولكنها تقع في صلب المسؤوليات التي يضطلع بها المجلس، ويتعين من ثم حسب اعتقادنا تسليط الضوء عليها، وهي الدور الحيوي لأسلوب بناء السلام الذي لا يتعلق فقط بمنع العودة إلى الصراع، بل أيضا بمنع نشوب الصراع واحتوائه في المقام الأول. وجرى تناول ذلك في مقدمة التقرير، ونحث على توسيع مجال تطبيق ذلك الأسلوب في التقارير المستقبلية.

كما يشير التقرير إلى أن الخبرة المتراكمة للأمم المتحدة تكشف عن ثلاثة عناصر أساسية لأسلوب بناء السلام تؤدي وظائفها كما يجب، وهي الشمولية في التسويات والعمليات السياسية وبناء المؤسسات والدعم الدولي المستدام.

وأعتقد أنه يتعين علينا التفكير: كيف كانت الأمور ستكون مختلفة في الحالة في سوريا، لو طبقت الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن في أوقات مبكرة للغاية تلك المفاهيم الثلاثة، خصوصا الشمولية. عندما ننظر في مسألة شرق

جمهورية الكونغو الديمقراطية، يتعين علينا النظر كيف كانت الأمور ستكون أفضل في كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، لو أن الأمم المتحدة ركزت، بشكل مبكر للغاية وبشكل أكثر صلابة، على الشمول السياسي الحقيقي وعلى بناء مؤسسات حقيقية. وفي سياق الشمولية، نضم صوتنا لصوت لكسمبرغ والبرازيل في الترحيب بتركيز الأمين العام على دور المرأة في عمليات السلام.

أما فيما يتعلق بالدعم الدولي المستدام، تتبادر تيمور - ليشتي بسرعة إلى أذهاننا، خصوصا عقب مرور الفترة الانتقالية بسلاسة، التي أشرفت عليها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي العام الماضي. ولكن ينبغي لنا ألا ننسى، إننا خذلنا جميعا في عام ٢٠٠٦ تيمور ليشتي. لم نأخذ على محمل الجد أهمية الدعم الدولي المستدام، ودفع التيموريون ثمنا غير مقبول. ورغم أن تيمور الشرقية لن تكون مدرجة

على جدول أعمال ٢٠١٣، فإن خبرتها تعلمنا بأنه لا يتعين على المجلس أن يقلص بشكل متسرع الدعم الدولي لعمليات الأمم المتحدة لبناء السلام. والدرس واضح. حيث أن خفض التكاليف بشكل متسرع، هو تخفيض غير حقيقي، حيث أنه غالبا ما ينقل التكاليف إلى السكان المدنيين الضعفاء، وبعد وقت قصير، سيتعين على الأمم المتحدة العودة إلى عمليات حفظ سلام مكلفة.

وعلى غرار لكسمبرغ، نرحب بإشارة الأمين العام لمبادرة مجموعة الدول الهشة السبع، بما في ذلك تيمور - ليشتي، التي خرجت من الصراع، وتستحق احترامنا وإعجابنا على الجهود التي تبذلها الآن لمساعدة الآخرين. ونؤيد على وجه الخصوص أهدافها الخمسة المتعلقة ببناء السلام، ونحث هذا المجلس على تبني كل هدف من تلك الأهداف، بوصفها معالم رئيسية فيما يخص وضع ولايات البعثات أو استعراضها.

وأضم صوتي إلى الآخرين في التأكيد على أهمية تحسين قدرة الأمم المتحدة على تحديد القدرات المدنية ذات الصلة ونشرها. إن الأمم المتحدة ستلاقي صعوبة لتكون مساهمة موثوقا بها وفعالة في الإعداد لبناء السلام بشكل مبكر، إلا إذا حسنت بشكل أكبر وجوهري نشر الأشخاص المناسبين الذين لديهم الخبرة الملائمة بشكل مناسب وحسن التوقيت.

وأردد وأشيد بتوصيات الأمين العام الرامية إلى تعزيز إدخال مزيد من التحسينات على طريقة عمل لجنة بناء السلام ومجلس الأمن معا. وفي الواقع، تذكرنا تلك التوصيات بالمناقشة التي جرت خلال الشهر الماضي، بشأن أساليب عمل المجلس، عندما اقترحنا أن يركز المجلس على التغييرات العملية التي من شأنها تحسين الفعالية. لذلك، أرحب باعتبار الأمين العام التفاعل بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن مجالا عمليا آخر، يمكن فيه لتحسين أساليب العمل تعزيز الفعالية، وأحث هذا المجلس على الاحتفاظ بتلك الفكرة، ونقلها إلى مناقشات عام ٢٠١٣ المتعلقة بأساليب العمل.

أخيرا، لأن ألمانيا والبرتغال وجنوب أفريقيا وكولومبيا والهند، دول ستغادر المجلس بعد بضعة أيام، أود أن أعبر عن شكر نيوزيلندا العميق لهذه الدول الصديقة. لقد جعلتنا نشعر بالفخر.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أستراليا.

السيد نانكرفيس (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2012/746) وإحاطته الإعلامية، وكذلك السفير مؤمن على بيانه وعمله القيم رئيسا للجنة بناء السلام.

إن بناء السلام عمل حيوي. ونحن نعلم أن ما يقرب من نصف البلدان الخارجة من الصراع، تسقط في دوامة العنف من جديد بعد خمس سنوات، والحالات المثيرة لقلق المجلس تشكل دليلا دامغا على ذلك. ويشكل ضمان الاستفادة من الفترة الحاسمة التي تلي النزاع، من أجل توطيد السلام، أحد المساعي الهامة التي يمكن أن نضطلع بها. إن أستراليا تتطلع إلى العمل مع الآخرين من أجل النهوض بجدول أعمال بناء السلام في المجلس. ونأمل في الاستفادة من تجارب شراكات بناء السلام في منطقتنا.

إننا نرحب بالتقدم المحرز داخل منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك العمل لتعزيز تكامل البعثات والجهود المبذولة لتوضيح الأدوار والمسؤوليات، مثل تحديد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة عمليات حفظ السلام كجهة تنسيق عالمية مشتركة فيما يخص سيادة القانون؛ وتعزيز الشراكات مع البنك الدولي والمنظمات الإقليمية، والعمل على تحسين نشر الموظفين الذين لديهم المهارات الملائمة، بمن في ذلك والأهم موظفون من جنوب العالم، من خلال مبادرة القدرات المدنية.

كما أود الآن التركيز على ثلاثة جوانب واردة في تقرير الأمين العام.

أود بداية أن أتناول مسألة العمليات الانتقالية. العمليات الانتقالية والتقليص التدريجي للبعثات ليس أقل أهمية لصون الاستقرار عن عمليات الانتشار الأولية. ونرحب بالعمل الحيوي الأهمية الذي تقوم به الأمانة العامة لبلورة سياسة للعمليات الانتقالية. وهو من مواضيع الساعة بشكل خاص، بالنظر إلى العمليات الانتقالية الكثيرة الجارية، ومنها الإنهاء التدريجي لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، ونرحب في هذا الصدد بالبيان الرئاسي الصادر أمس (S/PRST/2012/27)، وإعادة تشكيل بعثة الأمم المتحدة في ليبريا والإنهاء التدريجي المزمع لمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون. وخطة الانتقال المشتركة التي أعدها حكومة تيمور - ليشتي. وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي توفر نموذجا مفيدا بشكل خاص.

وتعمل أستراليا وجزر سليمان وشركاء إقليميون معا أيضا على إنهاء بعثة المساعدة الإقليمية لجزر سليمان تدريجيا في عام ٢٠١٣. ومن أبرز الدروس المستفادة من التجربة أهمية أن يبدأ التخطيط مبكرا للعملية الانتقالية والتشديد على تنمية القدرات الوطنية. والعمليات الانتقالية الناجحة تتطلب ملكية وطنية خالصة، إلى جانب المرونة والتنسيق الوثيق ووجود شركاء متعددي الأطراف وثنائيين وغير حكوميين. وينبغي أن ترتهن مشاركاتهم بشروط معينة، وألا تكون الآجال الزمنية غير حقيقية. ومشاركة المرأة حيوية الأهمية.

وأنتقل بذلك إلى نقطة التركيز الثانية، وأعني مشاركة المرأة. إنها مسألة لا تتعلق بالمساواة فحسب. إذ تبين التجربة دائما أن عمليات بناء السلام التي تشارك فيها المرأة تتوفر لها فرص نجاح أكبر. وتقرير الأمين العام يشير إلى أنه لم يتحقق سوى تقدم محدود في خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط لبناء السلام على نحو مراع للمنظور الجنساني (انظر S/2010/466). وعلينا أن نبذل جهدا أكبر. وأستراليا ترحب بالتزام الأمين العام بهذه المسألة واعتبارها من أولويات ولايته الثانية.

وتعزيز مشاركة المرأة يقع على عاتقنا جميعا. وأستراليا تستفيد من الدروس بشأن هذه المسألة من خلال عمليات السلام في منطقتنا. ومنذ عام ٢٠٠٩، على سبيل المثال، قدمت بعثة المساعدة الإقليمية إلى مستشار جزر سليمان للشؤون الجنسانية المشورة بشأن العديد من برامج البعثة والوكالات الحكومية. والمساعدة التي تقدمها البعثة في معالجة مسألة عدم المساواة بين الجنسين تركز على إزالة الحواجز التي تعوق مشاركة المرأة في الحكومة.

المسألة الثالثة التي أريد أن أتطرق إليها هي الدعم الدولي المستدام. فبناء السلام جهد طويل المدى. وتحويل المؤسسات قلما يستغرق أقل من جيل كامل. وهو يتطلب التزاما طويل الأمد. ويجب الاسترشاد في تقديم الدعم الدولي بالمبدأ الأساسي للملكية الوطنية، حتى يكون الدعم فعالا ومستداما. ونرحب بجهود البلدان الخارجة من الصراع لتحديد أولوياتها لبناء السلام بوضوح. وأستراليا تعتز باتفاق شراكتنا مع تيمور - ليشتي، الذي ينظم دعمنا لخطة التنمية الاستراتيجية في تيمور - ليشتي، ويقدم أهدافا واضحة وقابلة للقياس للحصول على المساعدة الأسترالية.

وأخيرا، ترى أستراليا أن لجنة بناء السلام تضطلع بدور هام. وينبغي للجنة إيلاء الأولوية لتحقيق أثر ملموس في الميدان. وتشكيلتها القطرية، مثلا، ينبغي أن تواصل العمل دعما للأطراف الفاعلة الوطنية وأفرقة القيادة التابعة للأمم المتحدة. وما فتئت أستراليا تحث على إقامة علاقة عضوية أوثق بين لجنة بناء السلام والمجلس، مع التشديد على الدور الاستشاري الذي يمكن للتشكيلات القطرية أن تقوم به، وخاصة في تحديد الولايات والعمليات الانتقالية، ودورها المحتمل في الإنذار المبكر.

وختاما، أود أن أؤكد للمجلس التزام أستراليا بضمان أن يحقق جدول أعمال بناء السلام نتائج على أرض الواقع لصالح ١,٥ بليون نسمة يعيشون في بلدان متأثرة بدورات العنف المتكررة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثلة الأرجنتين.

السيدة برسيفال (الأرجنتين) (تكلمت بالإسبانية): أشعر بالامتنان العميق لوفد المملكة المغربية على عقد مناقشة اليوم المفتوحة. وأشكر الأمين العام والممثل الدائم لبنغلاديش، رئيس لجنة بناء السلام، على بيانيهما.

كما قلنا في بياننا في المناقشة الأخيرة بشأن هذا الموضوع في تموز/يوليه (انظر S/PV.6805)، فإننا نفهم أن مجلس الأمن يضطلع بدور مركزي في تنظيم الدعم لبلدان ما بعد الصراع، للنهوض ببناء سلام دائم وتهيئة بيئة مؤاتية للتنمية المستمرة الشاملة، على أساس سيادة القانون واحترام الحقوق الأساسية والممارسة الجماعية لحقوق الإنسان والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب تعزيز المؤسسات الديمقراطية. وهذه المهمة تمثل أحد التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، والذي يوليه بلدي اهتماما خاصا.

ونرى أنه في مواجهة تلك التحديات، لا بد من دعم استراتيجيات ما بعد الصراع استنادا إلى ثلاثة عناصر. أولا، مبدأ المسؤولية الوطنية فيما يتعلق بأنشطة بناء السلام، على أساس حماية حقوق الإنسان والنهوض بها، وكفالة مشاركة القطاعات المجتمعية المعنية خلال كامل عملية إعادة البناء، واحترام أولويات السلطات المحلية، بطريقة تضمن إجراء مناقشات عريضة متعددة الأطراف وجامعة من شأنها أن تفضي إلى المشاركة في أعمال تعاونية تستهدف معالجة تحديات ما بعد الصراع بشكل مباشر وفعال وبطريقة مشروعة.

ثانيا، الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في بناء السلام، تنسيق المساعدة الدولية، عنصر لا غنى عنه لنجاح جهود بناء السلام وجهود حفظ السلام أيضا. ثالثا، نشدد على دور المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، وفقا لأحكام الفصل الثامن من الميثاق، والحاجة إلى تعزيز قدرات الأنظمة الإقليمية لدعم البلدان التي تحتاج إلى التعافي وإعادة البناء بعد النزاع.

وفي ضوء تلك العناصر، نعرب عن تقديرنا لفائدة التقرير لأخير للأمين العام يشأن بناء السلام بعد النزاع (انظر S/2012/746). ونحيط علما بشكل خاص بالتقدم المحرز في تنفيذ البرنامج الذي اقترحه الأمين العام في عام ٢٠٠٩ (انظر

(S/2009/304)، الذي سعى إلى جعل الأمم المتحدة قادرة على أن تأتي باستجابات أكثر اتساقا وفعالية وحسن توقيت إزاء احتياجات بناء السلام، من خلال التشجيع على زيادة التفاعل والتعاون بين أفرقة الأمم المتحدة في الميدان وتعزيز الروابط مع المنظمات الإقليمية.

وبالرغم من التقدم المحرز، من الواضح أن الطريق أمامنا لا يزال طويلا. وعلى سبيل المثال، فيما يتعلق بمسألة المرأة والسلام والأمن، فإننا نشاطر الأمين العام قلقه إزاء بطء وتيرة التقدم في تنفيذ خطة العمل التي اقترحها بشأن مشاركة المرأة في مبادرات بناء السلام في مختلف البلدان المعنية. فهذه ليست مسألة مبادئ أخلاقية وقانونية فحسب. بل لا بد من مراعاة الممارسات التي تعزز الاتساق والفعالية في استعادة السلام الدائم والمستدام واحترامها، فضلا عن النهوض بالتنمية المستدامة. ونسترعي الانتباه أيضا للحاجة إلى إشراك الشباب واحترام حق الأطفال في المشاركة والاستماع إليهم في تلك العمليات.

ومن جهة أخرى، نرى ثمة توجه إيجابي في توفير القدرات المدنية للبلدان المتأثرة، وفتح الطريق أمام النُهُج الإبداعية للتعاون الفني وتعزيز التعاون بين بلدان الجنوب.

ونحن نتفق مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى إيلاء اهتمام أكبر لنهج شامل للجميع لبناء السلام، مع مشاركة وطنية كاملة في بناء سلام دائم. ومع ذلك، حري بنا أن نُذكر بأمر نعرفه في الأرجنتين من واقع تجربتنا الخاصة، وأعني أنه ما من استراتيجية تستهدف تحقيق مصالحة حقيقية يمكن أن تنجح ما لم تندمج فيها مبادئ الحقيقة والعدالة والجبر، وتنبذ الإفلات من العقاب لكل من ارتكب انتهاكات جسيمة أو شنيعة لحقوق الإنسان في سياق التراع الذي نسعى للتعافي منه.

أخيرا، وفيما يتعلق بأنشطة لجنة بناء السلام، نؤيد دعوة الأمين العام إلى تعزيز عمل اللجنة تحقيقا لمزيد من الاتساق ومواءمة دعم المانحين مع الخطط الوطنية لبناء السلام. ونؤيد كذلك تعزيز العلاقة بين اللجنة ومجلس الأمن من خلال حوار تفاعلي قبل تجديد ولاية أي من بعثات الأمم المتحدة لبناء السلام، كيما يمكن للجنة أن تضطلع بالدور التقييمي الموكل إليها من الأمم المتحدة وحتى يستفيد المجلس أكثر من التجربة التي تعرضها اللجنة.

أخيرا، نعرب عن احترامنا وتقديرنا لعمل الأعضاء غير الدائمين الذين أشرفت ولاياقم في المجلس على الانتهاء. وإذ توشك الأرجنتين على بدء ولايتها في المجلس، فإننا نتعهد أيضا بالتزام بلدنا بالوفاء بمسؤولية البناء على خبراتنا المشتركة المتراكمة لمساعدة المجلس على تعزيز وصون وتنشيط رسالته المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان.

السيد نيشيدا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): بدايةً، أود أن أردد عبارات الممثلين الآخرين في الإعراب عن تقديرنا للسفير محمد لوليشكي، الممثل الدائم للمغرب، لقيادته في عقد المناقشة المفتوحة اليوم.

وإذ نتفق مع النتائج الواردة في تقرير الأمين العام (S/2012/746) الذي يفيد بأن هناك حاجة إلى بذل مزيد من الجهد كي يترك أثرا في الميدان، ترحب اليابان بالتقدم الكبير الذي أحرز منذ تقرير عام ٢٠٠٩ (S/2009/304). وبالإضافة إلى ذلك، تؤيد اليابان بقوة التوجهيات ذات الأولوية بالنسبة لبناء السلام الواردة في التقرير.

وتولي اليابان أهمية خاصة للملاحظات التالية:

أولا، هناك أهمية لوجود المؤسسات في عملية بناء السلام، وبالتالي، فإنه لا يمكن المغالاة في التأكيد على أهمية التنمية. وتعتبر استعادة الصلاحيات الحكومية الأساسية، فضلا عن القدرة على توفير الخدمات – على أساس الملكية الوطنية وتحقيق ذلك على أساس نهج شامل – من صميم عملية بناء

الدولة. ويجب على المجتمع الدولي التوصل إلى آليات أقوى لتعبئة أصحاب المصلحة لدعم هذه العملية. ونتطلع أيضا إلى رؤية نتائج إيجابية لمبادرة بناء القدرات المدنية.

ثانيا، لا بد من الإسراع في إشراك المرأة في جميع عمليات بناء السلام، وخاصةً في مجالات الحوكمة والانتعاش الاقتصادي، وفقا لخطة العمل المؤلفة من سبع نقاط.

ثالثا، يكتسي الدعم الدولي المستمر أهمية حاسمة أيضا فيما يتعلق بتوفير حيز يمكّن البلدان من المشاركة الكاملة في التحول المؤسسي، الذي غالبا ما يستغرق سنوات بل عقودا.

رابعا، يسمح مفهوم المساءلة المتبادلة بإنشاء شراكات متساوية بين الحكومة المتلقية وشركائها الدوليين، على النحو الذي يمكن رؤيته في الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، إلى جانب الإعلان الصادر في مؤتمر طوكيو بشأن أفغانستان الذي عقد في اليابان هذا الصيف.

لقد ظلت اليابان عضوا ملتزما في لجنة بناء السلام منذ إنشائها، وتشغل حاليا منصب رئيس الفريق العامل المعني بالدروس المستفادة. ومن رأينا أن لجنة بناء السلام ستواصل الاضطلاع بدور هام للغاية فيما يتعلق بالمضي قدما بالتوصيات الواردة في التقرير.

وغني عن القول إن تعزيز الشراكة بصورة أقوى مع مجلس الأمن يشكّل أمرا حاسما بالنسبة للجنة كي تتمكن من تحقيق إمكاناتها كاملة، وخاصة عندما تؤثر قرارات المجلس بشكل مباشر على عمليات بناء السلام في البلدان المدرجة في جدول أعمال اللجنة. وقد ركز اجتماع الفريق العامل المعقود في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر بشكل أساسي على هذه النقطة تحديدا، وشدّد على دور لجنة بناء السلام في ضمان استمرار الدعم الدولي من خلال ربط المناقشات المتعلقة بالسلام والأمن بطريقة واعية بالتنمية في الأجل الطويل في مراحل انتقال بعثات الأمم المتحدة.

ويقتضي الطابع المعقّد والطويل الأجل لعملية بناء السلام اتباع نهج شامل ومتعدد الأبعاد. وبوسع اليابان أن تذكر مثالا واحدا على ذلك، ألا وهو أن الإطار الرئيسي لحواراتنا مع شركائنا الأفريقيين – في مؤتمر طوكيو الدولي المعني بالتنمية الأفريقية – قد تركّز على المسائل الإنمائية. وقد شددت عملية مؤتمر طوكيو الدولي منذ نشأتها بقوة على توطيد السلام بوصفه أساسا للتنمية. ويسرنا في ذلك السياق، أن نستضيف مؤتمر طوكيو الخامس في يوكوهاما في حزيران/يونيه المقبل.

وتتيح المناقشات الجارية حاليا بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة لا تقدر بثمن أيضا بالنسبة للدول الأعضاء للتفكير في الدور الذي يؤديه بناء السلام في عملية التنمية في الأجل الطويل. ودعا الأمين العام إلى إدراج الاعتبارات المتعلقة ببناء السلام، من قبيل توفير الأمن والعدالة والأسس الاقتصادية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وقد أدرجت هذه المسألة في جدول أعمال فريق الاتصال المعني بالأهداف الإنمائية لما بعد الألفية، الذي تترأسه اليابان.

وندرك تماما أن التحديات لا تزال قائمة بشأن كيفية تحقيق التقارب بين وجهات النظر المتباينة فيما يتصل بالكيفية والشكل اللذين يتعين أن تدرج بهما عملية بناء السلام في إطار التنمية القادم. ومن رأينا أن توفير الأمن البشري، المؤكد على حماية الأفراد وتمكينهم، عبر اتباع نهج شامل، يؤدي دورا هاما في ذلك السياق. ولا تزال اليابان ملتزمة بالمضي بالنقاش قدما.

وختاما، أود أن أكرر التأكيد على دعم اليابان القوي والدائم لبناء السلام. فهو عملية طويلة جدا. غير أن اليابان ستواصل المشاركة – سواء على الصعيد الثنائي أم عبر لجنة بناء السلام – في بناء السلام المستدام في بلدان ما بعد الصراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد شين دونغ إيك (جمهورية كوريا) (تكلم بالنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أبدأ بالإعراب عن خالص تقديري لكم، على عقد هذه المناقشة المفتوحة في الوقت المناسب بشأن مسألة بناء السلام في أعقاب انتهاء الصراع. لقد مر نصف العام، وحدث الكثير منذ المناقشة العامة التي عقدت في تموز/يوليه الماضي (انظر S/PV.6805) استنادا إلى التقرير السنوي الخامس للجنة بناء السلام. وأشكر الأمين العام بان كي – مون على إحاطته الإعلامية الأولية وعلى تقريره المتعمق (S/2012/746) الذي يوضح بجلاء المشاكل الحالية والأولويات التي تنتظرنا في المستقبل. وأعرب عن تقديري أيضا لرئيس لجنة بناء السلام، السفير عبد المؤمن، لملاحظاته الثاقبة. وأنا واثق أن التقرير السنوي السادس للجنة بناء السلام سيساعدنا في الوصول إلى فهم أفضل لدور لجنة بناء السلام، فضلا عن تحديد طابع ذلك الدور ومداه.

وكما يشير تقرير الأمين العام حقا، فقد حققت لجنة بناء السلام نموا ثابتا على مدى السنوات الست الماضية بهدف تنفيذ ولايتها بطريقة فعالة عن طريق حفز الجهود الدولية المبذولة لمساعدة البلدان الخارجة من حالات الصراع على تحقيق السلام المستدام.

وقد أُحرز تقدم ملحوظ بسبب العديد من العوامل التي تشمل القيادة بطريقة أكثر فعالية من قبل أفرقة الأمم المتحدة في الميدان، والدعم القوي من جانب الأمم المتحدة في مجال بناء القدرات الوطنية، وملكية عمليات بناء السلام، فضلا عن توفير آلية تمويل محسّنة لدعم بناء السلام.

ومع ذلك، فإن الواقع يقر بأن الحالة في معظم البلدان والمناطق الخارجة من الصراع – إن لم تكن جميعا – لا تزال هشة، في حين لم تتراجع التحديات أمامنا إلا بالكاد. فقبل يومين فقط اعتمدت قوات التمرد – في جمهورية أفريقيا الوسطى، التي هي إحدى التشكيلات القطرية للجنة بناء السلام – على استخدام القوة لتحقيق هدفها. وليست هذه سوى واحدة بين العديد من الحالات التي تبين أنه ينبغي أن تركز جهود بناء السلام على منع تكرار نشوب الصراع. ويجب أن يكون مجلس الأمن أيضا على استعداد للاستجابة على وجه السرعة لتكرار نشوب العنف في حالات ما بعد الصراع.

وبعد، فإنني أود أن أشدد على النقاط التالية من وجهة نظرنا الوطنية.

أولا، ينبغي أن تبذل جهود بناء السلام على نحو يزيد من تعزيز واحترام الملكية الوطنية للبلدان المتلقية. ذلك أن الهدف النهائي لبناء السلام لا ينتهي عند استقرار حالة ما بعد انتهاء الصراع، إنما يكمن في إرساء أساس للتنمية المستدامة في الأجل الطويل. وهو أمر مستحيل من دون تعزيز قدرة البلدان المتلقية نفسها. وفي ذلك الصدد، يود وفد بلدي التأكيد على أن تعزيز القدرات المدنية في أعقاب الصراع يشكّل العنصر الأكثر أهمية لتحقيق السلام المستدام والحفاظ عليه.

ثانيا، لقد ثبتت أهمية الشمول في معالجة الأسباب الجذرية للصراع وزيادة شرعية التسوية السياسية. ويتعيّن الاعتراف بدور الجهات الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني وإدماجها في جهود بناء السلام. وتوفر حالة اليمن مثالا جيدا على ذلك. فبفضل إشراك المعارضة خارج البرلمان، بالإضافة إلى الدوائر الرئيسية الأخرى، من قبيل ممثلي المجتمع المدني والمجموعات النسائية والشباب في العملية السياسية، أصبح مؤتمر اليمن للحوار الوطني على مسار أقوى نحو عملية انتقالية شفافة تتسق مع القواعد والمعايير الدولية.

على هذا النحو، يرحب وفدي بجهود الأمين العام لتسليط الضوء على أهمية الشمول باعتباره أحد الاتجاهات ذات الأولوية في تقريره.

ثالثا، ينبغي تعزيز الشراكات بين جميع أصحاب المصلحة، داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، على أن تضطلع لجنة بناء السلام بدور الميسر. تشكل الشراكات الاستراتيجية للأمم المتحدة مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية، مثل البنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي، عاملا حاسما في تأمين الموارد المالية، والتخصيص الفعال لاعتمادات الميزانية. في ذلك السياق، أسعدنا ما شهدناه من تعاونٍ مكثف مع البنك الدولي على مدار السنة، بما في ذلك إطلاق عملية مشتركة لتعزيز المواءمة بين صندوق بناء السلام، والبنك الدولي وغيرهما من الآليات المتعددة الأطراف لتمويل بناء السلام في ذلك الصدد.

وأخيرا، يود وفدي أن يشدد على أهمية زيادة توثيق الروابط والتنسيق بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام في الاضطلاع بولايات بناء السلام ومساعدة البلدان على الوفاء بالمتطلبات المتعددة الأوجه لمرحلة ما بعد الصراع. ينبغي أن يوضح مجلس الأمن بجلاء ما هو نوع النصيحة التي يحتاج إليها من لجنة بناء السلام؛ وعلى اللجنة أن تضع أسلوبا منهجيا لمساعدة مجلس الأمن في تحسين الاستفادة من الدروس المستقاة من خلال أنشطتها المتصلة بالتشكيلات القطرية المخصصة الست. ستضيف الدروس والتجارب المتراكمة من كل واحدة من التشكيلات القطرية المخصصة منظورا قيما إلى خطاب مجلس الأمن.

ما برحت جمهورية كوريا تسهم إسهاما بناءً في أنشطة بناء السلام، بما في ذلك بوصفها نائبا لرئيس لجنة بناء السلام في عام ٢٠٠٩ وعضوا في اللجنة التنظيمية منذ ٢٠٠٨. قدمت كوريا مؤخرا منحة إضافية قدرها ٥٠٠ ٠٠٠ دولار، ليصل مجموع مساهمتها إلى ٤,٥ مليون دولار منذ إنشاء صندوق بناء السلام عام ٢٠٠٦. ويقف وفدي على أهبة الاستعداد لزيادة مساهمتنا المتعددة الأوجه لقضية بناء السلام النبيلة، ويتطلع إلى إجراء المزيد من المناقشات البناءة في مجلس الأمن والجمعية العامة بشأن سبل تنفيذ وتحسين دور اللجنة، بغية جعل السلام حول العالم أكثر استقرارا واستدامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل سويسرا.

السيد سيغر (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): تشكر سويسرا الأمين العام على تقريره عن بناء السلام في أعقاب الصراعات (S/2012/746). نحن لا نزال على اقتناعنا بأنه، من أجل الاستجابة لتحديات عصرنا، يجب تعزيز بناء السلام بشكل عام، وهيكل بناء السلام في الأمم المتحدة على وجه الخصوص. تذخر الأمم المتحدة بالتجارب. ونشيد بالأمين العام والمنظمة للتقدم المحرز حتى الآن. ومع ذلك، لا بد من إحراز المزيد من التقدم.

أود بأن أدلي بثلاثة تعليقات عامة على التقرير. أولا، يشير الأمين العام إلى ثلاث أولويات لبناء السلام، إلا وهي الشمول، وبناء المؤسسات والدعم الدولي المستدام، والمساءلة المتبادلة. نحن نرحب بالاختيار وبترتيب الأولويات الثلاث. تؤكد تجاربنا الخاصة – لا سيما من خلال الرئاسة السويسرية للتشكيلة القطرية لبوروندي التابعة للجنة بناء السلام – أن لهذه الأولويات أهمية حاسمة في نجاح بناء السلام. ومؤتمر المانحين الأخير من أجل بوروندي، الذي عقد في جنيف في نهاية تشرين الأول/أكتوبر، مثال جيد في ذلك الصدد. فقد سمح بتوافق المانحين على جدول أعمال مشترك سبق أن أعدته بوروندي من خلال عملية شاملة. مثل المؤتمر معلما مهما في عملية بناء السلام في بوروندي، ونشعر بالتفاؤل فيما يتعلق بأثره الإيجابي على المدى الطويل. تشكل المبادئ الثلاثة أيضا عناصر مهمة في الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، الذي اتفق عليه في بوسان العام الماضي، وشاركت سويسرا في التوقيع عليه. يمثل الاتفاق الجديد إطارا مفيدا لتنفيذ التدابير الرامية إلى

تحقيق المساءلة المتبادلة؛ وكما لوحظ في التقرير، فإن اتفاقات عمليات الانتقال يمكن أن تساعد في إضفاء الطابع الرسمي على الالتزامات طويلة الأجل بين الدول وشركائها.

ثانيا، نعتقد أن من شأن وجود رؤية واضحة طويلة الأمد لبناء السلام أن يساعد على توحيد جهودنا على نحو أفضل. يضع التقرير الحالي أولويات واضحة لمواصلة الجهود السابقة بصورة فعالة. ومع ذلك، فإن إلقاء نظرة استراتيجية على مجمل هيكل بناء السلام يمكن أن يكون بنفس القدر من الأهمية. ينبغي ألا تتناول المناقشات السبل الكفيلة بالتصدي للتحديات الحالية فحسب، بل ينبغي أيضا أن تبلور رؤية لبناء السلام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في السنوات الخمس إلى العشر المقبلة. وحتى لو بدا الأمر صعبا، فينبغي أن نحاول أن نحدد أهدافا لبناء السلام الناجح، وأن نضع تصورا لدور الأمم المتحدة فيما يتعلق بالجهات الفاعلة الأخرى في بناء السلام. يمكن لمثل هذ ه المناقشة الاستراتيجية أن تساعدنا أيضا في تحسين فهم الروابط القائمة بين هيكل بناء السلام، وغيره من العمليات الأساسية، مثل عملية ما بعد الأهداف الإنمائية للألفية. إن الفجوة المتزايدة بين البلدان المتأثرة بالصراعات وغيرها من البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تثير، بالتأكيد، القلق وتشكل تحديا لفعالية جهودنا. ولذلك، فإننا نؤيد بقوة إدراج اعتبارات بناء السلام في جدول أعمال التنمية لما بعد ٢٠١٥.

ثالثا، من الضروري إحراز المزيد من التقدم في تعميم مراعاة المنظور الجنساني. تمثل خطة عمل الأمين العام لبناء السلام المؤلفة من سبع نقاط والمراعية للاعتبارات الجنسانية (انظر S/2010/466) نقطة انطلاق مفيدة. ما تحقق من تقدم كان مشجعا، لكن هناك حاجة إلى إحراز مزيد من التقدم، خاصة في مجال الحوكمة والانتعاش الاقتصادي. مع إنشاء كيان الأمم المتحدة للمرأة، يستطيع الأمين العام أن يعوّل على الدعم من شريك قوي. ونتوقع أن نشهد في المستقبل النظر بشكل أكثر انتظاما في المسائل الجنسانية وإدراجها في بناء السلام.

ومن الواضح أننا كنا نهتم اهتماما خاصا بالقسم المتعلق بلجنة بناء السلام. نحن نوافق على أنه ينبغي إحراز المزيد من التقدم، لا سيما بشأن النقاط التي شملها استعراض عام ٢٠١٠ (S/2010/393). أود بإبداء خمس ملاحظات محددة في ذلك الصدد.

أولا، وعموما، نعتقد أن ثمة إمكانية أكبر لأن تضطلع الجهات الفاعلة في بناء السلام بدور أكثر مركزية واستراتيجية في إطار الهيكل العام للأمم المتحدة. يصدق ذلك بصفة خاصة على لجنة بناء السلام، بوصفها هيئة استشارية حكومية دولية، فضلا عن مكتب دعم بناء السلام. ويبدو أن دوريهما وما يقدمانه من قيمة مضافة لم يجدا حظهما من الفهم و لم يُستغلا الاستغلال الأمثل.

ثانيا، يجب بذل المزيد من الجهود الهادفة إلى توسيع الحوار والربط بين الجهات الفاعلة المعنية. تتمتع لجنة بناء السلام بموقع فريد للاضطلاع بذلك الدور. فقد استثمرت جهودا كبيرة – إلى حد كبير بفضل مكتب دعم بناء السلام – للتواصل مع منظومة الأمم المتحدة، وبخاصة مجلس الأمن، والمنظمات الدولية الأخرى، مثل البنك الدولي وبنك التنمية الأفريقي. لقد أحرز تقدم كبير، ومن وجهة نظري، تقوم مصارف التنمية بدور أكثر نشاطا في بناء السلام. يجب أن تُستغل تلك العوامل إلى أقصى حد ممكن.

ثالثا، بالإشارة مباشرة إلى نقطتي السابقة، تتسم العلاقة بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام بالأهمية الحاسمة. التبادلات المنتظمة بين الهيئتين مفيدة جدا، سواء من خلال المناقشات المفتوحة مثل مناقشة اليوم، أو من خلال تبادل الأراء بشكل أكثر إمعانا في طابعه غير الرسمي، مثل الحوار الذي نظمته كولومبيا في تموز/يوليه.

نحن مقتنعون بأن لجنة بناء السلام يمكن أن تقدم قيمة مضافة إلى مناقشات المجلس. ويمكن، بصفة خاصة، أن تشكل شبكة أمان للبلدان الهشة التي ليست محط التركيز المباشر لاهتمام المجلس لكنها تحتاج رغم ذلك درجة من الدعم. إن حقيقة أن لجنة بناء السلام تتابع عن كثب البلدان المدرجة في جدول أعمالها تتيح لأعضاء المجلس تركيز جهودهم على الحالات الأخرى الأكثر إلحاحا. وفي المقابل تحتاج لجنة بناء السلام، من ناحية أخرى، إلى دعم المجلس إلى جانب الوصول السريع والمرن إليه في حالة حدوث تدهور مفاجئ في الميدان.

وفي الختام، أؤكد مجددا اعتقادنا أنه ينبغي التصدي على سبيل الاستعجال إلى تحديات بناء السلام وأن للأمم المتحدة دورا مهما تضطلع به في هذا الصدد. وسنواصل دعمنا الكامل للجهود الرامية إلى تحقيق هذه الغاية ومستعدون للإسهام بنصيبنا.

السيد خزاعي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم حركة عدم الانحياز بشأن هذا البند الهام من بنود جدول الأعمال. أود في البداية أن أشكركم، سيدي، على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة. كما أود أن أعرب عن تقديري للسفير مؤمن، الممثل الدائم لبنغلاديش ورئيس لجنة بناء السلام، على جهوده التي لا تكل وبيانه.

تشدد حركة عدم الانحياز مرة أخرى على مواقفها القائمة على المبادئ في ما يتعلق بأنشطة بناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع، على النحو الوارد في الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة السادس عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان حركة عدم الانحياز، المعقود في إيران في آب/أغسطس.

وضع تقرير الأمين العام لعام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء النزاع خطة لتعزيز استجابة الأمم المتحدة لتحديات بناء السلام وتيسير استجابة مبكرة وأكثر اتساقا من جانب المجتمع الدولي. ومنذ ذلك الحين، اتخذت خطوات عديدة من جانب الأمم المتحدة وطائفة واسعة من الأطراف الفاعلة ذات الصلة لاستعادة السلام المستدام في البلدان الخارجة من الصراع، كما ورد في آخر تقرير للأمين العام (S/2012/746). ورغم ذلك، علينا أن ندرك أنه ما زال يتعين عمل الكثير للتصدي للتحديات العامة لبناء السلام وتعزيز العلاقة بين السلام والتنمية. وفي هذا الصدد، تود الحركة التشديد على عدة نقاط.

أولا، عملية بناء السلام عملية متطورة بصفة مستمرة. لا يزال هناك الكثير الذي يتعين تعلمه من أجل استحداث السياسات السليمة وتحديد التسلسل المناسب للأولويات التي تستجيب بشكل كامل لخصائص كل سياق محلي. ومن الضروري أيضا مراعاة تعدد أبعاد حالات الصراع وطابعها المتغير، الذي يتطلب نظرة ثاقبة في الأسباب الجذرية المتعددة الجوانب للصراعات.

ومن المهم أيضا زيادة تعزيز جهودنا الجماعية في مجال بناء السلام لضمان إجراءات أكثر تنسيقا واتساقا في الميدان. ويتطلب هذا أيضا أن تحافظ الأمم المتحدة على دورها المحوري في رؤية مشتركة لبناء السلام وإقامة شراكة أوثق مع جميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، من أجل رفاه الشعوب الخارجة من الصراعات.

ثانيا، تود الحركة أن تؤكد مجددا أن جميع مبادرات بناء السلام والتخطيط لها ينبغي أن يستند إلى مبدأي الملكية الوطنية والاستفادة من التمويل المستدام الذي يمكن التنبؤ به وفي الوقت المناسب. كما نتمسك بموقفنا أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام دائم ومستدام بدون التنمية. ولذلك فإن أهمية الانتعاش الاقتصادي والبعد الإنمائي لعملية بناء السلام لا تحتاج إلى إعادة تأكيد.

ثالثا، في ما يتعلق بلجنة بناء السلام، تعتقد الحركة أن اللجنة تشكل في الواقع منبرا للآلية المؤسسية المنسقة والمتسقة والمتكاملة لتلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان الخارجة من

الصراعات. كما نؤكد مجددا على الدور المحوري للجنة بناء السلام في تزويد الأمم المتحدة بالتوجيه في مجال السياسات وبالاستراتيجيات في أنشطتها لبناء السلام في حالات ما بعد انتهاء الصراع. وفي هذا الصدد، ينبغي أن تولي لجنة بناء السلام اهتماما خاص لضرورة تنمية القدرات الوطنية وتعزيز بناء المؤسسات من خلال الآليات المناسبة مع توفير الموارد المالية والفنية المطلوبة.

ونؤيد التوصية الواردة في تقرير الأمين العام بتشجيع مجلس الأمن ولجنة بناء السلام على الاستفادة من العناصر الهامة التي انبثقت عن المناقشة والحوار التفاعلي المعقود في تموز/يوليه ٢٠١٢، وتشجيع المجلس على مواصلة بيان المشورة التي يطلبها من اللجنة، بما في ذلك أثناء المناقشات المتعلقة بالولايات. وعلاوة على ذلك، نود التشديد على أنه ينبغي مواصلة تعزيز العلاقات المؤسسية بين لجنة بناء السلام والجمعية العامة، فضلا عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونود أن نؤكد ضرورة أن تضع لجنة بناء السلام أشكالا متعددة للمشاركة تناسب الظروف الخاصة للبلدان المختلفة على أساس كل حالة على حدة واحتياجاتها الناشئة، وأن تمارس دورها الوقائي بشكل كامل لتفادي العودة إلى حالة الصراع. وعلاوة على ذلك، كنا نأمل أن يقدم تقرير الأمين العام مزيدا من التفاصيل عن الكيفية التي يمكن بها زيادة توضيح الأدوار والمسؤوليات المناطة بكل من لجنة بناء السلام والأطراف الفاعلة التابعة للأمم المتحدة في الميدان بغية تمكين لجنة بناء السلام من ممارسة ولايتها بشكل كامل.

رابعا، أنتقل إلى الجزء من التقرير الذي يتعلق بالمرأة وبناء السلام، تؤكد الحركة على ضرورة تخفيف التحديات التي توجه النساء والفتيات في حالات ما بعد انتهاء الصراع وتعزيز مشاركتهن الفعالة في عملية بناء السلام. إن المساهمة المحتملة التي يمكن أن تقدمها المرأة في عملية بناء السلام لا تحتاج إلى إعادة تأكيد. وفي هذا الصدد، تعرب الحركة عن تقديرها للجهود الجارية التي يبذلها الأمين العام لكفالة مشاركة المرأة في عملية السلام

وتوفير الخبرة في الشؤون الجنسانية لها، وتشدد على أن المرأة شريك حاسم الأهمية في دعم الركائز الثلاث للسلام الدائم، وهي الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية.

خامسا، نعتقد أن مجالات الأولوية الواردة في تقرير عام ٢٠٠٩ عن بناء السلام في المرحلة التي تعقب مباشرة انتهاء التراع ينبغي أن تظل كما هي. وفي هذا السياق، نشدد على ضرورة تعزيز شمولية عملية بناء السلام والمصالحة الوطنية لكي تكون جميع الأطراف الفاعلة الوطنية في مركز يتيح لها المشاركة بشكل فعال في عملية بناء السلام. من شأن المشاركة الفعالة لجميع الأطراف الفاعلة الوطنية، بما في ذلك الفئات المهمشة، أن تخفف حدة الحالة والإسهام إسهاما كبيرا في كفالة الملكية الوطنية في تحقيق أهداف بناء السلام من خلال رؤية مشتركة للتنمية الوطنية.

ويمكن لمشاركة المرأة على نحو كامل وفعال أن تزيد من تعزيز هذه العملية.

سادسا، نكرر القول إن الملكية الوطنية مبدأ أساسي لاستعراض القدرات المدنية. وتؤكد الحركة من جديد على أهمية القدرات المدنية الموجودة ضمن العالم النامي، وتعرب عن استعدادها لدعم القدرات الانمائية الوطنية وبناء المؤسسات دعما لأنشطة بناء السلام في حالات ما بعد الصراع، فضلا عن تعزيز التعاون الإقليمي والتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. ونود أيضا أن نؤكد الحاجة إلى انخراط اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام واللجنة الخامسة، التي ستظل تؤدي دورا رئيسيا في النظر في استعراض القدرات المدنية، نظرا لآثارها الإدارية والمتعلقة بالميزانية.

سابعا، مثلما تم تأكيده في تقرير الأمين العام، إن إعادة بناء المؤسسات الوطنية تتطلب الدعم السياسي والمالي الدولي المستدام. ولا بد للمقر أن يكفل القدرة على الاضطلاع بهذه المهام في الميدان. وفي هذا الصدد، ومع التشديد على ضرورة كفالة التمويل المستدام للبلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام، نعرب عن قلقنا إزاء الافتقار إلى التنسيق والاتساق في ما بين المانحين الماليين، الامر الذي يسبب الازدواجية والتكرار في مجالات بعينها، وإهمال مشاريع حفّازة أخرى. وفي هذا الصدد، ندعو إلى إنشاء آلية في إطار لجنة بناء السلام تقوم، داخل كل تكوين قطري، بمراجعة السبل والوسائل لكفالة وحدة الجهود التي يبذلها المانحون، بالتعاون الوثيق مع البلدان المضيفة.

وفي الختام، تكرر الحركة مرة اخرى التزامها الكامل بمشاطرة مدخلاتها، وبالمشاركة البناءة في المناقشات المقبلة بشأن بناء السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل ماليزيا.

السيد عبد الله (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أتقدم اليكم، سيدي، والى بلدكم المملكة المغربية بخالص التهاني على تولي رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأود أيضا أن أعلن عن تأييد ماليزيا للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

كما يود وفدي أن يشكر الأمين العام على إعداد التقرير الوارد في الوثيقة S/2012/746، المعنون ”بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع“. ويرحب وفدي بالتقرير وبالنتائج والاستنتاجات التي خلص اليها. فالتقرير مرجع قيّم عن التقدم المحرز في بناء السلام بعد الصراع. وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يشاطركم بعض وجهات النظر ذات الصلة التي تعتبرها ماليزيا هامة بالنسبة الى التقرير.

إن البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بعد الصراع تواجه العديد من التحديات النابعة من داخل أراضيها ومن خارجها. وقد أثبتت التجربة أن الحكومة الخارجة من الصراع، التي تشرع في بناء المؤسسات، وإعادة الإعمار، وبناء الدولة تتطلب الدعم من المجتمع الدولي. ويوفر الدعم لهذه البلدان المساعدة اللازمة للخروج من الصراع بنجاح. وسوف يحدد التصدي لهذه التحديات نجاح أو فشل التحول من الصراع إلى السلام.

وبرامج بناء الدولة وإصلاح الحكومة لا يمكن فرضهما من جانب كيانات خارجية. بدلا من ذلك، يجب أن يتصف الاصلاح السياسي الدقيق وجهود بناء الدولة بالشمولية وبالملكية الوطنية القوية. وهذا أمر مهم، حيث أن لحكومات البلدان الخارجة من الصراع الخبرة والولاية القانونية لقيادة تغيير الدولة. وهكذا، فإن الملكية الوطنية تتطلب من الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لبناء السلام أن تؤدي دورا داعما في بناء الدولة والإصلاح. وسوف تساعد هذه الشراكة على كفالة تحقيق السلام الدائم في البلد. ومع ذلك، نظرا لأن التحديات تختلف من بلد إلى بلد، تتشاطر ماليزيا وجهة نظر مماثلة حول الحاجة إلى ارساء المبادئ العامة والمبادئ التوجيهية لدى وضع برامج بناء القدرات الوطنية.

وثمة مسألة أخرى ذات صلة بتجربة نجاح العملية الانتقالية هي البرنامج الوطني القوي لبناء القدرات، الذي يجب وضعه في إطار برنامج منسق لبناء السلام. ويود وفدي أن يؤكد على أهمية مختلف ميادين الخبرة، بما في ذلك العدالة، وإنفاذ القانون، وبناء المؤسسات، وبرامج التنمية الاقتصادية وهي تشمل التنمية الاجتماعية، التي يُحتاج إليها عند مساعدة البلدان الخارجة من الصراع. وفي هذا الصدد، نشدد على أهمية الشراكة مع البلدان التي مرت بصراعات بوصفها مصادر محتملة لتوفير الخبرة والشراكة لدى وضع البرامج والوحدات النموذجية.

ولا يمكن مساعدة البلدان الخارجة من الصراع بنجاح دون وجود موارد مالية كافية. وترحب ماليزيا بالتعهدات التي جرى تقديمها خلال الاجتماع السنوي الاخير الذي عقده أصحاب المصلحة التابعون لصندوق بناء السلام. ونحن نتشاطر الرأي القائل إن الدعم المالي المتواصل له نفس أهمية الإرادة السياسية في الانتقال إلى تحقيق السلام بنجاح. وقد أظهرت التجربة الأخيرة في بناء السلام أن نجاح انتعاش البلدان الخارجة من الصراع يتطلب الدعم المالي الدولي الطويل الامد والمتواصل. وفي حين قد تتفاوت الفترة الزمنية، فإن البلدان الخارجة من الصراع قد تتطلب الدعم الدولي لمدة تصل إلى ١٥ عاما، أو حتى تستطيع مؤسساتها الوطنية أن تفي بالاحتياجات المحلية في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي.

وتود ماليزيا تكرار الكلام عن أهمية الدور الذي تضطلع به لجنة بناء السلام في تطوير استراتيجيات بناء السلام، وتعبئة الموارد والقدرات المدنية، التي تعد أساسية لنجاح مبادرات بناء السلام. ويعتقد وفد بلدي أن استراتيجيات بناء السلام يجب أن تركز على تضمين خبراء مدنيين كركيزة أساسية في بناء الدولة وفي التطورات المؤسسية والاقتصادية. وفي حين أن عمليات حفظ السلام تسعى إلى تحسين الأمن والاستقرار، فإن بناء السلام يشمل ميدانا أوسع نطاقا في تحسين الأمن البشري، والتنمية الاقتصادية، والعمالة، وبناء الدولة.

ومن الممكن رؤية مثال على هذه التجربة في جنوب شرقي آسيا. إن ماليزيا ما فتئت تشارك بنشاط في تيسير المحادثات بين جبهة مورو الإسلامية للتحرير وحكومة الفلبين. ومنذ عام ٢٠٠٢، تساهم ماليزيا في توفير المراقبين، بمن فيهم الخبراء العسكريون وأفراد الشرطة والخبراء المدنيون في جنوبي الفلبين. ونحن نرحب بالتوقيع مؤخرا على اتفاق إطاري في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر بين حكومة الفلبين وجبهة مورو الإسلامية للتحرير. ومن خلال مفهوم الاعتدال والمشاركة البناءة، سوف تواصل ماليزيا تطبيق هذه القيم الهامة وهذا المبدأ الهام في نهجها لبناء السلام.

وترى ماليزيا أن تنمية رأس المال البشري عنصر أساسي لبناء السلام. وبصفة ماليزيا عضوا في تشكيلة غينيا التابعة للجنة بناء السلام، فهي تستضيف ما يزيد على ٣٠٠ طالب غيني في مختلف الجامعات الماليزية. وتشارك ماليزيا في تهيئة فرص العمالة في غينيا، مع وضع استثمارات في القطاع المالي، والمشاركة المباشرة في صناعة البناء في غينيا. وتولصل ماليزيا توفير التدريب والمساعدة التقنية في وضع برنامج وطني شامل للتنمية في غينيا. وحتى الآن، استفاد ٨١ مسؤولا غينيا من مختلف برامج التنمية البشرية التي جرى تنفيذها تحت رعاية برنامج التعاون التقني الماليزي منذ عام ١٩٩٣.

وما فتئت ماليزيا تشارك بنشاط في المبادرات الدولية المعنية بالأمن وبناء السلام. وترى ماليزيا أن مساعدة البلدان الخارجة من الصراع تنطوي على الحاجة إلى وضع استراتيجية متطورة لبناء السلام. ونحن نتطلع إلى مواصلة الإسهام في العمل على وضع وتطوير استراتيجيات بناء السلام، والمبادرات الإنمائية، وبناء القدرات المدنية دعما للبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية نحو السلام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد فريلاس.

السيد فريلاس (تكلم بالإنكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الاوروبي ودوله الأعضاء. ويؤيد هذا البيان البلد الذي هو في طريقه الى الانضمام كرواتيا؛ والبلدان المرشحة جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، أيسلندا، صربيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، والمرشحان المحتملان ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا وأرمينيا وجورجيا.

بادئ ذي بدء، أود أن أهنئ الممثل الدائم لبنغلاديش، السفير مؤمن، على قيادته بوصفه رئيسا للجنة بناء السلام طوال الاشهر الاثني عشر الماضية.

إن المناقشة الجارية اليوم تمثل فرصة جيدة جدا لتقييم الجهود التي بذلت والنتائج التي تحققت في مجال بناء السلام على مدى السنوات الماضية. وفي هذا السياق، أود أن ابدأ بطرح سؤال واحد: هل الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أفضل تجهيزا اليوم، مقارنة بثلاث سنوات مضت، لمواجهة التحديات المتعددة الأوجه لبناء السلام؟

الجواب الذي يأتي مباشرة من آخر تقرير للأمين العام (S/2012/746) المؤرخ ٨ تشرين الأول/أكتوبر هو نعم. ومع ذلك، من الواضح أنه لا يزال هناك طريق طويل يتعين اجتيازه.

ويشير التقرير إلى المجالات التي تحققت فيها إنجازات في مجال تعزيز الجهود الرامية إلى بناء السلام الدائم في البلدان الخارجة من نزاعات. وتشمل الأمثلة على ذلك خضوع قادة الأمم المتحدة للمساءلة؛ ونشر القيادات العليا؛ والموظفين الميدانيين والخبراء؛ والعمل داخل الأطر الاستراتيجية المتكاملة، وإقامة الشراكات مع المجتمع الدولي، والخبرة في مجال بناء المؤسسات.

لكن التقرير يقدم أيضا تقييما صريحا عن أوجه القصور ويشير إلى المجالات بالغة الأهمية التي تتطلب المزيد من العمل. وتشمل هذه المجالات التخطيط المراعي للمنظور الجنساني ومشاركة المرأة في بناء السلام والحوكمة، والانتعاش الاقتصادي.

ويعد التصدي للتحديات التي يمثلها بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع مسعى مستمرا يتطلب الالتزام المتواصل والجهود المنسقة والمتكاملة لجميع الأطراف المعنية. ومع أن الأمم المتحدة هي الجهة الأكثر أهمية القادرة على دعم تعافي البلدان الخارجة من النزاع، فإنها لن تتمكن من القيام بذلك حصرا بمفردها. وعلى الأمم المتحدة مواصلة التنسيق مع شركائها – بما في ذلك الدول الأعضاء، والنظراء الوطنيون والمنظمات الإقليمية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني – للاستفادة بشكل تعاوني من مهاراتهم وخبراتهم من أجل كفالة إحراز التقدم. ويتعين القيام بذلك كله في إطار المبدأ الشامل للملكية الوطنية.

والاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على استعداد للاضطلاع بدورها. وللمرة الأولى نصت معاهدة لشبونة صراحة، على أن أحد الأهداف الرئيسية للعمل الخارجي للاتحاد الأوروبي هو الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات وتعزيز الأمن الدولي، وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه.

ويشارك الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في مجال بناء السلام ولديه مجموعة واسعة من السياسات الخارجية، والصكوك والأدوات – الدبلوماسية، والتعاون الإنمائي، والإجراءات في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وسياسة الأمن والدفاع المشتركة، ضمن أمور أخرى – التي تهدف إلى التصدي للتحديات المتمثلة في بناء السلام. ولا تتوقف فعاليتنا في متابعة المهمة المعقدة المتمثلة في بناء السلام على قدرتنا على تحديد المزيج المناسب من تلك السياسات والصكوك والأدوات فحسب، بل أيضا على اتخاذ نهج شاملة نحو الاضطلاع بالمهمة وكفالة الاتساق العام.

ويتعاون الاتحاد الأوروبي بالفعل مع الأمم المتحدة في جهود بناء السلام. ويشيد تقرير الأمين العام ببعض هذه النماذج، مثل الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي بشأن الموارد الطبيعية ومنع نشوب النزاعات، وهي مشروع يسعى إلى تحسين الإبلاغ عن المساعدة في مجال بناء السلام في ليبريا، والشراكة بين الاتحاد الأوروبي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة بشأن تعزيز المرأة والسلام والأمن؛ ومساعدات الاتحاد الأوروبي المقدمة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال أعمال الوسطاء المطلعين، والاتصال المنتظم مع نظراء الأمم المتحدة العاملين في مسائل منع نشوب النزاعات وبناء السلام، وبشكل رئيسي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية.

وفي السياق ذاته، يؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة مبادرة القدرات المدنية. وكما يذكر تقرير الأمين العام، ستطبق المبادرة عبر الاستجابات المختلفة لمنظومة الأمم المتحدة. ونشجع منظومة الأمم المتحدة على مواصلة العمل على إيجاد الطرق المثلى لتكون أكثر حساسية واستجابة وابتكارا في حالات ما بعد التراع.

ويحرص الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه على مواصلة جهودها لبناء السلام في المجالات الثلاثة التالية: لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام، والاتفاق الجديد من أجل المشاركة الدولية في دعم الدول الهشة، ومشاركة النساء في بناء السلام. وبالنسبة للجنة بناء السلام، كنا مؤيدا قويا منذ البداية، ولا نزال مصممين على مساعدة تلك الهيئة في تحقيق أقصى إمكاناتها. ونشاطر رأى الأمين العام ومفاده أن على اللجنة أن تواصل استكشاف أشكال مشاركةٍ أقل وطأة وأكثر مرونة. وينبغي للجنة أن تعمل بشكل أفضل على تنسيق ودعم الجهات الفاعلة المختلفة على مستوى الأمم المتحدة والمستوى الوطني في الميدان. ومن شأن هذه التغييرات أن تتيح للجنة إضافة قيمة أكبر لعملية صنع القرار في مجلس الأمن وبالتالي تعزيز العلاقة بين الهيئتين.

ويعد صندوق بناء السلام جزءا لا يتجزأ من هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام. بل هو آلية تمويل سريعة الاستجابة يدعمها بقوة العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وفيما يتعلق بالاتفاق الجديد، ستريد من تعزيز دعمنا، لا سيما من خلال المعونات الإنمائية، والحفاظ على الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة ومجموعة الدول الهشة السبع في تنفيذ الاتفاق الجديد، آخذين في الاعتبار الحاجة إلى إعداد سياقات في مرحلة ما بعد عام ٢٠١٥. وندعو إلى استخدام أوجه التآزر بين لجنة بناء السلام والاتفاق الجديد حتى لا تتداخل جهود العمل ويستفاد من أوجه التآزر إلى أقصى حد ممكن.

وبالنسبة لمشاركة المرأة في مجال بناء السلام، سنواصل تعزيز الدور الذي تضطلع به المرأة في توطيد السلم والأمن الدوليين. وقدم مجلس الأمن تقريرا في العام الماضي، مفاده أن مشاركة المرأة في حل التراعات لا تزال منخفضة للغاية. ومن ضمن اتفاقات السلام التسعة الموقعة منذ ٢٠١١، لا يتضمن سوى اتفاقين أحكاما لكفالة حقوق المرأة. ونحن بحاجة إلى كفالة مشاركة المرأة في جميع مراحل عمليات السلام، ومن وقت مبكر. وهذا سيساعد على ضمان إدراج حقوق المرأة ومنظوراها في مراحل لاحقة من عملية السلام.

ويؤدي عدم مشاركة المرأة في مفاوضات السلام الرسمية إلى غياها عن الهيئات التي لها أثر فعال في إرساء الأسس لمجتمع جديد في أعقاب انتهاء التراع، مثل هيئات صنع القرار السياسي، ولجان الإصلاح الدستوري والتشريعي، وهيئات الحقيقة والمصالحة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بشدة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وتدعم دعما كاملا وضع أهداف ملموسة في مجالات مشاركة المرأة على قدم المساواة في صون وتعزيز السلام والأمن، وتؤيد تعميم مراعاة المنظور الجنساني في منع نشوب التراعات، ومفاوضات السلام، وعمليات حفظ السلام وبناء السلام وإعادة الإعمار في أعقاب انتهاء التراع.

وختاما، لا يسع المجتمع الدولي سوى مواجهة التحدي المتمثل في دعم البلدان الخارجة من التراع في بناء السلام الدائم. وتضطلع الأمم المتحدة، بشرعيتها العالمية، وبالشراكة الوثيقة والتنسيق مع الجهات الفاعلة الرئيسية، بدور مركزي. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مصممين بقوة على دعم هذه الجهود الجماعية بهمة بغية مساعدة البلدان بشكل أفضل في بناء السلام المستدام.

الرئيس (تكلم بالفرنسية) أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد غروندیتس (السويد) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد السويد البيان الذي أدلى به للتو المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

ونشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة، ونشكر الأمين العام على تقريره الوارد في الوثيقة S/2012/746. ونوافق على أن ثمة تقدما محرزا. ومع ذلك، على المجتمع الدولي أن يواصل تعزيز قدرته على نحو فعال لإدارة بناء السلام. وأود أن أشير إلى ثلاثة تحديات تراها السويد في هذا الصدد.

التحدي الأول هو كفالة استجابة منسقة تنسيقا جيدا من المجتمع الدولي. ونلاحظ باهتمام السياسة الجديدة بشأن عمليات الانتقال في الأمم المتحدة في سياق تقليص قوام البعثات أو انسحابها. وسيتطلب التنفيذ الناجح التخطيط المبكر، التي تشترك في إجرائه الهيئات الفاعلة للأمم المتحدة والنظراء في الدولة المضيفة، وذلك لضمان الانتقال السلس في جميع المراحل.

ويعد توحيد الأداء في الأمم المتحدة أحد العوامل الهامة في تحقيق الانتقال السلس، لكنه ليس كافيا. وتود السويد التأكيد على أهمية الجوانب الأخرى مثل التركيز على إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بشأن أولويات بناء السلام، وكفالة عمل جهود حفظ السلام وبناء السلام بالترادف، وضمان أن تجد منظومة الأمم المتحدة ككل سبلا للتنسيق على نحو أوثق مع المؤسسات المالية الدولية والشركاء الثنائيين، وعلى الأقل فيما يتعلق بضمان وحشد تمويل يمكن التنبؤ بتوفره ومستدام.

والتحدي الثاني هو ضمان تعزيز الحوار مع البلد المضيف ودعمه من خلال إبرام اتفاق مشترك. وسيعمل المجتمع الدولي لمصلحة البلد المضيف بصورة أفضل إذا تمكن من كفالة توجيه رسالة مشتركة ومستدامة بشأن المسائل الرئيسية. وأثبت إنشاء ما يسمى ببيانات الالتزامات المتبادلة في التشكيلات القطرية التابعة للجنة بناء السلام أنها أداة مفيدة للحوار والتوجيه المشترك. وعلى نحو مماثل، يتيح الاتفاق الجديد من أجل المشاركة الدولية في دعم الدول الهشة ووثائقه فرصة ممتازة للبلد المضيف لوضع الأساس لبذل جهود مشتركة مع الشركاء الثنائيين، والمؤسسات المالية الدولية ومنظومة الأمم المتحدة. وسيساعد هذا على تعزيز الملكية الوطنية، وتشجيع استخدام النظم المالية الوطنية، والربط بين أولويات الأمن وبناء السلام والاستدامة المالية، والشفافية ومكافحة الفساد.

لدى وضع هذه الصكوك التي ترتب التزامات متبادلة، ينبغي لنا البناء على الخبرات الموجودة وضمان اتساقها مع الأولويات الوطنية، وتحاشي الازدواجية أو إعداد تقارير موازية. وينبغي أن يكون الهدف اساس واحد مشترك للحوار، والالتزامات، والإبلاغ.

أما التحدي الثالث فيتصل بأهمية الشمولية. وترحب السويد بالتركيز على الشمولية في تقرير الأمين العام، وهو جانب رئيسي لا يتناول المصالحة بعد الصراع العنيف فحسب، بل أيضا يعالج الأسباب الجذرية للصراعات. من المهم بشكل خاص أن نلقي نظرة أعمق على الطريقة التي يتم بها تناول قضايا الموارد الطبيعية والأراضي، ودور الصناعات الاستخراجية، والتقيد بسيادة القانون، وكيفية جمع الإيرادات واستخدامها للصالح العام.

ويذكر التقرير بصورة منطقية أنه ينبغي للكيانات التابعة للأمم المتحدة أن تكفل في وقت مبكر تحديد العوامل التي تسهم في التهميش والتطرق إليها عند وضع استراتيجيات بناء السلام. إن المشاركة المتعمقة للسويد في ليبريا، على الصعيد الثنائي ومن خلال ترؤس تشكيل ليبريا التابع للجنة بناء السلام، تهدف إلى دعم جهود الشمولية والمصالحة واللامركزية.

وعلاوة على ذلك، ستساعد أيضا محاور العدالة والأمن في ليبيريا التي يمولها صندوق بناء السلام لتوفير الخدمات والوجود الحكومي في جميع أرجاء البلاد.

ونحن نؤيد أيضا التشديد الوارد في تقرير الأمين العام على تعزيز الجهود المتعلقة بنوع الجنس. ويمكن للتعاون الإقليمي أن يدعم هذا، كما بين ذلك الحوار الإقليمي بشأن تعزيز دور قيادي للمرأة في السلام والأمن في غرب أفريقيا، وهو حوار نظمته مؤخرا بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة الأخرى في المنطقة. وكانت التوصيات واضحة، أي تعزيز دور المرأة في جهود بناء السلام، وبخاصة في مجال الوساطة، بما في ذلك في بعثات السلام التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

أما فيما يتعلق بالجانب الأكثر هيكلة لعملنا في بناء السلام، فإن السويد تؤيد زيادة التفاعل المنتظم بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن. علينا أن نبني على الحوارات التفاعلية في العام الماضي. ويمكن أن يكون مجلس الأمن أكثر تحديدا في التماس إسداء المشورة من لجنة بناء السلام، بما في ذلك في سياق عمليات تجديد ولايات حفظ السلام.

في الوقت نفسه، نحض لجنة بناء السلام على أن تقوم من جانبها بزيادة إظهار المساهمات المحددة التي يمكن أن تقدمها إلى مداولات مجلس الأمن ومنظومة الأمم المتحدة ككل. وفي النهاية، يجب أن تقاس فعالية لجنة بناء السلام بدرجة تأثيرها على الصعيد القُطري. ولإحداث أثر في ذلك، من الحيوي تعزيز الصلات مع البعثات في الميدان. ومن العناصر الجوهرية في هذا الصدد تقديم الدعم الفعال للممثلين الخاصين للأمين العام والأفرقة القُطرية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل الدانمرك.

السيد لورسن (الدانمرك) (تكلم بالإنكليزية): أولا، أود أن أؤكد بأن الدانمرك تؤيد بيان الاتحاد الأوروبي.

أود أن ابدأ كلمتي بتوجيه الشكر إلى الرئاسة المغربية على تنظيم مناقشة اليوم التي جاءت في أوانها والتي تركز على بناء السلام بعد انتهاء الصراع. وترحب الدنمارك بتقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746). ونود أيضا أن نشكره على التزامه الشخصي بتعزيز جهود الأمم المتحدة صوب بناء سلام دائم في البلدان الخارجة من صراع.

من المهم للغاية أن نواصل تعزيز قدرات الأمم المتحدة في مجال بناء السلام، وأن تعمل الأمم المتحدة في الوقت المناسب على تقديم الدعم المتماسك والمتكامل للعمليات ذات القيادة والملكية الوطنية. وفي رأينا، أن العنصر الرئيسي للنجاح يكمن في تحقيق نتائج محددة فعليا على أرض الواقع، نتائج شاملة وتحفزها المطالب. إن ذلك النوع من الملكية والقيادة الذي أظهرته مجموعة السبعة زائد واحد جدير بالذكر وينبغي تشجيعه. وفي هذا الصدد، فإن شراكات جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك المؤسسات المالية الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، كلها حاسمة لضمان الاستقرار في الأجل الطويل، وتحقيق أقصى قدر من الاتساق وتحاشي التداخل.

ويبين تقرير الأمين العام أن تنفيذ جدول أعمال عام ٢٠٠٩ قد مكن الأمم المتحدة من الاستجابة لأولويات ما بعد انتهاء الصراع مباشرة على نحو أكثر تماسكا وفعالية، وفي الوقت المناسب (S/2012/746، الفقرة ٢). وهذا تطور موضع ترحيب، ويحتاج إلى المزيد من التركيز والاهتمام على طائفة واسعة من القضايا المترابطة التي تواجه منظومة الأمم المتحدة بشكل يومي.

ويقر التقرير أيضا بأن إحراز التقدم في عدد من المناطق كان أقل إعجابا. والدانمرك لديها اهتمام كبير بمواصلة ذلك التقدم نحو تعزيز وزيادة مشاركة المرأة في بناء السلام والحكم

والانتعاش الاقتصادي. وتؤيد الدانمرك بشدة القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠)، ووضع أهداف محددة لضمان مشاركة المرأة على قدم المساواة في تعزيز السلام والأمن.

إن بناء السلام بعد انتهاء الصراع يتصدر بصورة متزايدة، ولسبب وجيه، جدول أعمالنا الدولي الجماعي. وما من بلد خارج من صراع أو ضعيف حقق أيا من الأهداف الإنمائية للألفية. تؤدي الأمم المتحدة دورا مركزيا في معالجة هذه المسألة المعقدة والملحة. وتحقيقا لهذه الغاية، ما انفكت الدانمرك نصيرا قويا لوضع هيكل لبناء السلام في الأمم المتحدة أكثر طموحا وأكثر فعالية، والدانمرك على استعداد للوفاء بذلك.

تأمل الدانمرك في عام ٢٠١٣ أن تصبح عضوا في اللجنة التنظيمية التابعة للجنة بناء السلام. كما ورد في تقرير الأمين العام، ينبغي أن تواصل لجنة بناء السلام تعزيز دعمها السياسي للبلدان الخارجة من صراع لتحقيق اتساق أكبر بين الصناديق والمبادرات، وحشد الدعم الدولي.

وعلاوة على ذلك، تدعم الدانمرك عمل صندوق بناء السلام. فالصندوق يقدم دعما ماليا حاسما في الوقت المناسب ويعمل على سد الثغرات المالية خلال الفترة الانتقالية الحرجة. ونتيجة لذلك، قررت الدنمارك مؤخرا تجديد دعمها المالي بتقديمها مساهمة جديدة قدرها ٥٠ مليون كرونة دنماركية، أي حوالي ٨,٦ مليون دولار، للسنوات ٢٠١٢-٢٠١٤.

نحن مقتنعون بأن أحد العناصر الرئيسية في نجاح نهج متكامل لبناء السلام بعد انتهاء الصراع يتطلب النشر السريع والسلس للقدرة المدنية، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أم خارجها. وأود في هذه المناسبة أن أؤكد مجددا دعم الدانمرك، بما في ذلك من خلال تقديم دعم مالي كبير من أجل مبادرة الأمين العام لبناء القدرات المدنية، ويعمل الفريق بدأب على تعزيز هذا العمل الهام. وترحب الدانمرك بتقرير الأمين العام عن القدرات المدنية في أعقاب انتهاء الصراع (S/2011/527)، وتشجع على مواصلة إحراز تقدم بشأن هذا الجانب المركزي في جهود تحقيق الاستقرار بعد انتهاء الصراع.

إن الدانمرك بوصفها رئيسا مشاركا للحوار الدولي المعني ببناء السلام وبناء الدولة، تشجع منظومة الأمم المتحدة على زيادة التركيز على الاتفاق الجديد بشأن المشاركة الدولية في الدول الهشة عند العمل مع البلدان المتضررة من الصراعات والبلدان الهشة. اجتمع في وقت سابق من هذا الأسبوع في جوبا، جنوب السودان، فريق توجيه الحوار الدولي وأكد أنه يوجد تركيز قوي على تنفيذ صفقة جديدة في البلدان الرائدة في السنوات المقبلة. أن التحدي الحقيقي يكمن بطرق عديدة في إنشاء شراكة قوية ودائمة على الصعيد القُطري. وتؤدي الأمم المتحدة دورا رئيسيا في هذا الصدد. إن الطموح في بناء السلام وبناء دول أقوى في بعض من أفقر الدول في العالم والدول الهشاشة جدا، والصفقة الجديدة يمكن أن يحدثا فرقا حقيقيا في هذا الصدد يتمثل في دعم العمليات التي تعود فيها القيادة والملكية للبلد، ويقودها البلد فيها عملية الخروج من طور الهشاشية.

إن الدول الهشة بعيدة عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية. وهذه مسألة غير مستدامة. إذ تعتقد الدانمرك انه يجدر بنا أن نبني على عمل الحوار الدولي بشأن بناء السلام وبناء الدولة، بما في ذلك أهداف بناء السلام وبناء الدولة، والعمل على ضمان اعتراف الاطار الانمائي الجديد لما بعد ٢٠١٥ بأن السلام والأمن والتنمية مترابطة ببعضها البعض

في الختام، فإن الدانمرك ملتزمة بالقيام بدورها. وفي السنوات القادمة ستزيد من مستوى دعمنا وتعاوننا مع الدول الهشة، وستواصل الدنمارك تقديم الدعم الكامل للعمل الذي يقوم به الأمين العام في هذا الصدد.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد خان (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن بناء السلام بعد انتهاء التراع. كما أود أن اشكر الأمين العام على ملاحظاته، وان أعرب عن تقديري للسفير مؤمن، رئيس لجنة بناء السلام، على مداخلته المفيدة.

وتعلن إندونيسيا تأييدها للبيان الذي أدلى به ممثل إيران بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

ونشيد بالأمين العام وفريقه على التقدم المحرز في جدول أعمال عالمي يتسم بالدينامكية والصعوبة يتمثل في مساعدة البلدان المتضررة من التراع على شق طريقها نحو تحقيق السلام والتنمية. بيد أن المطلوب من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بذل جهد مكثف ومستمر بصورة أكبر لتعميق التأثير على أرض الواقع وتعزيز قدرات مؤسسات البلدان لكي تتمكن من توطيد السلام بفعالية.

ويثلج صدر وفد بلدي أن يعلم انه أحرز تقدم كبير في سياق تنفيذ برنامج عمل عام ٢٠٠٩ في مجال بناء السلام، وعلى نحو أكثر تواضعا، خطة العمل ذات السبع نقاط لبناء السلام المراعي للمساواة بين الجنسين.

وكما ورد في تقرير الأمين العام (S/2012/746)، ما زالت بلدان مرحلة ما بعد التراع تعاني في أحيان كثيرة ولسنوات من انعدام الاستقرار بعد انتهاء التراع المسلح، مع ارتفاع معدلات الانزلاق من جديد في العنف. وتلك الحالة تستدعي القلق العميق. ويتوقف نجاح بلدان مرحلة ما بعد انتهاء التراع بشكل أساسي على جودة عملياتها لبناء السلام المحددة والمملوكة والمدفوعة وطنيا. وفي الوقت نفسه، تتوقف هذه الجودة إلى حد كبير على الدعم المقدم من هيكل عالمي لبناء السلام قوي وسريع الاستجابة.

ولذلك من دواعي سرور إندونيسيا أن لجنة بناء السلام، باعتبارها كيانا رئيسيا في مجال بناء السلام على الصعيد العالمي، ما فتئت تخطو خطوات هامة نحو النهوض بالمسائل المتعلقة ببناء السلام وزيادة اتساق واستدامة الدعم الذي تقدمه للبلدان المدرجة في جدول أعمالها. وتؤيد إندونيسيا تأييدا تاما جدول أعمال الأمم المتحدة في مجال بناء السلام في بلدان ما بعد انتهاء التراع وستواصل دعم أعمال لجنة بناء السلام والدور الحيوي الذي تضطلع به اللجنة، التي تعمل إندونيسيا عضوا فيها. ومع أننا نتفق مع التوصيات التي يقدمها الأمين العام إلى لجنة بناء السلام، فإنني أود أن أدلي بالملاحظات الإضافية التالية.

أولا، يكتسي أهمية بالغة التأكيد الوارد في التقرير بأكمله على تعزيز مبدأ الملكية الوطنية. كما نرحب بتجديد تأكيد مجلس الأمن على هذا المبدأ في بيانه الرئاسي المعتمد حديثا (S/PRST/2012/29). وعلى نحو ما شدد عليه الرئيس يودويونو في ملاحظاته في أيلول/سبتمبر هذا العام (انظر A/67/PV.6)، فان الشعور بالملكية في مجال بناء السلام أمر بالغ الأهمية. ويتعين علينا حينما ندعم جهود البلدان في مجال بناء السلام ضمان أن ندرك بشكل أفضل احتياجات جميع أصحاب المصلحة وتطلعاتهم. وبغية تعزيز الملكية، لا بد أن تشكل الأولويات المحددة على الصعيد الوطني مخطط تقديم الدعم الدولي. وتؤيد إندونيسيا ملاحظة الأمين العام المتعلقة بضرورة تعزيز لجنة بناء السلام لاستراتيجيتها لزيادة الاتساق ومواءمة المانحين مع الخطط الوطنية لبناء السلام.

ثانيا، إن بناء السلام الفعال هو الذي يطلق إمكانية تحقيق التقدم والتنمية. وتحقيقا لتلك الغاية، تكتسي أهمية بالغة المساعدة التي تقدمها الأمم المتحدة والشركاء الثنائيون والإقليميون والمتعددو الأطراف ذوو الصلة. ومن أجل مساعدة بلدان ما بعد انتهاء التراع بشكل كاف، يقتضي إطار الدعم الدولي المتعدد الموارد التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بين أطرافه

الفاعلة. وبوسع توصيات لجنة بناء السلام في هذا الصدد أن تضطلع بدور هام. كما نعتقد أن إطار الدعم يتطلب عملية أكثر شفافية وخضوعا للمساءلة. ويمكن لإندونيسيا أن تشهد على أهمية هذا الأمر، لا سيما بالنظر لتجربتها في الانخراط في سياق تحقيق السلام في آتشيه بعد عقود من التراع هناك.

ثالثا، أود أن نواصل استكشاف الطرق المتاحة لتقديم الدعم. ويثلج صدر وفد بلدي أن الأمين العام ناشد اللجنة أيضا الانخراط مع المؤسسات والقطاع الخاص. وكما يعلم البعض، قامت إندونيسيا في عام ٢٠٠٨ بتيسير فرقة عمل معنية بالسياسات تابعة للجنة بناء السلام بشأن إقامة الشراكة مع القطاعات الخاصة التقليدية وغير التقليدية. وتتجسد بعض التوصيات المقدمة في الوثيقة الختامة لفرقة العمل في خريطة طريق عمل لجنة بناء السلام لعام ٢٠١٢ ومن المأمول أن تعمل على توسيع قاعدة الموارد والشراكات في بناء السلام بعد انتهاء التراعات.

رابعا، نؤيد تأييدا تاما دعوة الأمين العام ولجنة بناء السلام إلى الاستفادة من المناقشات والحوارات التفاعلية مثل هذا. وتقديم لجنة بناء السلام للمشورة والآراء في الوقت المناسب إلى المجلس يثري إجراءات المجلس. وينبغي أن تستفيد الأجهزة الرئيسية والفرعية الأخرى، فضلا عن وكالات الأمم المتحدة وإداراتها، من المعرفة القيمة والرؤى المعمقة التي تكتسبها لجنة بناء السلام ومكتب دعم بناء السلام. وينبغي ألا نتردد في الاستعانة بالمزايا التي تقدمها كلتا الهيئتين.

خامسا، تؤيد إندونيسيا تركيز الأمم المتحدة على تعزيز مشاركة المرأة في بناء السلام. ونشيد بمجلس الأمن على اتخاذه القرار التاريخي ١٣٢٥ (٢٠٠٠). ونتوقع أن تنفذ بشكل ملموس خطة العمل ذات النقاط السبع لبناء السلام المراعي للمساواة بين الجنسين. وإندونيسيا عاقدة العزم على زيادة مشاركة المرأة في بناء السلام بعد انتهاء التراع في الوطن وفي المنطقة وعلى الصعيد الدولي.

ولا بد أن تتجاوز زيادة مشاركة المرأة في بناء السلام الوفاء بالحصص، وينبغي أيضا أن تركز على تعزيز دعم بناء القدرات من أجل مشاركة المرأة، لا سيما في البلدان النامية. وفي هذا السياق، نشدد أيضا على أهمية الاستعانة بالقدرات المتوفرة للخبيرات المدنيات من بلدان الجنوب العالمي في نظام الأمم المتحدة العالمي للقدرات المدنية الذي يجري تطويره في الوقت الحالي.

وتشهد إندونيسيا، باعتبارها ثالثة أكبر الديمقراطيات في العالم، التي تجاوزت الانتقال الخاص بها إلى دولة ديمقراطية قادرة على مزاولة عملها بصورة جيدة، على التحديات والفرصة المختلفة في بناء السلام. فلقد شهدنا بصور مباشرة ثمار تنمية القدرات الوطنية. وأجرينا إصلاحات وطنية رئيسية، بما في ذلك في سيادة القانون والحوكمة وحقوق الإنسان والعمليات السياسية والانتخابات وتطوير وسائط الإعلام والمجتمع المدني ومشاركة المرأة.

وأخيرا، أود أن أؤكد مجددا على دعم إندونيسيا الثابت للجنة بناء السلام لمساعدتها على اتخاذ إجراءات قوية وسريعة الاستجابة لاحتياجات البلدان المتضررة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيجيريا.

السيد آدمو (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية): يود وفد بلدي أن يعرب عن تقديره العميق لوفد المغرب على مبادرته بعقد هذه المناقشة الحسنة التوقيت. ومن المناسب أن يوجه التركيز الدولي نحو الآليات التي يجري استخدامها لكفالة السلام الدائم في البلدان الخارجة من التراع. ونشكر الأمين العام على تعليقاته ونقدر التقرير الذي وفر الأساس لمناقشتنا

اليوم (S/2012/746). كما نشكر السفير أبو الكلام مؤمن على إحاطته الإعلامية.

وتتيح مناقشة اليوم مرة أخرى فرصة لتقييم التقدم المحرز في جهودنا الجماعية والتحديات الماثلة أمام هذه الجهود الرامية إلى دعم السلام والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية، فضلا عن الاستراتيجيات المفضلة لمساعدة البلدان الخارجة من التراع. وقبل فترة طويلة من إنشاء لجنة بناء السلام، بذلت نيجيريا جهودا لدعم بناء السلام بعد انتهاء التراع في مختلف البلدان في أفريقيا. وتؤكد الدروس المستخلصة من تلك التجارب شعورنا بالقلق العميق من أن حجم ونطاق الأشكال الجديدة للتراع، والخطر الماثل دوما للانزلاق إليه، يفوق قدرتنا الجماعية على الاستجابة الفعالة له.

وأكدت التطورات الأخيرة والتحديات العسيرة في عملية التعافي بعد انتهاء التراع أن بناء السلام يتطلب اتخاذ نهج أكثر تكاملا يتضمن الشمول السياسي والأمن والتنمية الاقتصادية وتمكين المرأة ومشاركتها وحقوق الإنسان وسيادة القانون ومبادئ التكامل والاتساق في ما بين مختلف الأطراف الفاعلة والشركاء.

وفي الواقع، يتطلب اتباع نهج شامل لبناء السلام وجود شراكة واتساق وترابط بين مختلف الجهات الفاعلة.

ويجب أن يكون التزامنا الفردي والجماعي بأنشطة لجنة بناء السلام داعما وموجها نحو تحقيق نتائج. والتزام الأعضاء يجب أن يتجاوز مجرد المصالح؛ وينبغي أيضا أن ينعكس في رغبتنا في تبادل الخبرات وتقديم مساهمات تقنية ومالية. فالموارد والأموال من العوامل الحاسمة جدا لبناء السلام بنجاح في البلدان الخارجة من الصراعات. ولذلك، ينبغي أن ينعكس التزام الدول الأعضاء في استعدادها لتقديم مساهمات مالية، وكذلك لتبادل خبراتها وتوفير المساعدة التقنية.

ونيجيريا تشيد بالخطوات التي اتخذها مكتب دعم بناء السلام لمواصلة تحسين كفاءة وفعالية صندوق بناء السلام. وحقق الاجتماع الرفيع المستوى الثالث لأصحاب المصلحة الذي عقده صندوق بناء السلام في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر نجاحا هائلا. ويجب استكمال هذه الجهود الجديرة بالثناء باستكشاف خيارات أخرى للتمويل الأطول أجلا. ومما يرتبط بذلك ارتباطا وثيقا ضرورة تعزيز المساءلة والرصد والتقييم لمشاريع وبرامج بناء السلام ومساعدة البلدان المدرجة في جدول أعمال بناء السلام على إنشاء آلية لجمع الضرائب الداخلية لتعزيز أساس إيراداتها.

ومما يشجع نيجيريا بصفة خاصة زيادة الاهتمام بالدور الهام للمرأة في أنشطة بناء السلام من خلال مبادرة تعزيز المنظور الجنساني. فالمرأة تقوم بدور حاسم في الانتعاش الاقتصادي والتماسك الاجتماعي والشرعية السياسية. ويمكن تكرار أفضل الممارسات في نشر خبرة جنسانية في سياقات الصراع وما بعد الصراع. ولذلك، ندعو إلى مشاركة أكبر للمرأة في عمليات السلام وما بعد انتهاء الصراع.

والتهديدات التي يتعرض لها السلام لها آثار وروابط عابرة للحدود، وتتطلب في كثير من الأحيان جهودا وآليات على نطاق أوسع على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي. ولا ينطبق ذلك على الصراعات في غرب أفريقيا فحسب، ولكن هذا هو الحال في معظم مناطق العالم. ولهذا السبب، نود أن نؤكد على ضرورة إيلاء الاهتمام الواجب للأبعاد الإقليمية لبناء السلام. فبناء السلام لا يمكن تحقيقه باستخدام استراتيجية قصيرة الأجل. بل يتطلب استراتيجية شاملة ومتكاملة تستجيب لاحتياجات وأولويات جميع الجهات الفاعلة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية، وكذلك التزامها على المدى الطويل. ونيجيريا، إذ تضع ذلك في الاعتبار، تسعى إلى

توفير دعم نشط لعمليات بناء السلام بعد انتهاء الصراع في منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

وبحكم عضويتنا في اللجنة التنظيمية للجنة بناء السلام، لا نزال ملتزمين بدعم الاستراتيجيات المتكاملة لحفظ السلام من أجل تحقيق السلام والتنمية المستدامين. ويحدونا أمل وطيد أن توفر هذه المناقشة رؤى جديدة بشأن إيجاد زخم لتعزيز أنشطة بناء السلام بعد انتهاء الصراع. ونحن مصممون أيضا على العمل بصورة متضافرة مع أصحاب المصلحة الآخرين لجعل تأثيره محسوسا على نحو إيجابي.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل أرمينيا.

السيد نازاريان (أرمينيا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر نحن أيضا الأمين العام على تقديم تقريره عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746) ورئيس لجنة بناء السلام، السفير مؤمن، على مشاركته النشطة وعلى بيانه.

تعبر الوتيرة التي يتناول بها مجلس الأمن بناء السلام بعد انتهاء الصراع عن الأهمية التي يوليها المجتمع الدولي للقضية باعتبارها أداة وقائية ضد تكرار الصراع ولاستتباب الأمن والاستقرار المستدامين، وهي شروط أساسية لصون السلام والتنمية. ونحن جميعا ندرك أنه في أجزاء مختلفة من العالم، لا تزال الصراعات تعوق آفاق السلام والأمن الإقليميين. والتأخر أكثر في تسوية هذه الصراعات لا يقوض فحسب التعاون الإقليمي ويحد كثيرا من المتطلبات الأساسية لجهود بناء السلام التي تبذلها الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية، بل يشكل أيضا خطرا أمنيا داهما إذا احتدمت هذه الصراعات في يوم ما لتتحول من حالة الخمول إلى حالة نشطة.

وعلى الرغم من أن جميع حالات الصراع وما بعد الصراع مختلفة، فإن تهيئة بيئة مواتية تقود إلى إيجاد حلول فردية لها من خلال استراتيجيات بناء السلام شرط مسبق لا غنى عنه. وما تعلمناه على مدار الفترة الطويلة من العيش في ظل الصراع والتفاوض هو أننا ينبغي أن نكون مثابرين وصبورين لأن البديل – وهو الدمار والفوضى – غير مقبول.

وأرمينيا لا تزال ملتزمة بمبادرات السلام بعد انتهاء الصراع وتعتقد أنه ينبغي لمجلس الأمن مواصلة تعزيز مبادرات التنمية ودفعها قدما من خلال دعم آليات بناء السلام، مثل لجنة بناء السلام، والتي تساعد البلدان الخارجة من الصراعات بتوفير مشورة محددة الأهداف لجهودها في مجالات الإنعاش وإعادة الإدماج والتعمير. وفي هذا الصدد، من المهم أن تكون البرامج المعتمدة مخصصة لكل بلد وقائمة على الاحتياجات وموجهة نحو تحقيق الأهداف.

وبناء السلام على نحو فعال يتطلب المشاركة النشطة مع الأطراف المحلية. وينبغي أن تكون تلك المشاركة ذات طابع متعدد الأبعاد، وذلك بمشاركة الحكومات والمجتمع المدني، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب، الذين يصعب الاستهانة بدورهم في التعمير بعد انتهاء الصراع. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام خاص لإعادة بناء النظام التعليمي في البلدان الخارجة من الصراع وإعادة تقييمه.

وعلاوة على ذلك، فإن جميع مبادرات بناء السلام يجب أن تكون شاملة للجميع من أجل إحداث تغيير ملموس في حياة الأشخاص المتضررين. وفي هذا الصدد، نؤيد التوصيات والاستنتاجات الواردة في تقرير الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، يُنتظر أن يكون للمساهمات التي تقدمها المؤسسات المالية الدولية والمصارف الإنمائية الإقليمية والقطاع الخاص دور حاسم في تعزيز تماسك جهود بناء السلام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي.

واليوم تتيح مرحلة ما بعد الصراع في منطقتنا فرصة لتوفير الأمن الأساسي وتحقيق فوائد السلام وبناء الثقة في العملية

السياسية وتعزيز الملكية الوطنية الأساسية لقيادة جهود بناء السلام وإرساء أسس التنمية المستدامة في أعقاب الصراعات. والتنفيذ الناجح لجدول الأعمال هذا يتطلب مستوى أساسيا من الإرادة السياسية والعزيمة والملكية الوطنية، وهي من الأمور الهامة لتحقيق السلام المستدام. وفي ظل تلك الظروف السياسية، سيتم تعزيز قدرة الأمم المتحدة أو أي جهة أخرى حكومية دولية أو إقليمية أو وطنية، بما في ذلك المجتمع المدني، ودعمها.

ولذلك، ترحب أرمينيا بمبادرة المغرب بعقد هذه المناقشة المفتوحة للتفكر في تجاربنا وتسليط الضوء على الجوانب ذات الأولوية للإجراءات الموحدة والعملية في العام المقبل، ٢٠١٣.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة للسيد أنتونيو.

السيد أنتونيو (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالانضمام إلى الآخرين في الثناء عليكم، سيدي الرئيس، وعلى جميع أعضاء مجلس الأمن لهذه المبادرة الحسنة التوقيت لتنظيم مناقشة مفتوحة خلال رئاسة بلدكم لمجلس الأمن حول موضوع هام للغاية وذي أهمية حيوية للاتحاد الأفريقي والقارة بأسرها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ وأشكر أعضاء مجلس الأمن المنتهية عضويتهم على إسهامهم في النهوض بقضية السلام والأمن في العالم. وأخص بالذكر جنوب افريقيا، وهي عضو في منظمتنا، لإسهامها، إلى جانب الأعضاء الأفريقيين الآخرين في مجلس الأمن، في النهوض بجدول أعمال الأفريقي في هذه الهيئة الهامة للغاية.

ومصلحة أفريقيا الراسخة في هذا الموضوع يثبت صحتها نطاق وتعقيد الصراعات التي تشهدها القارة اليوم، بدءا من الاتجار غير المشروع وتدفق المخدرات والأسلحة والجريمة المنظمة عبر الوطنية وآثارها الإقليمية الأوسع. وقد أظهرت تجارب الاتحاد الأفريقي في جهوده لمعالجة حالات الصراع في القارة وجود علاقة مباشرة بين السلام المستدام وتعزيز التعمير وبناء السلام، وكذلك التنمية، بعد انتهاء الصراع.

وجدير بالذكر أن الاتحاد الأفريقي اعتمد سياسة للتعمير والتنمية بعد انتهاء الصراع في بانجول، في غامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠٠٦، تهدف إلى تحسين توقيت وفعالية وتنسيق أنشطة بناء السلام في بلدان ما بعد الصراع وإلى إرساء دعائم العدالة الاجتماعية والسلام والتنمية المستدامين.

وتقوم سياسة إعادة الإعمار والتنمية بعد انتهاء التزاع الخاصة بالاتحاد الأفريقي على مبادئ خمسة رئيسية، هي القيادة الأفريقية والملكيتان الوطنية والمحلية والشمولية والإنصاف وعدم التمييز والتعاون والتماسك وبناء القدرات من أجل بلوغ الاستدامة.

وقد استمرت المفوضية في العمل على الإعمار والتنمية بعد انتهاء التزاع، من خلال إيفاد بعثات تقييم للبلدان الخارجة من الصراع، ومن خلال زيادة وعي الشركاء والدول الأعضاء، لتمكينها من توفير الدعم المطلوب وتبادل الخبرات.

علاوة على ذلك، وبغية تجديد بذل الجهود الهادفة إلى الإعمار والتنمية بغية توطيد السلام، في الحالات التي جرى فيها التوصل إليه، أطلق الاتحاد الأفريقي مبادرة التضامن الأفريقي في تموز/يوليه ٢٠١٢، التي هي عملية يقودها الاتحاد الأفريقي بهدف حشد المزيد من التعزيز للدعم من داخل القارة، من أجل إعادة البناء والتنمية بعد انتهاء التزاع، في البلدان الخارجة من الصراع. ويتمثل الهدف الأسمى لمبادرة التضامن الأفريقي في تعزيز التزامات التضامن الأفريقي، الخاصة بتوطيد التزامات الدعم المتبادل، تعزيزا لاعتماد البلدان الأفريقية على بعضها البعض، كجزء من برنامج عاجل للمعالجة الحقيقية للتحديات التي تواجهها البلدان المعنية، في عمليات إعادة بنائها وتوطيد السلام والتعافي والتنمية. ونعتزم بشكل عام تعزيز تغيير النموذج، الذي يجعلعتماد أفريقيا على نفسها محط الاهتمام، بوصفها قوة أساسية لإحداث تنمية معززة وفعالة في القارة، يقودها شعار ”أفريقيا تساعد أفريقيا“.

وبوصف مبادرة التضامن الأفريقي مبادرة قارية رائدة، فإنها تهدف إلى إنشاء وتوسيع قاعدة منسقة لحشد مستوى أعلى من الدعم، خصوصا من أفريقيا، للتعمير والتنمية بعد انتهاء التراع. وبينما يشمل ذلك الدعم الإسهامات المالية، فإنه أيضا سيستهدف التبادل العيني للخبرات والنهج وأفضل الممارسات ومرافق التدريب وخطط التعريف والتزامات بناء القدرات، بوصفها أشكالا غير مالية للدعم.

ونحن في مفوضية الاتحاد الأفريقي مقتنعون بأن إطلاق مبادرة التضامن الأفريقي، سوف يتيح قطع شوط طويل في اتجاه حشد الدعم من داخل القارة للبلدان الأفريقية الخارجة من التراع، وتوطيد وتوسيع التعاون بين البلدان الأفريقية، وتبادل المساعدات الذاتية، بما يتفق مع سياسة الاتحاد الأفريقي الخاصة بالتعمير والتنمية بعد انتهاء التراع، وكذلك الاتفاقية الأفريقية لعام ١٩٧٥، المنشئة لبرنامج التعاون التقني الأفريقي.

وفي الختام، فإننا ندعو المجتمع الدولي بأسره لدعم جهود أفريقيا التي ذكرتها، والهادفة إلى بناء وتوطيد السلام في حالات ما بعد التراع، وخاصة تلك البلدان المدرجة على جدول أعمال لجنة بناء السلام. وفي إطار دعم تلك الجهود، من المهم أن نؤكد بأن مبادئ التكامل والملكية والقيادة الأفريقيتين تشكل حجر الزاوية. ويعتمد نجاح تلك الجهود على التعاون والتنسيق القويين بين لجنة بناء السلام ومفوضية الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل كرواتيا.

السيد ميكيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أشكر الأمين العام على بيانه الملهم وعلى تقريره عن بناء السلام في أعقاب انتهاء التراع، الذي نناقشه اليوم (S/2012/746). كما أود أيضا أن أشكر السفير مؤمن على بيانه الذي ألقاه بالنيابة عن لجنة بناء السلام، وعلى رئاسته المقتدرة للجنة خلال عام ٢٠١٢.

وتعرب كرواتيا عن تأييدها للبيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل عن الاتحاد الأوروبي. لكن أود بإيجاز، بصفتي الوطنية، تقديم بعض الملاحظات الإضافية.

إن كرواتيا ترحب بالتقدم المحرز فيما يخص تنفيذ برنامج العمل المشار إليه في تقرير الأمين العام الوارد في الوثيقة S/2012/304، المؤرخة ١١ حزيران/يونيه ٢٠٠٩. ومما يشجعنا على وجه الخصوص اعترافه بازدياد فعالية القيادة في الميدان، وتحسين أداء آليات تمويل دعم جهود بناء السلام. وفي ذلك السياق، فإننا نرحب أيضا بالتحسينات الكبيرة التي أدخلت فيما يتعلق باستكمال الأطر الاستراتيجية المتكاملة، ونتابع باهتمام وضع سياسة جديدة لعمليات الأمم المتحدة الانتقالية، في سياق خفض عدد أفراد البعثة وسحبها.

وترحب كرواتيا بالأولويات المحددة للفترة المقبلة التي أشار إليها تقرير الأمين العام، وخصوصا التركيز على عمليات بناء السلام الشامل وبناء المؤسسات والمشاركة الدولية المستدامة. وفي رأينا، تعتبر المبادرات المملوكة للبلد وبقيادته، والمدعومة بمشاركة متماسكة ومنسقة ومستدامة من جانب المجتمع الدولي، حيوية بالنسبة للدول، للخروج بنجاح من حالات الصراع.

وتشيد كرواتيا بالتقدم الأولي الذي أحرز فيما يخص تنفيذ خطة العمل المؤلفة من سبع نقاط، والمتعلقة بمراعاة المنظور الجنساني. إننا نعتقد بأن مشاركة المرأة على قدم المساواة في العمليات السياسية والانتقالية وتلك الخاصة ببناء السلام، تكتسي أهمية قصوى فيما يتعلق بتنفيذها الشامل والفعلي. وفي ذلك السياق، نؤيد بقوة بذل المزيد من الجهود الرامية إلى تعزيز وضع المرأة في مثل هذه العمليات، ومعالجة احتياجاتها

الخاصة على النحو المبين في تقرير الأمين العام لعام ٢٠١٠، بشأن مشاركة المرأة في بناء السلام (S/2010/466).

كما ترحب كرواتيا بإرساء علاقة أكثر تفاعلية ونشاطا بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام. وتشجعنا التطورات الأخيرة في ذلك الصدد، ونأمل في أن يواصل المجلس توضيح شكل المشورة التي يحتاجها من لجنة بناء السلام، خصوصا خلال المناقشات بشأن الولاية. وعلاوة على ذلك، فإننا نرحب بإمكانية التفاعل غير الرسمي بين الهيئتين، وهو شكل من أشكال التفاعل الذي نعتبره مثمرا للغاية.

وتشيد كرواتيا بعمل مجموعة الدول الهشة السبع، الهادف إلى التحديد الواضح للسبل التي ينبغي من خلالها للشركاء الدوليين دعم عملياتهم الخاصة ببناء السلام. وتعتقد كرواتيا بأن مبادئ الخطة الجديدة، بما في ذلك الملكية الوطنية والمسؤولية الوطنية عن الالتزامات التي جرى التعهد بها، والمساءلة المتبادلة، توفر كلها توجيها إضافيا مفيدا، لعمل اللجنة مع البلدان المدرجة في جدول أعمالها.

وتؤمن كرواتيا إيمانا راسخا بأن إعادة بناء القدرات المدنية، يمثل أحد أهم مجالات المساعدة المقدمة للبلدان الخارجة من الصراع. وفي ذلك السياق، فإننا نتابع عن كثب مبادرة القدرات المدنية ونتائجها. كما أننا على أهبة الاستعداد لزيادة إسهامنا في توسيع منظومة الخبرات المدنية في مجال بناء السلام وتوسيعها، بما في ذلك من خلال منبر التبادل الذي أنشئ حديثا وهو منبر كاب ماتش.

وأخيرا، أود أن أختتم بالتأكيد على الأهمية التي يوليها بلدي للجهود الرامية، لإحداث المزيد من التنسيق والتماسك بين مختلف الأطراف الفاعلة الدولية، المنخرطة في عمليات بناء السلام، بما في ذلك إجراء المزيد من التوضيح لأدوار ومسؤوليات كل منها. ونعتقد بقوة أنه لن يكون بوسعنا تعظيم تحقيق النتائج وضمان الانخراط الدولي الفعال في حالات ما بعد الصراع، إلا من خلال زيادة التعاون، وبشكل خاص المشاركة الملائمة من جانب المؤسسات المالية الدولية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والقطاع الخاص والمانحين غير التقليديين.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد سريفالي (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أعرب عن تقدير وفد بلدي الصادق للرئيس على عقد هذه المناقشة المفتوحة اليوم بخصوص أهمية بناء السلام بعد انتهاء النزاع. وأود أيضا أن أعرب عن تقديرنا للأمين العام ورئيس لجنة بناء السلام على المستجدات والإسهامات الهامة التي قدماها في وقت سابق اليوم.

وقبل أن أبدأ، أود أيضا تأييد البيان الذي ألقاه اليوم الممثل الدائم لإيران، الذي تحدث بالنيابة عن حركة عدم الانحياز.

يقدم تقرير الأمين العام عن بناء السلام في أعقاب انتهاء النزاع (S/2012/746) تقييمات عدة متبصرة وهامة للجهود الدولية الخاصة ببناء السلام، خصوصا منذ التقرير المرحلي الذي صدر في عام ٢٠١٠ (S/2010/386). ويشير آخر تقرير إلى أن التقدم المحرز كان مهما. لكنه، يشير أيضا إلى وجود مجال كبير للتحسين. كما أنه يؤكد على ضرورة مواصلة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي الانخراط بشكل مستدام.

ويشدد كذلك على الحاجة إلى التوافق مع ما تتطلبه البلدان الخارجة من الصراع لبناء سلام دائم وتلافي العودة إلى العنف. ووفدي يتشاطر العديد من الآراء المعرب عنها في التقرير، ويود أن يغتنم هذه الفرصة للمشاركة في المناقشة بالتأكيد على بضع نقاط نرى أنها جديرة بالتشديد عليها,

أولا، نود أن ننضم إلى الآخرين الذين أكدوا على أهمية مبدأ الملكية الوطنية والتعجيل بالانتعاش الاقتصادي وإيلاء

الأولوية للتنمية الشاملة في جهود بناء السلام. فبدون الملكية الوطنية، قد تفتقر البلدان الخارجة من الصراع إلى الأساس المطلوب لتعزيز القيادة الوطنية، التي تكتسي أهمية حيوية في تحديد مسار التنمية المستدامة والشاملة للجميع.

وثمة أولوية ثانية ذات صلة، وهي الدعم المالي والدولي المستدام والذي يمكن التكهن به والحسن التوقيت. وفي مناخ التقشف المالي العالمي الراهن، يشير التقرير بحق إلى الحاجة للمساءلة المتبادلة بغية تعزيز الدعم الدولي المستدام. كما نحيط علما بالجهد المبشر لتحسين إعداد التقارير بشأن المساعدة في بناء السلام من خلال بيانات مُحَسَّنة. تلك ممارسات هامة، وإن كنا نقدر اعتراف التقرير، أولا وقبل كل شيء، بالحاجة إلى إدامة الدعم الدولي لبناء السلام كعنصر أساسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية في بلدان ما بعد الصراع. ونحن ندرك تماما أن البلدان المتأثرة بالتراع ستتخلف عن بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، مقارنة بغيرها من البلدان النامية. ويحدونا الأمل في أن يؤدي إدماج اعتبارات بناء السلام في جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ إلى التزامات أكثر جدية في المستقبل.

ثالثا، يرى وفدي أن على المجتمع الدولي أن يستمر في تركيز جهوده على المساعدة في بناء قدرات ومؤسسات قوية وقادرة على الاستجابة في البلدان الخارجة من الصراع. وفي الماضي، كان حفظة السلام من تايلند أيضا من أوائل بناة السلام، وساعدوا في التنمية المحلية والمجتمعية، وتشاطرنا أفضل ممارساتنا في مجالات كالزراعة والصحة وإدارة موارد المياه. ولذلك، نرحب بالفرصة السانحة لاستكشاف سبل إبداعية لزيادة فرصنا لتقديم المساعدة في سياق تعزيز القدرات المدنية في أعقاب التراع مباشرة. ونرى أن بلدان الجنوب لديها ميزة نسبية هامة في هذا الشأن، ولذلك، فإنها يمكن أن تقوم بدور قد يكون له أثر كبير في المساعدة في زيادة ترسيخ السلام بتلك الطريقة.

أخيرا وليس آخرا، نتطلع أيضا إلى زيادة مكاسب المجتمع الدولي ومنظومة الأمم المتحدة نفسها في سياق مشاركة المرأة في بناء السلام عموما وفي عمليات حل التراع على وجه الخصوص. فدور المرأة وإدماج المسائل الجنسانية سيكون جوهريا في إرساء الأسس القوية المطلوبة لمجتمع شامل للجميع وتنمية مستدامة جامعة. وفي هذا الصدد، فإننا نولي اهتماما كبيرا أيضا لما ورد في تقرير الأمين العام عن وضع المعايير الدنيا لآليات العدالة الانتقالية المراعية للمنظور الجنساني والإرشاد بشأن جبر ضحايا العنف الجنسي المرتبط بالصراع. ونتطلع للحصول على مزيد من المعلومات من كيانات الأمم المتحدة المعنية المشاركة في تلك الجهود.

وكأي مسعى جدير بالاهتمام، فإن بناء السلام بعد الصراع يقتضي تركيزا واهتماما والتزاما مستدامين من الأطراف المعنية كافة. ومواصلة المناقشات والنقاشات على هذا النحو يمكن أن يساعد على توضيح الأدوار والمسؤوليات وتعزيز جهود التنسيق عموما، وبين الجهات المحورية كمجلس الأمن ولجنة بناء السلام على وجه الخصوص. كما أنه يعزز الشراكات مع المجتمع الدولي الأوسع بغية اعتماد مبادرات مفيدة. وسوف نواصل تشاطر مدخلاتنا في هذا الشأن، ونواصل العمل مع المجتمع الدولي سعيا لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق ما نعتبرها مسؤوليتنا المشتركة عن مساعدة البلدان الخارجة من الصراع على ترسيخ السلام والحيلولة دون استمرار التراع.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البوسنة والهرسك.

السيدة شولاكوفيتش (البوسنة والهرسك) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة لمناقشة موضوع بناء السلام ما بعد التراع. وأنا يقين من أن مداولاتنا اليوم ستسهم كثيرا في مناقشة بند من

أهم البنود في جدول أعمال مجلس الأمن. كما أود أن أشكر مقدمي الإحاطات الإعلامية على ملاحظاتهم القيمة.

في كانون الأول/يناير ٢٠١١، وأثناء رئاسة البوسنة والهرسك لمجلس الأمن، عقدت مناقشة بشأن بناء المؤسسات بعد الصراع (انظر S/PV.6472). وقد انصب التركيز خلال تلك المناقشة على أهمية الملكية الوطنية وبناء القدرات الوطنية، بما في ذلك المؤسسات ذات المنعة، وهي المسائل التي اعتبرت أساسية لعمليات بناء سلام ناجحة. وتماشيا مع جدول أعمال الأمين العام لعام ٢٠٠٩ (انظر S/2009/304) واستعراض هيكل الأمم المتحدة لبناء السلام لعام ٢٠١٠ (S/2010/393)، طلب البيان الرئاسي الوارد في الوثيقة (S/PRST/2011/2 تقييما للأثر بشأن مسألة الإسهام في بناء مؤسسات قادرة على الاستمرار في بلدان ما بعد الصراع، إلى جانب توصياته بتحسين فعالية إسهام الأمم المتحدة في مؤسسات أكثر نجاعة واستقرارا واستدامة بحيث يمكنها المساعدة على منع الانزلاق إلى الصراع مرة أخرى.

وبعد زهاء عامين من تلك المناقشة، يسرنا أن نرى بناء المؤسسات، إلى جانب الدعم الدولي المستدام والشامل للجميع، ضمن المواضيع المحورية في تقرير الأمين العام (S/2012/746). وكثيرة هي التوصيات الملموسة والتطورات العديدة التي تمخضت عن تلك المناقشة بشأن بناء المؤسسات وقليل من المناقشات الأخرى في مجلس الأمن بشأن موضوع بناء السلام.

يكتسي الشمول وبناء المؤسسات أهمية أساسية في منع الانزلاق إلى النزاع العنيف مجددا. وفضلا عن ذلك، فهما حيويان للأنظمة المحلية للمساءلة، وقاعدة يعول عليها لتفاعل الدولة مع المجتمع الدولي. فالدولة التي تتوفر لها مقومات البقاء والهياكل القوية هي وحدها القادرة على الإسهام في تحقيق السلام والاستقرار وتلافي العودة إلى النزاع.

والحوار مع الأطراف الفاعلة الوطنية في المراحل الأولى لبناء السلام شرط لا غنى عنه لنجاح الجهود المبكرة لبناء السلام. وهذه العملية ينبغي أن تكون مفتوحة وإبداعية وتحويلية. ويجب أن تشمل كافة صناع القرار المعنيين الذين يمكنهم الإسهام في جهود بناء السلام والانتعاش بعد النزاع.

وإعادة بناء النظم في بلد ما وتحويل قدراتها الوظيفية أساسي خلال فترة انتقال معقولة من النزاع، وكذلك بالنسبة للتقليص التدريجي لبعثات حفظ السلام ومكاتب بناء السلام أو إغلاقها. ومن الواضح أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يزيد من استثماراته في تعزيز قدراته في هذا المجال. أخيرا، وبغية تحسين تلك العملية، يجب أن تكون هناك آليات مساءلة مناسبة ومحكمة التصميم وعملية. والنتائج الأولية والموضوعية ينبغي أن تتحقق من خلال استعادة الوظائف الأساسية للحكومة وتقديم الخدمات. وبهذه الطريقة، يمكن الحصول على دعم متوازن طويل الأجل لعملية بناء المؤسسات.

إن صون وتطوير الشراكات لإعادة بناء المؤسسات والسلام المستدام يتطلب دعما ماليا وسياسيا دوليا، على أن يكون مستقرا ومستمرا. وفي هذا السياق، نشدد على أهمية المساءلة المتبادلة. والشراكة المتوازنة بين المانحين والحكومات المتلقية شرط أساسي لضمان نتائج طويلة الأجل ودائمة وتأمين الاستثمارات في عمليات حفظ السلام أو بناء السلام. وتطوير القدرات الوطنية ذات الصلة ببناء السلام أمر بالغ الأهمية لكفالة التسليم الناجع والمستدام لمسؤولية البعثة للبلدان المضيفة. وفي هذا الصدد، ينبغي للمانحين تطوير نُهُج مرنة وتتحمل المخاطر، لأن خطر التقاعس عن العمل قد يفوق المخاطر المرتبطة بالإقدام على العمل.

كما أن التفاعل بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام ينبغي أن يستمر بطريقة أكثر عملية واستدامة، مما يفترض

معه استمرار الحوار وإسداء المشورة والتحليل الذي قد يتلقاه المجلس من اللجنة، لا سيما أثناء مناقشة الولايات.

وقد تم تعزيز بناء المؤسسات بوصفها ركيزة أساسية للسلام المستدام عن طريق تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ الصادر عن البنك الدولي، وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للجهات المانحة فيما يتعلق بدعم بناء الدولة في حالات الصراع والحالات الهشة. وتواصل مجموعة السبع زائدا البلدان المتضررة من الصراعات جهودها من أجل تنفيذ الاتفاق الجديد للمشاركة في دعم الدول الهشة، الذي يؤكد على أهمية واحترام الأولويات الوطنية في تمويل جهود بناء السلام.

وتهدف مبادرة الأمم المتحدة لبناء القدرات المدنية إلى تعزيز الدعم لعمليات بناء المؤسسات بقيادة وطنية. وتشارك البوسنة والهرسك بصورة نشطة في هذه المبادرة، بما في ذلك من خلال منبر كاب ماتش بوصفه أداة إلكترونية لربط الذي يسعون للحصول على الخبرات والقدرات مع مقدمي المساعدة المحتملين. وبلدي على استعداد أيضا لتقديم خبرتنا على نحو مباشر في المجالات التي نتمتع فيها بميزات ومعارف وخبرات نسبية.

وكما لوحظ في تقرير الأمين العام، فإن الدعم المؤسسي وتنمية القدرات ليسا حلولا سريعة للمشكلة. فمن شأن الإصلاحات أن تكون ضارة إذا ما نفذت بسرعة كبيرة جدا، وبدون ملكية وطنية أو قبل حلول أوانها من قبل سلطات تفتقر إلى الشرعية. وعليه، فإننا بحاجة إلى بذل المزيد من أجل تحويل السجل المتباين في هذا المجال إلى قصص نجاح.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل بيلاروس.

السيد ريباكوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): أود أن أعرب عن امتناني لوفد المغرب، بصفته رئيس المجلس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة بشأن بناء السلام في أعقاب الصراع. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني للأمين العام المساعد لدعم بناء السلام، فضلا عن الممثل الدائم لبنغلاديش على بيانه.

تؤيد بيلاروس البيان الذي أدلى به في وقت سابق الممثل الدائم لجمهورية إيران الإسلامية باسم حركة عدم الانحياز.

ونعتبر أن بناء السلام أحد العوامل الهامة التي لها أثر مباشر على تسوية الصراعات والحد من مستوى عدم الاستقرار وكفالة الاستقرار بعد انتهاء الصراع. لقد تراكمت للأمم المتحدة على خبرة كبيرة وفريدة من نوعها في مجال بناء السلام، ويجري استخدامها بصورة ناجحة في مناطق شتى من العالم. وفي الوقت نفسه، فإن عملية الخروج من الصراعات، ووضع الضوابط التي تحكم إجراءات الحكومة المحلية فيما يتعلق بقطاع القانون والنظام، وإجراء تغييرات على الحالة الأمنية الداخلية للدول إنما هي عملية معقدة للغاية، علاوة على كونها ذات طابع شامل ومتعدد الأوجه. ويعقّد ذلك جهود بناء السلام بشكل كبير.

لقد شهد عام ٢٠٠٥ إنشاء لجنة بناء السلام بهدف التصدي لمجموعة واسعة من مهام بناء السلام. وقد أحرزت اللجنة – خلال الفترة القصيرة التي مرت منذ ذلك الحين – تقدما كبيرا في عملها المتعلق بتنظيم عملية بناء السلام والتصدي للعديد من المهام المعقدة. وفي نفس الوقت، وكما لاحظ اليوم رئيس لجنة بناء السلام، فإنه لا يزال أمام اللجنة الكثير الذي ينبغي أن تضطلع به. ونأمل أن تواصل اللجنة عملها من أجل تحسين تنظيم بناء السلام وتعزيز التعاون مع الكيانات الأخرى عبر جهودها الرامية إلى إيجاد مسارات فعالة ومن شأنها المضي قدما ببناء السلام.

وكما ذُكر سلفا اليوم، فإن من المهم تعزيز الروابط المؤسسية بين لجنة بناء السلام ومجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فإن من الضروري إنشاء شراكات أوثق مع الدول المعنية والمؤسسات

المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي ومصرف التنمية الأفريقي.

ومن بين العناصر الرئيسية اللازمة لتعزيز أنشطة بناء السلام أن يكون هناك تنسيق وتماسك وتعاون أكثر وضوحا بين مختلف وكالات الأمم المتحدة ومكاتبها في نيويورك وفي البلدان المتلقية للمساعدة والدعم في أعقاب الصراع على حد سواء. ونظرا لمحدودية الموارد المتاحة، فإن من شأن ذلك بالنسبة لنا، أن يزيد فعالية وإيصال تلك المساعدات. ومن رأينا أنه لا يمكن أن يكون لعملية بناء السلام فيما بعد الصراع أكبر الأثر إلا على أساس الاحترام الكامل لسيادة الدول المعنية. وتقع على عاتق الدول التي تمر بمراحل ما بعد الصراع المسؤولية عن ضمان بناء السلام في أراضيها. ومع ذلك، فإن هناك حاجة إلى نهج شامل ومنسق وموجّه نحو تحقيق الأهداف في ذلك الجهد، مع مراعاة تباين الظروف الداخلية في البلدان المعنية.

ونلاحظ مع الارتياح زيادة الاهتمام بوضع المرأة في البلدان المتضررة من الصراعات، وفي الدول التي تمر بمرحلة بناء السلام فيما بعد الصراع. وأود بصفتي ممثلا لدولة تشارك بنشاط في التصدي للاتجار بالبشر أن أوجّه الانتباه إلى أن خطة العمل العالمية للأمم المتحدة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، التي اعتمدتها الجمعية العامة بتوافق الآراء، تدعو إلى إدراج الاتجار بالبشر في استراتيجيات وبرامج الأمم المتحدة على نطاق أوسع، من أجل معالجة المسائل التي تشمل فترة الانتعاش بعد انتهاء الصراع أيضا. ومن رأيي أنه ينبغي إيلاء اهتمام جدي لذلك الجانب من خلال وضع برامج مختلفة لبناء السلام.

وبما أن هذه آخر مناقشة مفتوحة تعقد في عام ٢٠١٢، فإنني أود أن أغتنم هذه الفرصة لأتمنى للجميع التوفيق في السنة المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل السنغال.

السيد ديالو (السنغال) (تكلم بالفرنسية): تشيد السنغال بمبادرتكم، سيدي الرئيس، فيما يتعلق بعقد هذه المناقشة بشأن بناء السلام في أعقاب الصراع. ومن المهم التصدي لهذا التحدي بقدر الأهمية التي نوليها لوضع حد لحالات الأعمال القتالية المفتوحة. وأود في هذه المناسبة، أن أكرر الإعراب عن أحر التهاني على توليكم رئاسة المجلس، وأن أثني في الوقت نفسه على الطريقة البارعة التي وجّه بها سلفكم السفير مانجيف سينغ بوري، أعمال هذه الهيئة في شهر تشرين الثاني/نوفمبر. وإذ نقيّم الآن، فليس هناك شك في أن المجلس قد اضطلع بعمل مفيد في ظل القيادة الحكيمة للمغرب، وهو بلد صديق وله إسهامات معروفة ومقدرة من قبل الجميع في مجال تحقيق السلام في أفريقيا. وعليه، أود أن أؤكد لكم، سيدي الرئيس، أن وفدي على استعداد دائما لدعمكم في السعي إلى تحقيق نجاح باهر لرئاستكم.

إن الموضوع الذي يجمعنا اليوم يضع المجلس في صميم مسألة بقاء واستدامة حفظ السلام في العالم. وبالتالي فنحن مدعوون عبر هذه المناقشة إلى النظر في الأدوات التي يمكن استخدامها لكفالة تحقيق السلام الدائم في البلدان الخارجة من الصراع. وكما ذكر تقرير التنمية في العالم لعام ٢٠١١ الصادر عن البنك الدولي فإن نسبة ٩٠ في المائة من الصراعات في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٩ إنما نشبت في بلدان شهدت حروبا أهلية بالفعل. وتقودنا تلك الحقيقة المزعجة إلى إلقاء نظرة فاحصة على العوامل التي قد تفسر الانتكاس إلى الصراع. وتتباين العوامل اعتمادا على ما إذا كان الانتكاس ناشئا من سياق دولي غير مؤات، أم من حالة تتسم بعدم الاستقرار داخليا. وعليه، فإن من شأن الضرر الناجم عن حالات عبر الحدود مع وجود جماعات جنائية دولية أن يسهما في خلق مناخ غير مؤات لعمليات الانتقال التي تتسم بالهشاشة في غالب الأحيان.

وبالمثل، فإن من شأن عدم توافق الآراء أو التمييز السياسي أو عدم المساواة الاجتماعية، بالإضافة إلى الأثر الكبير للحالة الاقتصادية، أن توفر جميعا مرتعا خصبا لعودة حالات الأزمات.

بالتالي يبدو بناء السلام في أعقاب الصراع وسيلة أقل فعالية وكفاءة للحد من الصراع منه في منع نشوبها في المقام الأول.

ويتطلب النجاح في مثل هذه المرحلة من بناء السلام، في أكثر الأحيان، الوفاء بالعديد من الاحتياجات. توضح تلك الحقيقة بجلاء ما تشكله حالات ما بعد الصراع من سعة في المدى ومن تعقيد، سواء للسلطات الوطنية أو المجتمع الدولي. لذلك السبب فإن تحديد أولويات خطط الانتقال أمر ضروري حقا.

ولدى القيام بذلك، من الأهمية بمكان كفالة الإصلاح الفعال لقطاع الأمن، بدءًا بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من أجل توفير حماية أفضل للمدنيين. يظل إجراء حوار سياسي شامل، باعتباره العمود الفقري لأي عملية مصالحة وطنية، أمرا ضروريا لضمان إجراء انتخابات حرة وديمقراطية، ولبناء سيادة القانون، استنادا إلى مؤسسات قوية. ينبغي دعم ذلك الأساس السياسي والأمني المزدوج بتعزيز القدرات الوطنية للوفاء بالاحتياجات الاجتماعية، والتركيز على الصحة والتعليم والتدريب، مع التكفل في نفس الوقت أيضا بإحداث انتعاش اقتصادي قادر على تعزيز التنمية، لا سيما في مجالات الزراعة والبنية التحتية.

يثني وفد بلدي على التوصيات التي قدمها الأمين العام في تقريره الأخير عن بناء السلام في أعقاب الصراعات (S/2012/746)، ويعلق أهمية خاصة على مشاركة المرأة مشاركة حقيقية ونشطة في عملية الانتقال. نظرا لما تتمتع به المرأة من مزايا كثيرة في تحقيق المتطلبات التي ذكرتها، فقد ظلت على الدوام تسهم مساهمة لا تقدر بثمن في بناء السلام في جميع أنحاء العالم، كما يشهد على ذلك العديد من النساء الفائزات بجائزة نوبل للسلام، ومن بينهن بيتي وليامز، والأم تيريزا، أونغ سان سو كي، والكينية وانغاري موتا ماثاي. ويسرنا أن نلاحظ أن التقرير يشير إلى الجهود الكبيرة في مجال حفز مشاركة المرأة.

ضمن هذا النطاق الضيق نسبيا، من المهم أن يتولد زخم يعزز الدعم الفعال والمتواصل من المجتمع الدولي. في ذلك الصدد، للجنة بناء السلام، بوصفها هيئة حكومية دولية تفاعلية مهمة، دور رئيسي تضطلع به، بما في ذلك في تعبئة الأموال اللازمة لعملية الانتقال.

ينبغي أيضا تشجيع وتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. لذلك فإننا نغتنم هذه الفرصة لنرحب بجودة الشراكة الاستراتيجية التي ما فتأ الاتحاد الأفريقي يقوم بتطويرها مع الأمم المتحدة من خلال بعثات حفظ السلام، مثل البعثتين اللتين نُشرتا في الصومال ودارفور. ومما يزيد من أهمية هذا التعاون بالنسبة لأفريقيا أن معظم البلدان المدرجة في جدول أعمال لجنة بناء السلام هي بلدان أفريقية.

في الختام، أود أن أوجه انتباه المجلس إلى ضرورة توفير الدعم الذي وصفته لتوي بمجرد انتهاء الأعمال العدائية. فلئن كانت تلك الفترة هي الأكثر هشاشة، فإنها مع ذلك الأكثر مؤاتاة لنجاح عملية يجري الاضطلاع بها بمهارة للانتقال إلى السلام الدائم والتنمية.

ألا فليثق المجلس في التزام السنغال الثابت والمستمر والمتجدد، جنبا إلى جنب مع جميع البلدان المحبة للسلام، بتحقيق المثل الأعلى الذي يوحد اليوم جميع الناس حول العالم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبريا.

السيدة كامارا(ليبريا): تشارك ليبريا المتكلمين السابقين في توجيه الشكر إليكم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه

المناقشة بشأن امسألة بالغة الأهمية، ألا وهي بناء السلام في أعقاب الصراع. تتماشى هذه المبادرة مع التقليد الذي درج عليه المغرب في المشاركة النشطة في ما تقوم به الأمم المتحدة من جهود حفظ السلام وبناء السلام. كما تعكس اهتمام مجلس الأمن المتواصل والتزامه، الجدير بالثناء، ببناء السلام، في إطار مسؤوليته الأشمل عن السلم والأمن الدوليين.

ونشكر الأمين العام على تقريره الثاقب (S/2012/746)، الذي يسجل التقدم المحرز في الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة لأنشطة بناء السلام في البلدان المتأثرة بالصراعات، ويحدد التوجهات المستقبلية لتحسين التدخلات التي تقوم بها منظومة الأمم المتحدة والدول الأعضاء فيها في مجال بناء السلام. يجد التركيز على الشمول صدى جيدا، لأننا نعلم أن التهميش والعزلة وثقافة السياسات الإقصائية هي من الأسباب الجذرية للصراعات. إن نظرة التقرير لمبدئي بناء القدرات وبناء الدولة باعتبارهما من العناصر الأساسية لبناء السلام أمر مشجع للغاية. بوصف ليبريا عضوا في مجموعة الدول الأكثر هشاشة، فإنها تؤيد تلك المبادئ، وتعتقد أن لها أهمية حاسمة في منع الانتكاس والعوده إلى الصراع، وفي بناء قدرة الدول على التحمل.

لقد منحت الاتجاهات الحالية، التي تجسدتنامي التعاون بين البلدان المتضررة من الصراع وعموم المجتمع الدولي، بناء السلام في حالات ما بعد الصراع بعدا جديدا وأضفت عليه مزيدا من الحيوية. يمكن أن يتطور ذلك التعاون ليصبح شراكة عندما يتفق الطرفان على ترتيبات لبناء السلام تختص بكل بلد على حدة وتتفادي نهج الحل الواحد الذي يناسب الجميع، وتكفل تقاسم الأعباء في تنفيذ الاستراتيجيات المتفق عليها.

قبل عامين، وُضعت ليبريا على جدول أعمال لجنة بناء السلام. جاء ذلك في أعقاب جهود سابقة قامت بها الأمم المتحدة لتعزيز مكاسب السلام بضخ تمويل طارئ لأنشطة بناء السلام. بيد أن الانخراط المباشر مع لجنة بناء السلام أتاح الفرصة لليبريا لتركز على نحو استثنائي على المجالات الحرجة التي تحتاج إلى إنعاش عاجل – قطاع الأمن، وسيادة القانون، والمصالحة الوطنية. لقد جرت صياغة مسؤوليات الحكومة واللجنة، ومجالات المساءلة لكل منهما فيما يتعلق تحقيق الأهداف المتفق عليها، في بيان يوضح الالتزامات المتبادلة. تقوم الشراكة بتنفيذ مجموعة من البرامج والتدخلات التي أصبحت لا غنى عنها لتحقيق السلام المستدام في ليبريا.

لقد كان الدعم الذي يقدمه هيكل بناء السلام، على وجه التحديد تشكيلة ليبريا في لجنة بناء السلام، وصندوق بناء السلام، ومكتب دعم بناء السلام، جنبا إلى جنب مع بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ذا أهمية حاسمة في التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات إصلاح قطاع الأمن والسلطة القضائية. كما لعبت هذه الأطراف دورا محفزا في توفير الدعم من الشركاء الثنائيين. من خلال ترتيبات التعاون المختلفة، بما في ذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، يجري إنشاء المؤسسات وإعادة تأهيلها. يشمل ذلك تطوير السياسات والبنية التحتية فضلا عن تعزيز القدرات لكل من الشرطة الوطنية ودائرة الهجرة والقضاء.

من أبرز ما في البرامج خططٌ لتشييد خمسة مراكز للعدالة والأمن في مواقع استراتيجية في جميع أنحاء البلاد، وقد أوشك أحدها على الانتهاء. سوف تسهم المراكز في تحقيق أهداف متعددة، من بينها: بالنسبة للمؤسسات العدلية، تطبيق اللامركزية وتحسين إيصال الخدمات التي تقدمها؛ وبالنسبة للمواطنين، زيادة الوصول إلى آليات العدالة وإحساس أكبر بالأمن؛ وبالنسبة للدولة، بسط سلطتها على كامل أراضي البلد، بغية تحسين توفير الحماية لشعبها، ومراقبة حدودها بصورة أكثر فعالية. سوف يُحدِث إكمال إنشاء المراكز العدلية تغييرا هائلا، لا سيما بالنسبة لليبريين القاطنين في المناطق النائية في البلد، ممن عانوا من آثار العزلة والتهميش.

في نهاية المطاف، المصالحة الوطنية أحد الأسس الأكثر أمانا لبناء سلام دائم. بالنسبة لليبريا، تشكل المصالحة أهمية قصوى للانتعاش الوطني، إذ إن النسيج الاجتماعي للمجتمع الليبيري لا يمكن أن يعود قويا إلا بالتصدي للانقسامات العرقية والاجتماعية التاريخية. لذلك السبب وُضِعت خطة المصالحة الوطنية ضمن أولويات شراكة ليبريا مع لجنة بناء السلام. وبدعم تقني حاسم مقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وضعت خارطة طريق للمصالحة الوطنية. واستفادت خارطة الطريق من المشاورات مع تشكيلة ليبريا. الأهم من ذلك، حظيت خارطة الطريق بالتأييد الساحق والرضا من جانب الشعب الليبري من خلال مشاورات انتظمت البلد كافة. ويسرني أن أقول إن خارطة الطريق أقرت رسميا في مؤتمر وطني عقد الأسبوع الماضي، إلى جانب رؤية وطنية لليبريا حتى عام ٢٠٣٠.

نحن نعلم أن بناء السلام لا يأتي خاليا من التحديات. تلك ظاهرة عامة، وليست خاصة بليبريا. وبما أن بناء السلام عملية ينبغي التصدى لها من منظور طويل الأجل، فإن من المهم توخي الحذر في توقع نتائج فورية أو حتى نتائج سريعة.

ثانيا، هناك التحدي الآخر المتمثل في الموارد المالية المستدامة التي يمكن التنبؤ بها، كما ورد في تقرير الأمين العام، التي يثير، الافتقار إليها، عدم الثقة والقلق. وفي حين يشكل صندوق بناء السلام عامل استقرار في هذا الصدد، هناك توقع باضطلاع أكبر بولاية لجنة بناء السلام لحشد الموارد. إن الشراكات القوية، بما فيها مع المؤسسات المالية الدولية، مهمة.إن مسؤولية حكومتي عن كفالة استدامة الاستثمارات في مجالات الأولوية المتفق عليها، تشكل تحديا أيضا، يجري التصدي له من خلال الزيادات التدريجية في مخصصات الميزانية لقطاعات معينة.

وإذ نتطلع إلى المستقبل، يمكننا أن نقول إن تنفيذ جميع أنشطة بناء السلام المخطط لها في ليبيريا سيحدث تغييرا جذريا. ونتطلع إلى هذا في نهاية المطاف. وفي انتظار ذلك، نعرب عن تقديرنا إلى جميع شركائنا، بما في ذلك جميع المشاركين في مختلف كيانات بناء السلام التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، على دعمهم الثابت. ونحثهم على مواصلة المسيرة مع ليبيريا على درب السلام المستدام.

ونتوجه بالشكر إلى أعضاء تشكيلة ليبيريا على دعمهم. ونعرب عن التقدير، بصورة خاصة، للسويد، التي تتولى الرئاسة الحالية للتشكيلة على أساس التفرغ. تضطلع السويد أيضا بدور حيوي في الميدان في مونروفيا بالتنسيق مع مدخلات الجهات المانحة وفي كفالة اتباع نهج متكامل لتلبية الاحتياجات في مجالات الأولوية، بما في ذلك احتياجات الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام.

الرئيس: يوجد عدد من المتكلمين على قائمتي. أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة إلى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٥|١٥.